أبو الحسن بن الباذِش الغرناطي
وأثره النحوي

الدكتور شريف عبد الكريم النجار
أستاذ النحو والصرف المساعد في كلية المعلمين بالإحساء

ملخص البحث

يتناولُ هذا البحث واحداً مِن الشخصياتِ النحوية الأندلسيةِ التي كانَ لها دور بارز في الحَيـاةِ العِلميةِ في الأندلس في منتصفِ القرن الخامس وأوائل القرن السادس الهجري ، فقد ساعدت هـذه الشخصيةُ على إثراءِ التراثِ النحوي في الأندلس ،وذلك من خلال الصراع النحوي الذي شهدته الأندلس ،وكان بين اتجاهين: اتجاه ينقص من قيمة الفارسي وكتبه ، ويتزعم هذا الاتجاه ابن الطراوةِ النحوي ، وآخر يقدِّر الفارسي وكتبه ، وهو من عنى به هذا البحث ،وهو أبو الحَسن بن البـاذِش الغرناطي،وكل اتجاهٍ منهما أيضاً يزعم أنّ ما فهمه من عبارة سيبويه هو الصحيح.

لم يصِلنا مِن كتب أبي الحَسن بن الباذِش سِوى قِطْعةٍ صغيرةٍ من شرحِه على الجُمل ، نقلَها أبو حيانَ الأندلسي في تذْكِرةِ النحاةِ، كما أن هناك مجموعةً كبيرةً مِن الآراءِ لابن الباذِش منثـورة في كتب النحو،وقد اقتصر البحثُ على دراسةِ آراءِ ابن الباذِش واختِياراتِه وتوجيهاتِه النحوية ،ولابن الباذِش آراءٌ واختِيارات كثيرة في الصرفِ والقراءاتِ مبثوثةٌ في كتاب ولدِه أبي جعفر (الإقناع).

تناولَ الباحِثُ في البدايةِ الحياة العِلمية في عصر ابن الباذِش ،ثُم عرض لحيـاةِ ابـن البـاذِش ، فتحدث عن نشأتِه وشيوخِه وتلاميذِه وكتبه ،وتناول بعد ذلك آراءَه واختِياراتِه وتوجيهاتِه النحوية ، وتحدثَ عن خِلافِهِ مع ابن الطراوة ،وختم البحثَ بالحديث عن أبرز ما توصل إليـه البحـث ، ويتضمن ذلك الحديث عن بعض ملامح نحوه.

ورأى الباحثُ أنّ ابن الباذِش شخصيةٌ نحويةٌ لها آراؤها التي يتفرد بها ، كما أن لهذه الشخصيـةِ محاولاتٍ في فهم عبارة سيبويه ،وقد يختلف في فهمه مع غيره من النحاة ، كما أن لهذه الشخصيـة اهتِمام خاص بالعلل النحويةِ التي يرى أنها تساعِد على فهم القضية النحوية.

مقدمة

الحمد للهِ رب العالمين، والصلاةُ والسلام على إمامِ الخَلق وسيدِ المُرسلين وعلـى آلـه الذيـن اهتدوا بهديه ، وسلكُوا نهجه وسنته وصحبِه الذين اتبعوه ونصروه، وانتشـروا في الأرض داعـين لدِينه ، وبعد :

فقد أخذَت العلوم في الأندلس تزدهِر في عصرٍ تمزق فيه الأندلس،وتفرق أهلُه شِيعاً، وانقسمت أرضه إلى ممالك وطوائف عِدةٍ، وكانَ هذا في القرنين الخامس والسادس ،ففي القرن الخامس وجد ملوك الطوائفِ،وفي نهايةِ القرن الخامس وبدايةِ القرن السادس وجِد المرابطون ،فهي فـترةُ انتقالٍ

وتحولٍ سياسي لمْ تخلُ مِن الاضطرابِ والفَوضى السياسيةِ وعدمِ الاستقرار.

وكانَ أهلُ الأندلس قبلَ هذين القرنين قد اهتموا بعلومِ أهل المَشرق، فارتحلوا طلباً لها،وجلبوا ما وضعه علماءُ المشرق معهم ، فتدارسوه ودرسوه لأبنائهم ،وكانَ مِن ضِمن هذه العلومِ علم النحو والصرفِ والقراءاتِ والتفسير والفقهِ وأصوله والحديثِ وعلومِه .

وأخذَت علوم اللغةِ النصيب الكَبير مِن هذه العلومِ ، وكانَ مِن أهم الكتبِ النحويةِ التي أحضروها معهم وتدارسوها كتاب سيبويه وإيضاح الفارسي وجملُ الزجاجي والكافي للنحاس،فاهتم علماءُ الأندلس بهذه الكتبِ وغيرها ، فشرحوها وتوسعوا في شرحِها حتى إنّ كتاب الجُمل شرح في الأندلس أكثر مما شرح في الأندلس ،وممن شرحه ابن عصفور، فعرف له أكثر من شرحٍ على كتابِ الجُمل.

وكانَ مِن أبرزِ علماءِ هذه الفَترةِ عالِمان كانَ لهما الدور الكَبير في ازدِهارِ الحَياةِ العِلميةِ ، هما أبو الحُسين بن الطّراوةِ وأبو الحسن بن الباذِش الغرناطي ، فعلى هذين العلمين أخذَ كثير مِن علماءِ الأندلس معارِفَهم، وكانا في تنافُسٍ وندِيةٍ عِلميةٍ دائمةٍ .

وقد اختار الباحِثُ شخصيةَ ابن الباذِش الغرناطي لِتكونَ موضوع هذا البحثِ مدفوعاً بعدةِ أمورٍ : مِنها أهميةُ هذه الشخصيةِ ،فهي أبرز شخصيةٍ نحويةٍ في تلك الفترةِ ، ومِنها أن هذه الشخصيةَ لمْ تنل اهتِمام الباحِثين ، فلم يكتبوا عنها ، والسبب في ذلك أنه ليس لهذِه الشخصيةِ كُتب موجودةٌ ، مخطوطةٌ كانت أو مطبوعةٌ، فآراؤه واختياراته مبثوثةٌ في بطون الكتبِ ، ومِن هذِه الدوافعِ محاولةُ إبرازِ الفِكرِ النحوي لِهذِه الشخصِيةِ.

وارتأى الباحثُ تقسيم هذا البحثِ إلى مقدمةٍ وثلاثةِ فُصولٍ وخاتمةٍ،أما الفصلُ الأولُ فحملَ عنوانَ"عصر ابن الباذِش وحياتِه "،تحدثت فيه أولاً عن الفترةِ التي عاش فيها ابن الباذِش مِن ناحيةٍ سياسيةٍ وعِلميةٍ ،ثمّ انتقلت إلى الحديثِ عن حياةِ ابن الباذِش ،وقد تحدثت في هذا المَوضِعِ عن اسمِه وكنيته ومولِده ولقبِه و أخلاقِه وعلمِه وشيوخِه وتلاميذِه وآثارِه وشعرِه ووفاتِه ،ومِن الصعوباتِ التي واجهتني في هذا الفَصل وجود شخصياتٍ غير معروفةٍ ،فلم أعثر على ترجمةٍ لها،وأحب أنْ أُشير هنا إلى أنّ هذا بحثٌ صغير وليس كِتاباً ، ولذلك تعرضت لشيوخ ابن الباذِش وتلاميذه باختصار .

وأما الفصلُ الثاني فهو بعنوان : " آراؤه واختياراته وتوجيهاته النحويةُ " ، وقد ضمنت هذا الفصلَ ما جمعته مِن أمهاتِ الكتبِ،وجعلْت هذا الفصلَ أربعة أقسام ، الأولَ : آراؤه واختياراته وتوجيهاته في مسائلَ نحويةٍ عِدةٍ ، والثاني : رأيه في العامل النحوي في عِدةِ مسائلَ نحويةٍ ،والثالثَ : رأيه في العلّةِ النحويةِ في بعضِ المَسائل ، والرابع : توجيهاته لبعض الآياتِ القرآنيةِ.

وأما الفصلُ الثالثُ فقد حملَ عنوانَ : " خِلافُه مع ابن الطراوةِ "، وهذا هو أصغر فصول هذا البحثِ ،والسبب في ذلك أننا لا نملك تلك الكتب التي وضعها هذان العالمان أثناءَ تنافُسِهما ،فقلّةُ المَعلوماتِ هي السبب في صِغرِ هذا الفصل.

وختمت هذا البحثَ بالحديثِ عن نتائج هذا البحثِ ،وقد تضمنت هذه الخاتمةُ الحديثَ عن منهج ابن الباذِش النحوي الذي حاولت استِخلاصه من المَسائِل النحويةِ التي درستها ، ويضاف إلى المَنهج استِخلاص النتائج في جميع البحثِ .

و أرجو أنْ تكونَ هذه المُحاولةُ قد أعطت هذا العالِم شيئاً مِن حقّه علينا،ولا أدعي أني قد أعطيت هذا العالِم كامِلَ حقه ، فهو يحتاج إلى دراسةٍ أكثر اتساعاً ،وخِتاماً هذا جهدي قدمت فيه ما أقْدرني اللهُ على تقديمه ،كما يفتح الباحثُ صدره لأي نقدٍ مفيدٍ ،وأرجو أنْ يفيد الباحثون مِن هذا البحثِ كما أفاد الباحثُ مِن غيره، كما أرجو أن يغفر لي رب العالمين ما في هذا البحث مِن نقْص وزلَلٍ . والحمد لله رب العالمين

الفصل الأول : عصر ابن الباذِش وحياته

أولاً :الحياة السياسية والعلمية في الأندلس في عصر ابن الباذِش

وجِد في الأندلس في الفترةِ ما بين (٤٤٤ـ٥٢٨هـ) نمطان من أنماطِ الحكم،الأولُ ما يعرف بدول ملوكِ الطوائفِ ، والثاني دولةُ المُرابطين ، أما دولُ الطوائفِ فهي ممالك صغيرةٌ كانَ بعض الملوكِ قد شادها، وهي رمز للفرقةِ والتناحر ، ومن هذه المَمالك دولةُ بني جهور في قرطبةَ (٤٢٢ـ ٤٦٣هـ) ودولةُ بني زيري بن مناد في غرناطةَ (٤٠٣ـ٤٨٣هـ) ودولةُ بني عباد في اشبيليةَ (٤١٤ـ٤٨٤ هـ) ودولةُ بني الأفْطس في بطليوس(٤١٣ـ٤٨٨هـ).

وبقيت هذه الدولُ في نزاعٍ وفرقةٍ فيما بينها ، فكل دولةٍ منها تحاولُ السيطرةَ على الأخرى ، وكانت هذه الدولُ تستعين بالنصارى في هذه المُنازعاتِ ، وبلغت هذه الدولُ من الضعفِ والهوان أنْ صارت تؤدي الجزيةَ للنصارى ، واستغل النصارى هذا الضعف، فَبدأوا بمناوشةِ المسلمين ،وبقي الأمر على هذه الحال حتى سقطت طُليْطِلةُ بأيدي النصارى سنة ٤٧٨هـ ،فتنبه بعض المسلمين لهذا الخَطر الداهم فَأرسلوا إلى أمير المسلمين يوسف بن تاشفين ، فدخلَ الأندلس سنة ٤٧٩هـ ، وبدأ المُرابِطونَ عهدهم في محاولةِ السيطرةِ على الأندلس ،واستمروا في حروب طاحنةٍ مع ملوكِ الطوائفِ من جهةٍ ومع النصارى من جهةٍ أخرى ،ولم يستقر الأمر لهم في الأندلس إلاّ في سنة ٥٠٠هـ حيث تمّ الاستيلاءُ على معظمِ دول ملوكِ الطوائفِ ([١]).

هكذا كان الجو السياسي في الأندلس في القرن الخامس الهجري ، فهو- كما يلاحظ - جو تمزقٍ وفُرقةٍ ، فلم تشهد هذه الدولةُ الإسلاميةُ الاستقرار في الحياةِ السياسيةِ والعسكريةِ إلا في سنواتٍ قليلةٍ في عهد المرابطين .

والظاهر أنّ هذا الاضطراب السياسي والعسكري لم يكن تأثيره على الحياةِ العلميةِ كبيراً ففد استمر التكوين الحضاري لهذه الدولة ،وشهدت الأندلس ازدهاراً علمياً وفكرياً لم يكن لها من قبلُ ، فبقي العلماءُ عاكفين على الدرس والتحصيل في شتى الفنون ، وذلك يرجع إلى الرعايةِ التي حظي بها العلماءُ من حكامِ الأندلس ، فقد كان ملوك الطوائفِ حريصين على استقطابِ العلماءِ وتكريمهم ، والظاهر أنهم كانوا يرون في العلماءِ عوناً لهم في نزاعاتِهم ، ولا ينسى أنّ بعض هؤلاء الملوكِ كان من المعروفين في العلوم والآداب كالمعتمدِ بن عباد والمظفّر بن الأفطس .

وشهد الأندلس نشاطاً علمياً في شتى العلوم ،فبرزت مجموعات كثيرة من العلماء، ففي العلوم الشرعية أذكر منهم: أبا محمد بن حزم الأندلسي الظاهري ([٢])(ت ٤٥٦هـ) ،وأبا جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن الباذِش(٥٤٠ هـ) ([٣]) صاحب الإقناع في القراءاتِ السبع ، وابن عطية الأندلسي([٤]) (ت ٥٤٢هـ) صاحب المحرر الوجيز في التفسير ،وأبا

بكـــر بن العربي([٥]) (ت ٥٤٣هـ) والقاضي أبا الفضل عياض بن موسى([٦]) (ت ٥٤٤ هـ) ، وغيرهم كثير .

وبرز في الشعرِ والأدبِ جملةٌ من الأدباءِ ، أبرزهم ملك دولةِ بني عباد المُعتمد بن عباد([٧]) ، وابن زيدونَ([٨]) ،وابن خفاجةَ([٩]) ، وابن حمديس ([١٠])، كما ظهر مجموعةٌ من العلماءِ في الطب، أشهرهم ابن زهر الإشبيلي([١١]) ،وكان هناك نشاطٌ في علومِ الرياضــياتِ والفلكِ والتاريخ وغيرها من العلوم .

واهتــم العلماءُ في هذا العصر بالنحو واللغة ،ومن مظاهرِ هذا الاهتمامِ نشاطُ حركةِ التأليفِ في هذين الموضوعين ، وكثرة العلماء فيهما، ومن أبرز العلماء الذين كان لهم جهد ملحوظٌ في النحــو واللغة :

١ ـ ابن سيده اللغوي علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ) صاحب المخصص والمحكــم وشــرح إصلاح المنطق ([١٢]).

٢ ـ الأعلم الشنتمري ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى(ت٤٧٦هـ)،لــه تلاميــذ كثر، منهم ابن أبي العافية ،وابن الطراوة ،وغيرهما ،وله من الكتب تحصيلُ عينِ الذهبِ والنكت في تفسير كتاب سِيبويه وشرح ديوان الشعراء الستة ،وغيرها([١٣]) .

٣ ـ محمد بن أبي العافية اللخمي(ت٥٠٩هـ)الإمام بجامع إشــبيليةَ ،أخــذ عــن الأعلــم الشنتمري ، وكان من أهل المَعرِفَةِ والأدب، أخذ الناس عنه ذلك ([١٤]) .

٤ ـ أبو مروان عبد الملك بن سراج (ت ٤٨٩هـ)([١٥]) .

٥ ـ أبو بكر محمد بن هشام المَصحفي (ت٤٨١هـ) ([١٦]).

٦ ـ عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) من كبار علماء الأندلس في اللغة والنحو والفلسفة والفقه ، له الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، والحلل في أبيات الجمــل وشــرح الموطأ وغيرها من الكتب([١٧]) .

٧ ـ ابن الأبرش خلف بن يوسف (ت ٥٣٢هـ) كان إماما في العربية واللغة ، له حظ وافــر من الفرائض ([١٨]).

٨ ـ ابن الأخضر، أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن مهدي النحوي الإشبيلي (ت ٥١٤هـ) ([١٩]).

٩ـ ابن الطراوة أبو الحسين سليمان بن محمد (ت٥٢٨هـ) أخذ النحو عن الأعلــم وابــن سراج ، قيل : كان أعلم أهل عصره بالأدبِ والعربيةِ ،له الإفصاح والمقدمات على كتاب سِــيبويه والترشيح ،وغيرها من الكتب([٢٠]) .

ثانياً : حياته

اسمه وكنيته ولقبه ومولده

هو([٢١]) أبو الحَسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الأندلسي الغرناطي المالكــي النحوي ،وزاد ابن فَرحون لقب (الباذِش) في اسمِه ،فقالَ : علي بن أحمد بن خلف بن محمد الباذِش الأنصاري([٢٢]) ،ويبدو لي أنّ هذا هو الصواب في اسمِه ، فقد عرفت أسرةُ أبي الحسن في غرناطةَ

بني الباذِش([٢٣]) ، فالباذِش ليس لقباً لأبي الحسن وحده وإنما هو لقب لجميع أسرته.

عرف أبو الحسن بهذا اللقب ، وكذلك عرف به ولده أبو جعفر وحفيده أبو محمد ، وكان بعض الشيوخ يقول:(البيذِش)بكسر الذال ، وقيل:معناها بالعربية: (الرجلان)([٢٤]) .

ولد أبو الحسن سنةَ أربع وأربعين وأربعمائة بغرناطةَ في أسرةٍ أصلُها من (جيان)([٢٥]) في الأندلس ، وقد عرفت بالتدين والعفافِ والورع ،وهي أسرةٌ محبةٌ للعلمِ مجتهدةٌ في تحصيله ، قال في الإحاطة عن أبي جعفرالرعيني ([٢٦]): "هو مِن بيتِ تصاونٍ وعفّافٍ ودين والتزامٍ بالسنة كانوا في غَرناطة في الأشعارِ وتجويدِ القرآن والامتيازِ بحمِله وعكوفِهم عليه نظراءُ بني عظيمة بإشبيليةَ وبني الباذِش بغرناطة " .

أخلاقه وعلمه

عرف أبو الحَسن بالتزامِه بالدين مع ورعٍ صادقٍ وزهدٍ في الدنيا خالص طيلةَ حياته ([٢٧])، وكان إمام الفريضةِ بجامع غرناطة([٢٨]) ،كما عرف بالتواضع، فقد كانَ محِباً للعلم مجتهداً في طلبه ،فيجلس مستمِعاً أو قارئاً على العلماءِ مع تلامِذَته ، يقولُ ابن عياض وهو أحد تلامذته ([٢٩]): " كانَ مع تصدره وتقدمِه لا يقطَع الطلب والسماع والرحلةَ ،سمِع معنا على الشيوخ ، وكانَ يقرأ على المُقرئين ما فَاته مِن روايةٍ " .

وقيلَ في عِلمِه ([٣٠]): " وكانَ من أهل المَعرفةِ بالآدابِ واللغاتِ والتقدمِ في علم القراءاتِ والضبطِ للرواياتِ ، وكانَ حسن الخَط جيد التقْييدِ ، وله مشاركةٌ في الحديثِ ومعرفةٌ بأسماءِ رجالِهِ ونقَلَتِه ،وكان مِن أهل الروايةِ والإتقان والدرايةِ " ، فقد جمع أبو الحَسن بن الباذِش علم القرآن والحديثِ واللغةِ والشعرِ والنحو ،فكان من أهل المَعرفةِ في علومٍ عدة .

ويشهد على علمِه في القراءاتِ كتاب ولدِه أبي جعفر حيثُ يحس القارئُ لكتابِ الإقناع في القراءاتِ السبع أن أبا الحَسن مؤلف مشارك في هذا الكتابِ ، فقد ذكره ولده أكثر من خمسين مرة ناقلاً عنه مستنيراً برأيه،وكانَ ولده أبو جعفر معجباً به وبعلمِه ونفاذِ رأيِه حتى إنه قال فيه([٣١]) : " وحق على من أوتي بسطةً في اللسان ، وبوىء ذروةَ الإحسان ، وأخذ عن النقابِ الباهرِ والشهابِ الزاهر ، أستاذِ الأستاذين ، وجهبذِ الجهابذة النافدين أبي الحَسن علي بن أحمد رضي الله عنه ، بقية الأعلام ، وذخيرة الأيام "،وقال أيضا ([٣٢]): " وطالعت أبي أيده الله في مشكله وعويصه ،فلما سره وأرضاه وأقره وارتضاه ، وتقلّده وانتضاه ، كشفت عنه قناعاً مغدفاً ،وأطلعته نوراً يجلو سدفاً ، ودرراً فارق من الكتمان صدفاً استناداً إلى عارضِته الشديدةِ المكينة ، ومواده العتيدةِ المنيعةِ، لأنه يغرف من بحور ، ويسعى بين يديه أوضح برهان وأسطع نورٍ ، فدونك منه فائدةً تشد الرحالُ فيما دونها ، ويلقاها الرجال ولا يعدونها " .

ويشهد على علمِه في الحَديثِ ورجالِه وعلومِ القرآن والأدبِ ما ذكَره ابن الأبار من مسموعاتِ ابن الباذِش في علومٍ عدة ،فيدرك القارئُ لهذِه المسموعاتِ مدى معرفَةِ ابن الباذِش في هذِه العلومِ ، قالَ ابن الأبار([٣٣]) : " ومِن جملةِ مسموعاتِه الغريبان للهروي والناسخ والمَنسوخ لهبةِ اللهِ ، ومسند البزار ، والشمائِلُ للترمذي ، والمُؤتِلف والمُختلِف للدارقطني ولعبد الغني ، ومشتبه النسبةِ له ، ورياضة المُتعلمين لأبي نعيم ، وأدب الصحبةِ للسلمي ،وحديثُ يونس بن عبد الأعلى ،وحديثُ الزعفراني ، وعوالي الزينبي ، وعوالي ابن خيرون ،وعدة مجالس من

أمالي أبي الفوارس ، وأمالي ابن بشران وكثير من الأجزاء سوى ما لم أقف عليه من الدواوين ".

أما علمه في النحو فهو العلم الذي عرف به، وانفرد به دونَ غيره مِن العلومِ التي شارك فيها ، قيلَ عنه ([٣٤]): " كان من أحفظِ الناس لكتابِ سِيبويه وأرفقِهم به " ، وكانَ يعتد بنفْسِه في هذا العِلمِ ، قال أبو بكر بن الرمالية([٣٥]): "سمعت أبا الحَسن بن الباذِش يقولُ :نحاةُ الأندلس ثلاثةٌ :أبو عبدِ اللهِ بن أبي العافية وأبو مروانَ بن سِراج أو ابنه أبو الحُسين - شك أبو بكر - وكانَ يسكُت عن الثالثِ فيرونه يريد نفسه " ،كما يشهد على تفرده بهذا العلم دونَ غيره مصنفاته التي سأشير إليها ، فلم يذكر عنه أنّ له جهداً في عِلمِ الحَديثِ أو غَيره مِن العلومِ.

شيوخه

ذَكَر ابن الأبار أنّ لأبي الحَسن بن الباذِش برنامجاً حافلاً في تسميةِ شيوخِه وما أخذَ عنهم ([٣٦]) ، كما ذكر ابن خير أن لأبي جعفر بن الباذِش كتاباً جمع فيه شيوخ والدِه([٣٧]) ،ويدل هذا على كَثرةِ الشيوخِ الذين اتصلَ بهم أبو الحَسن بن الباذِش ، وهذا يناسب العصر الذي عاش فيه ابن الباذِش ، فهو عصر زاخر بالعلماءِ الذين قدموا للبشرية حضارةً راقيةً ، وللأسفِ لم يصلنا شيء من هذا البرنامج الذي ذَكَره ابن الأبارِ أو مِن مؤلّفِ ولدِه ،وسأعرض في هذا الموضع بإيجاز لشيوخ ابن الباذِش:

١ - أبو بكر محمد بن هِشام بن محمد القَيسي المَصحفي (ت٤٨١هـ) مِن كبارِ علماءِ قرطبةَ ،أخذَ عن ابن القوطية وصاعِد بن الحَسن وغيرهما، وتتلمذ على يديه أبو الحُسين ابن الطراوةِ وغَيره ، ومروياته تدل على اهتمامِه باللغةِ والنحوِ والأدبِ ([٣٨]).

٢ - أبو مروانَ عبد الملك بن سِراج بن عبد الله (ت٤٨٩هـ)([٣٩]) عده أبو الحَسن بن الباذِش من نحاةِ الأندلس الذين يعتد بهم([٤٠]) ،كان مهتما بكتابِ سِيبويه فيروى أنه عكَف على كتابِ سِيبويه ثمانية عشر عاما لا يعرف سواه ،أخذ عن مكي بن أبي طالب وابن الإفْليلي.

٣ - أبو علي الحُسين بن محمد بن أحمد الغساني(ت ٤٩٨هـ) رئيس المحدثين بقرطبة ،وأخذَ عنه ابن الباذِش علوم الحديث ذكر ابن بشكوال أن ابن الباذِش قد أكثر من الأخذِ عنه ([٤١]).

٤ - أبو علي الحُسين بن محمد بن سكْرة الصدفيّ(ت٥١٤) كان حافظاً لمصنفات الحديث وأسانيدها ورواتها،له التعليقة الكبرى في الخلاف والمعجم ([٤٢]).

٥ - أبو الحُسين سِراج بن عبدِ المَلِك بن سِراج بن عبدِ الله بن سِراج (ت ٥٠٨هـ) قالَ فيه أحد العلماءِ : كانَ أبو الحُسين مِن أكمل أهل عصره مروءةً وصيانةً وأوسعهم مالاً وجاهاً وأكْثرهم مهابةً يجتمع إليه للسماعِ في الأربعين والخمسين من رؤساءِ الملثمين ومهرةِ الكُتابِ كأبي عبدِ الله بن أبي الخِصال وأبي بكر بن عبدِ العزيز وجلة أستاذي النحو كأبي القاسم بن الأبرش وأبي الحَسن بن الباذِش ، وكُلهم إليه مفتقرون لِوقوفه على مواد النحو من أشعار العرب وحكاياتها ولغاتها وأخبارها ([٤٣]).

٦ - أبو القاسم نعم الخلف بن محمد بن يحيى الأنصاري([٤٤]).لم أستطع العثور على ترجمة له .

٧ - أبو جعفر بن رزق ([٤٥]).لم أستطع العثور على ترجمةٍ له .

تلاميذه

أخذَ العِلم عن ابن البَاذِش كثير من التلاميذ ،ولم يأخذوا عنه علم النحو دونَ غيره مِن العلـوم التي يتقنها ، فمِنهم من أخذَ عنه علم القراءاتِ ، وبعضهم أخذَ عنه في علوم الحديث ،وأذكر ها هنا أسماء تلاميذه فقط مختصراً :

١ ـ ابن الأبرش خلف بن يوسف (ت٥٣٢هـ)([٤٦]).

٢ ـ محمد بن يوسف بن عبد الله بن إبراهيم التميمي المازني (ت٥٣٨هـ)([٤٧]) .

٣ ـ ولده أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري المعروف بابن البَاذِش (ت٥٤٠هـ) صاحب الإقناع في القراءات ([٤٨]).

٤ ـ أبو عبد الله محمد بن أبي الخِصال (ت٥٤٠هـ) ([٤٩]) .

٥ ـ محمد بن أحمد بن محمد بن أبي خيثَمة الجبائي (ت٥٤٠هـ)([٥٠]).

٦ ـ عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف بن عطية (ت ٥٤١ هـ)صاحب المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز([٥١]) .

٧ ـ أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)([٥٢]).

٨ ـ القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت٥٤٤هـ)([٥٣]).

٩ ـ علي بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن الضحاك الفِزاري (ت٥٥٧هـ)([٥٤]).

١٠ ـ القاضي أبو الإصبغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي ([٥٥])،لم أعثر على سنة وفاته.

١١ ـ أبو داوود المقرىء ([٥٦])،لم أعثر على سنة وفاته.

١٢ ـ القاضي أبو عبدالله بن عبد الرحيم الأنصاري([٥٧])،لم أعثر على سنة وفاته.

١٣ ـ محمد بن سابق الصقِلّي ([٥٨])،لم أعثر على سنة وفاته.

١٤ ـ القاضي أبو خالد عبدالله بن أبي زمنين([٥٩])،لم أعثر على سنة وفاته.

١٥ ـ أبو عبد الله النميري ،وهو صهر أبي الحسن([٦٠])، لم أعثر على سنة وفاته.

١٦ ـ أبو الوليد يوسف بن عبد العزيز بن يوسف اللخمي المعروف بابن الدباغ([٦١])،لم أعثر على سنة وفاته.

١٧ ـ علي بن موسى بن حماد ، نقل تعليق ابن البَاذِش على كتاب الجمل([٦٢])،لم أعثر على سنة وفاته.

١٨ ـ محمد بن عريب بن عبد الرحمن بن عريب العبسي ([٦٣])،لم أعثر على سنة وفاته.

آثاره

اتسم عصر أبي الحسن بكثرةِ الشروح والتعليقاتِ على كتبِ أهل المشرق ، فاهتموا كثيراً بكتابِ سِيبويه ومؤلفاتِ أبي علي الفَارِسي وابن جِني وجمل الزجاجي ،ولم يخرج ابن البَاذِش عن هذا النهج ، وقد نسب المترجمون له مجموعةً من الكتب ، وللأسفِ لم يصلنا أي كتابٍ منها ، وهذه الكتب هي :

١ ـ شرح كتاب سِيبويه([٦٤]).

٢ ـ شرح الأصول لابن السراج([٦٥]).

٣ ـ شرح المُقْتضبِ من كلام العرب([٦٦])،وهو كتاب لابن جِني في اسم المَفْعول من معتـل العين ،وذكر ابن فَرحون أن له كلاماً على المقتضب([٦٧]) ، فيحتملُ أن يكون تعليقة على كتاب المُبرد.

٤ ـ شرح الجمل للزجاجي ([٦٨])،وقد وصلنا بعض الصفحاتِ من هذا الكتاب، نقلَها أ بو حيانَ الأندلسي في تذكرته([٦٩]).

٥ ـ شرح الإيضاح لأبي علي القَارِسي([٧٠]) ، ولابن البَاذِش أبيات في إعجابِـه بالإيضاح ومؤلِفه .

٦ـ شرح الكافي لأبي جعفر النحاس ([٧١]) ، وذكر ابن فَرحون أن ابن البَاذِش خطأ النحاس في نحو مئةِ موضع ([٧٢]).

٧ ـ برنامج شيوخ ابن البَاذِش([٧٣]) .

شـعره

لم يصلنا من شعر أبي الحسن بن البَاذِش إلاّ أبيات قليلة يمدح فيها أبا علي القَارِسِـي ويبـدي إعجابه بكتابه الإيضاح العضدي ، قال ([٧٤]):

أضِع الكرى لِتحـفظِ الإيضـاح وصِل الغدو لِفهمـه بِرواح ([٧٥])

هو بغيةُ المُتعلمـين ومن بغـى حملَ الكتابِ يلِجه بالمفـتـاح

لأبي علي في الكتـابِ إمامـةٌ شـهد الرواةُ لها بقَوزِ قِـداح

يقضي على أسـرارِه بنوافِـذٍ مِن علمِه بهرت قُوى الأمداح ([٧٦])

فيخاطِب المُتعلمين بلـفـظِـه ويحل مشكِلَه بومـضـةِ واح

مضت العصور وكل نحوٍ ظلمـةٌ وأتى فكان النحو ضـوءَ صبـاح

أوصى ذوي الإعراب أن يتذاكروا بحروفه في الصحـفِ والألـواح

وإذا همو سمِعوا النصيحة أنجحوا إن النصيحـة غِـبها لنجـاح ([٧٧])

كما ذكر له المترجمون بيتين من الشعر في الزهد ، قال([٧٨]) :

أصبحت تقعد بالهَوى وتقوم وبه تفْرِطُ معشراً وتذيم ([٧٩])

تعنيك نفسك فاشتغِل بصلاحِها أنى يعير بالسقامِ سقيم([٨٠])

وفـاته

أجمع المُترجِمون لأبي الحسن بن البَاذِش على أن وفاته كانت ليلةَ الاثنين الثالثة عشرة من المحرم سنة ثمان وعشرين وخمسمائة هجرية ، وعمره أربع وثمانون سنةً ، قال ابن الأبار يصِف يوم وفاتِه ([٨١]): " وصلى عليه ابنه أبو جعفر عصر ذلك اليوم بالمسجد الجامع وشهده جمع عظيم ، ومـا وصلَ إلى قبره إلاّ مع الأصيل لازدحام الناس عليه حتى كسروا النعش ،وانصرفوا من دفنـه بـين العشاءين ، وجمع به الخاص والعام ، قال ابنه : فلم أر يوماً أكثر باكياً منه " .

وقال أبو الحسن علي بن عبد الرحمن السعدي في رثاء عالمنا أبي الحسن بن البَاذِش ([٨٢]):

أبا حسن ظَعنت وكُـل حـــــي سيـظعن بالبعادِ أو الحِمــــامِ
بعثت إلى خليلِـك من أســـاه بما بعث الهديل إلى الحَـمامِ
فإن عجِلت ركابك فاستقـــلّت إماماً والـفَضـيلةُ للأمــــامِ
فإنا سوف نلحق كيــــف سارت عـلى تعبٍ هنالك أو جمامِ

الفصل الثاني : آراؤه واختياراته وتوجيهاته النحوية

آراؤه واختياراته وتوجيهاته النحوية

نقَلَ لنا أبوحيانَ الأندلسي في تذكرته مقطوعاتٍ عدة من كتبٍ نحويةٍ مهمةٍ لايكاد يوجد مـن هذه الكتب إلا القليلُ ، ومن ضمن هذه المقطوعاتِ جزءٌ ليس باليسير من شرح أبي الحســن بــن الباذِش على كتاب الجمل للزجاجي([٨٣])،والذي رواه لنا أحد تلامِذَته وهو علي بن موسى بــن حماد ،ويمكن من خلال هذا الجزء من الكتاب وما نقلَه النحاة في كتبهم من آراء لابــن البــاذِش التعرف على ملامح نحوه ، وسأحاول في هذا البحث تناول هذه الملامح عسى أن أوفي هذا الـ عالم حقّه.

أولاً :آراء واختيارات وتوجيهات نحوية منفرقة

الفرق بين الإعراب وعلاماته

يرى ابن الباذِش أنّ الإعراب وعلاماتِه تغييران لآخِرِ المعربِ بالعامِلِ([٨٤]) ، والفرق بينهمـا ـ كما يرى ابن الباذِش ـ أنّ زوالَ الإعرابِ عن الكلمةِ بالوقفِ أو غيره لا يغير من بناءِ الكلمةِ ومعناها ، أما زوالُ العلامةِ فيترتب عليه انتقالُ الكلمةِ من بناء إلى آخر ونغيير المَعنى ، ويمثّل ا بن الباذِش على ذلك بالتثنيةِ والجَمع والأسماء الستة ، فالملاحظ أنّ بناءَ(رجل) يختلــف عــن بنــاءِ (رجلان) ، وكذلك (أخوك) و(أخ) و(زيدون) و(زيد)، فكُلّ بناءٍ من هذه الأبنية يختلــف عن الآخرِ، كما أنّ المَعنى في البناءِ الأول يختلف عن المعنى في البناء الثاني ، ويرى ابن الباذِش أنّ اختلاف المَبنى والمَعنى مرده إلى زوال علامةِ الإعرابِ عن البناءِ الأول .

تفسير معنى المضارعة

يذهب ابن الباذِش إلى أنّ صلاح المُضارعِ لِزمان الحال والاستقبال هو المَعنى الذي ضارع بـه اسم الفاعل ، فالفِعل المُضارع يدل على جزءٍ مما يدل عليه اسم الفاعل الذي يصلح للأزمنـة كلها ، ويرى ابن الباذِش أنّ هذا هو رأي سِيبويه([٨٥]) .

ويرى أنّ الفِعل يضارع اسم الفاعل وغيره من الأسماء، ويستند في هذا إلى أنّ بعـض حـروفِ المَعاني تدخلُ على المُضارع فتخصصه وترفَع الصلاح عنه ،كما تدخل هذه الحروف على الأسمـاء الصالحة لذلك،ومثال ذلك أنك إذا قلت : (يقوم) فهو صالحٌ للحال والاستقبال، فـإذا قلــت : (سوف يقوم) فقد خصصت الفِعل للاستقبال فتقْصر الفِعل على شيءٍ محددٍ ([٨٦]).

أما عبارةُ سِيبويه فالمفهوم الظاهر منها أنّ اجتماع الفِعل والفاعل في المَعنى هو السبب في حصول معنى المُضارعةِ ، يقول([٨٧]) : " وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : (إنّ عبد الله ليفعل) فيوافق قولك : (لفاعل) حتى كأنك قلت : (إنّ زيداً لفاعل) فيما تريد من المعنى " ، ويقــول: " إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى " ،فالمقصود من هذا أنّ مضارعةَ الفِعل لاسم الفاعِل

إنما كانت لاتفاقهما في المعنى حتى إنّ كل كلمةٍ منهما يمكن أن تسد مسد الأخرى،ولم تكن المضارعةُ لمجرد اتفاقهما في وقوعهما خبراً ،أو في دخول اللام عليهما.

حد الفِعل الماضي والمستقبل

عرف الزجاجي الفِعل الماضي بقوله([٨٨]) :" ما حسن فيه أمس " وعرف المستقبلَ بقوله ([٨٩]):"ما حسن فيه غد " ، ويرى ابن الباذِش أنّ هذا الحد غير سديدٍ مستنداً إلى لفظِ سِيبويه ، فَحد الزجاجي يوجب أن يكونَ قولُك: (قام زيد غداً) و (يقوم زيد أمس) قبيحاً([٩٠])،والصحيح أنه محالٌ كما هو رأي سِيبويه ، يقول سِيبويه ([٩١]):"وأما المُحالُ فأن تنقض أولَ كلامِك بآخِره فتقول: (أتيتك غداً) و (سآتيك أمس) " .

وهذا الاعتراض اعتراض لفظي على استعمال الزجاجي لكلمةِ (حسن) ، والصحيح أنه يفْترض استعمالُ كلمةِ (استقام) ،فالمُحال ضده المُستقيم ، والتحقيق في حد الفِعل الماضي عند ابن الباذِش ([٩٢]): (ما استقام فيه أمس) والمستقبل : (ما استقام فيه غد) .

ويرى ابن الباذِش أنّ الكلام قد يكون مستقيماً حسناً كقولك : (قد قام زيد) ،وقد يكون مستقيماً غير حسن نحو : (قد زيد قام) ([٩٣]) .

الفِعل الدائم – نقد للزجاجي

ذكر الزجاجي في جملِه أنّ فعلَ الحال يسمى الدائم([٩٤]) ،ويبدو أنه أخذ هذه التسميةَ من الكوفيين ، إلاّ أنّ الكوفيين يطلِقون (الدائم)على اسمِ الفاعل دون الفِعل المُضارع لكونه يصلح للأزمنةِ الثلاثةِ ، ويرى ابن الباذِش أنّ إطلاق الزجاجي مصطلح (الدائم) على الفِعل فاسِد ، قال([٩٥]) : "فأتى به أبو القاسم على أنه الفِعل البتةَ فأفسده ".

انتصاب (غير) في الاستثناء

شبه ابن الباذِش انِتصاب (غَير) إذا كانت بمعنى الاسِتثْناءِ بانِتصابِ الظرفِ المُبهم ،وناصِبه هو الفِعلُ ، فكما يصِلُ الفِعلُ إلى الظرفِ المُبهم بنفْسِه فكذلك (غَير) يصِلُ إليها الفِعلُ بنفْسِه دونَ واسِطةٍ ، وهو مشبه بظرفِ المكان في نحو قولك : (وقفوا أمامك) و (خلفَك)، فالظرف هاهنا منتصِب بالفِعل دونَ واسِطةٍ ، ونسِب هذا الرأي للسيرافي([٩٦]).

ورأى ابن عصفور والمغاربةُ أن (غَير) تنصب كما ينصب الاسم بعد (إلاّ) في الاسِتثناءِ ، والمُشابهةُ بينهما أن (غَير) جاءَت فَضلةً بعد تمامِ الكَلامِ كما أن المُستثْنى فَضلةٌ جاءَ بعد تمامِ الكَلامِ ([٩٧]).

واختار ابن مالِك نصب (غَير) على الحال([٩٨])، وأجاز أصحاب هذا الرأي تأويلَ (غَير) بمشتق ، فقيلَ في قولك : (قام القَوم غَير زيدٍ) : قام القوم مغايِرين لِزيدٍ ، ولم ينكر هؤلاء معنى الاسِتثناءِ الموجودِ فيها ، فقالوا : هي منصوبةٌ على الحال وفيها معنى الاستثناءِ([٩٩]) ، ونسِب هذا الرأي لسِيبويه([١٠٠]) ، وهو منسوب عِند أكْثر النحاةِ إلى الفَارِسي ، فقالوا : ذَكره في التذْكِرةِ([١٠١]) ، ولم أجِد هذا الرأي في كُتبِ الفَارِسِي التي تيسر لي الاطلاع عليها .

وأرى أنّ الرأي الذي ذَهب إليه ابن مالِك لا يقْبلُه المَنطِق اللغوي، إذ كيف يمكن للاسم أنْ

يحملَ دلالتين في وقتٍ واحدٍ ، فـ(غَير) عِنده منصوبةٌ على الحال وتحمِلُ معنى الاستثناء ،كما أن تأويلهم للجملةِ لا يساعد على فَهمِ المَعنى ،وأرى أن توجيه ابن الباذِش هو الصواب ، وأما رأي ابن عصفور والمَغاربة فرأيٌ صحيح لو ذَهب إلى رأيِ الجُمهورِ في نصب المُستثنى، ولكنه يرى أنـه منصوب عن تمامِ الكلامِ ،وكذلك (غَير) .

إضافة (بينا) إلى الجملة

تابع أبو الحَسن بن الباذِش أبا علي القَارِسي وابن جِني في مسألةِ إضافةِ (بينا) إلى الجُملةِ ، وهم يرونَ أن (بينا)في حقيقتِها مضافةٌ إلى زمانٍ مضافٍ إلى الجُملةِ، وأضافُوها إلى ظَـرفِ الزمـان دونَ ظَرفِ المَكان لغلبةِ إضافةِ الأزمِنةِ إلى الجُمل دونَ الأمكِنةِ ،ويكُونُ تقْدير قولك : (بينا زيد قائِم إذْ أقْبلَ عمرو) : بينا أوقاتِ زيد قائِم أقْبلَ عمرو ([١٠٢]).

وهذا يؤكد أن الزمانَ الذي رآه ابن جِني وغَيره مِن العلماءِ في (إذ) الفُجائِيةِ هـو في الحَقيقـةِ مفْهوم مِن(بينا)، فلا شك أن (بين) تدل على الزمان والمَكان ، لكن (بينا) و(بينما) تدل على الزمان - غالبا - لِكونهما تضافَان إلى الأزمِنةِ.

تعلق لامِ المُستغاثِ له

اختلف النحاةُ في لامي الاستِغاثَةِ في نحو قول الشاعِر :

تكنفَني الوشاةُ فَأزعجوني فَيا لله للواشِي المُطَاع([١٠٣])

ففي لامِ المُستغاثِ بِهِ أقْوالٌ ،مِنها أنها زائِدةٌ ولا تتعلق بِشيءٍ ، ومِنها أنها تتعلق بِفعلِ النداءِ ، ومِنها أنها تتعلق بِحرفِ النداءِ([١٠٤]).

أما لام المُستغاثِ له ففي تعلقِها عِدةُ أقْوالٍ ، فمِنهم من علقَها بِفعلٍ محذُوفٍ ، ومِنهم من علقَها باسمٍ ،وقد ذَهب جمهور النحاةِ إلى أن هذه اللام متعلقةٌ بِفعلٍ مع اختِلافِهـم في هـذا الفِعـل ، فالقَارِسي يرى أنها متعلقةٌ بِفعلٍ فيه معنى الدعاءِ ، فعن ابن جِني أنه قالَ ([١٠٥]) : " سألَ أبو علي فقالَ : اللام الثانِيةُ مِن قَوله :

.... فيا لَلناسِ لِلواشِي المُطَاع

بأي شيءٍ تتعلق ؟ فقلت : لا يجوز أنْ تتعلق باللامِ الأولى؛ لأن الأولى متعلقةٌ بـ(يـا)، ولا ضمِير فيها، فيجوز أنْ يتعلق بِها شيءٌ ،فقالَ : تتعلق بمعنى الدعاءِ ؛ لأن :(يا لَزيدٍ) في معنى:يا زيد ، أي :أدعو ،فكأنها متعلقةٌ بـ(أدعو) الذي دل عليه (يا لَلناس) ".

ومِن النحاةِ من ذَكر أنها تتعلق بِفعل النداءِ([١٠٦])،ومِنهم من قَدر (أدعو)غَير الفِعل الأول المَفْهوم مِن النداءِ فكأنه قالَ : أدعوك لِزيدٍ([١٠٧]) ، ومِنهم من اشـتق فِعـلاً مِـن الاستِغاثةِ ،ورأى أن اللام الثانِيةَ تتعلق بِفعلٍ محذوفٍ تقْديره (استغثت)([١٠٨]) ،وذَهب الرضي إلى أنها متعلقةٌ بما تعلّقَت به اللام الأولى([١٠٩])، واللام الأولى مختلف في تعلقِها،فالرضي لمْ يحدد ما تعلقَت به اللام الأولى.

هذه آراءُ معظمِ النحاةِ في هذِه المَسألةِ ، فأكْثَرهم يذْهب إلى تقْدير الفِعل ، ولمْ أر أحـداً مِـن النحاةِ يقَدر اسماً في هذا المَوضِع سِوى أبي الحَسن بن الباذِش الغرناطي ، فقد تفَرد في هذا الرأي، وذَهب إلى أن لام المُستغاثِ له متعلقةٌ باسمٍ محذوفٍ في موضِع الحال ، والتقْدير عِنده : يـا لَلّـهِ مدعواً لِلواشي([١١٠]).

وأرى أن ما ذهب إليه ابن الباذِش الغرناطي في تقْديره لا يختلف كثيراً عن الجُملةِ الفِعليةِ الــتي قدرها الجُمهور ، فلا فَرق بين التقْديرين مِن جِهةِ المَعنى،لكن تقْدير الجُمهور يجعلُك تتعامــلُ مــع جملتين ، وتقْدير ابن الباذِش تتعاملُ فيه مع جملةٍ واحِدةٍ ،ولذلك أرى أن رأي ابن الباذِش أقْــرب إلى الذهن مِن رأي الجُمهور .

مسألة في التنازع

مِن شرطِ التنازع عِند ابن مالِك ألاّ يكُونَ المُتنازع فيه سبِبياً مرفُوعاً ، فليــس مِــن التنــازع قَولُك : (زيد منطلِق مسرع أخوه) ، قالَ ([١١١]): " لأنك لو قَصدت فيه التنازع أسندت أحد العامِلين إلى السببي ،وهو الأخ ، وأسندت الآخر إلى ضميره ، فيلزم عدم ارتباطِه بالمُبتدأ؛ لأنــه لمْ يرفَع ضمِيره ولا ما التبس بِضميره"، وهذا حاصِلٌ أيضاً في قَول كُثير([١١٢]):

قَضى كُلُّ ذِي دينٍ فوفى غَريمه وعزةُ ممطُولٌ معنى غَريمها

وقد أشار ابن مالك في شرح الكافِيةِ الشافِيةِ إلى جواز التنازع عِند بعضِهم ([١١٣]) ،وهذا هو رأي أبي الحَسن بن الباذِش وابن طاهِر ، واحتج السيوطي لهذا الرأي بِقوله ([١١٤]): " تعليق المَنع بِكون المعمول سبِبياً تعميم فاسِد ؛لأنهم أسندوا المَنع لِعدمِ الارتباطِ ، وذلك ليس موجوداً في كُــل سبِبي على تقدير التنازع فيه " .

وأرى أن الإضمار في مِثل هذه التراكِيبِ لا يؤيده المَعنى ، وكانَ بالإمكان الاستِغناءُ عنه ،وذلك موجود في تخريج ابن مالِك ،فهو يرى أن (ممطُول) و(معنى) خبران، و(غَريمها) مبتدأ ، فــالمَعنى : وعزةُ غَريمها ممطُولٌ معنى ([١١٥])، ولا يمكِن أنْ يكُونَ المَعنى : وعزةُ ممطُولٌ غَريمها معنى هو، والضمِير عائِد على المُتنازع فيه كما هو رأي ابن الباذِش.

الاستفهام والتسوية

يرى ابن الباذِش أن الهَمزةَ في قَولك: (عِلمت أزيد عِندك أم عمــرو) ليســت للاســتِفْهامِ ، وكذلك أداةُ الاستِفْهامِ في قَوله تعالى : ﴿ لِنعلَم أي الحِزبين ﴾ {الكهف ١٢} ،وأخذَ بِهذا الــرأي منطلِقاً مِن المَعنى، فوجود معنى الاستِفْهامِ في مِثل هذا المَوضِع يؤدي إلى تناقُض ، فقد تقَدم العِلــم على طَلَبِ الفَهم ، فيستحِيلُ أنْ يستفْهِم المُتكلم عما أخبر أنه يعلَمه.

وهو يرى أن المَعنى الذي أفادته الهَمزةُ في هذا التركِيبِ هو التسويةُ عِند المُخاطَبِ ؛ لأنك لمْ تبين له من المَقْصود ، وأبهمت على المُخاطِبِ ،فنقَلْت معنى التسويةِ مِن نفْسِك إلى المُخاطَبِ ، وهو يرى أن التسويةَ أخص مِن الاستِفْهامِ ، فالاستِفْهام لا يخلو مِن التسويةِ ، والتسويةُ تخلو مِن الاستِفهامِ.

وقد نقَلَ أبو حيانَ في تذْكِرته نصاً لابن الباذِش في هذا المَعــنى ، وهــو([١١٦]) : " قــال : (عِلمت أزيد عِندك أم عمرو) و ﴿ لِنعلَم أي الحِزبين ﴾ { الكهف ١٢ } ليس حرف الاســتِفْهامِ هنا لِمعنى الاستِفْهامِ ؛ لأنه يستحِيلُ أنْ يستفْهِم عما أخبر أنه يعلَمه ، وإنما معناه التسويــةُ عِنــد المُخاطَبِ ؛ لأنك لمْ تبين له من ثم، وأبهمت عليه ، فنقَلت بــ(عِلمت) معنى التسويةِ مِن نفْسِك إلى المُخاطبِ ؛ لأنك حِين قُلت : (أزيد عِندك أم عمرو) فهما مستويــان عِنــدك ، وإنمــا تطلُــب بالاستِفْهامِ العِلم بأحدِهما ، فالتسويةُ أملَك مِن الاستِفْهامِ وأخص؛ لأنّ الاستِفْهام لا يخلــو مِــن التسويةِ ، والتسويةُ تخلو مِن الاستِفهامِ ، ويبين أن المُراد به التسويةُ المُجردةُ قولُه تعالى: ﴿ ســواءٌ

عليهم أأنذرتـهم أم لمْ تنذِرهم ﴾ {البقرة ٦} و ﴿سواءٌ عليكُم أدعوتموهم أم أنتم صامِتون ﴾ {الأعراف١٩٣} انتهى كلامه " .

وما أراه أن جميع الشواهِدِ القُرآنيةِ التي ساقَها لا يفْهم مِنها إلا الخَبر،وهذا الخَبر هـو معـنى التسوية الذي يتكلّم عنه ابن الباذِش ، فلا أخالِفُه في هذا،وأختلِف معه في نقْل معنى الاسـتِفْهامِ إلى معنى التسويةِ ،فالذي أراه أن الأصلَ في الهَمزةِ الاستِفْهام ،وخروجها إلى معنى التسويةِ أمر طـارِئٌ سببه وجود النقيض ، وهو (عِلمت) و(سواء) وغَيرهما مِن الألفاظِ التي تناقِض معنى الاستِفْهامِ ،فلم نكُن لِنفْهم معنى التسويةِ دونَ وجودِ (عِلمت)، فقولك : (أزيد عِندك أم عمرو) ليسـت التسويـةُ واضِحةً فيه ، فالمَعنى هو الاستِفْهام ،وهو ما أفَادته الهَمزةُ و(أم) عِند مـن عـدها مِـن حـروفِ الاستِفهامِ.

(سمِع) يتعدى إلى مفعول واحد

ذَهب القَارِسي في الإيضاح إلى أن(سمِع) مِن الأفْعال التي تتعـدى إلى مفْعـولين ، قـالَ([١١٧]) : " إلاّ أن(سمِعت) يتعدى إلى مفْعولين ، ولا بد مِن أنْ يكُونَ الثاني مِما يسمع كقَولـك : سمِعت زيداً يقُولُ ذاك " ، ونسب ابن مالِك هذا الرأي للأخفَش والقَارِسي، وأخذَ بـه([١١٨])، كما أخذَ بِه العكْبري ([١١٩]) وابن القَواس([١٢٠])وابن الضائِع([١٢١]) ،واحتجوا بأن هـذا الفِعلَ يتوقف فَهمه على سماعِ سامِعٍ ، فقد دخلَ الفِعلُ على ما لا يسمع ،فاحتاج عِندها إلى معـنى المَسموع ([١٢٢]).

أما ابن الباذِش الغرناطي فهو يرى أن هذا الفِعلَ مِن الأفْعال التي تتعدى إلى مفْعولٍ واحِـدٍ ([١٢٣])،واحتج لِهذا الرأي بالقِياس على سائِر أخواتِها مِن أفْعال الحَواس ، فهي جمِيعاً تتعـدى إلى مفْعولٍ واحِدٍ([١٢٤]) ، واحتج أيضاً بأنه لو كانَ مِما ينصِب الاثنين لَسمِع الثاني غَير جملةٍ نكِرةً ومعرفَةً ، فكَونهم لمْ يسمع عنهم ذلك دل على أن الفِعلَ المَسموع في موضِع الحَال، فالجُملةُ في نحو قَولك : (سمِعت زيداً يتكلم) ليست مفْعولاً بـه ، وإنما في موضِع الحَال ([١٢٥]) ، والمَسموع في الحَقِيقَةِ هو الصوت ،وهو على حذْفِ مضافٍ تقْدِيره :سمِعت صوت زيدٍ في حال كلامِه، فصـوت زيدٍ أعم مِن أنْ يكُونَ كلاماً أو غيره،واحتجوا لِهذا بِقَـــولِه تعالى : ﴿ هلْ يسمعـونكُم إذْ تدعونَ ﴾ { الشعراء٧٢} فالمَعنى : هلْ يسمعونَ دعاءَكُم ،على حذْفِ الدعاءِ بدليل (إذْ تدعونَ) عليه ([١٢٦])، وقَالوا في قَول الشاعِر :

سمِعت الناس ينتجِعونَ غَيثاً فَقُلْت لِصيدح انتجِعي بِلالا([١٢٧])

المَعنى : سمِعت هذا الكَلام الذي هو : (الناس ينتجِعونَ غَيثاً) ، وهذا على الحِكَايـةِ([١٢٨]) ،وهناك أدِلةٌ كثيرةٌ تدل على هذا الرأي([١٢٩]).

وقد أشار إلى هذا الرأي الجُرجاني([١٣٠])،ونسِب إلى الرماني([١٣١]) وابن السيـدِ([١٣٢]) ،وأخذَ به ابن عصفور([١٣٣]) ، وأرى أن أدِلةَ ابن الباذِش تقوي رأي من أخذَ ذا المذهب ،فهي أدِلةٌ يقْبلُها المَعنى ،ويسانِدها العقْلُ ،فالسمع حاسةٌ ، وهذا يستلْزم أنْ يكُونَ المَسمـوع صـوتاً لا جِسماً فقولك : سمِعت زيداً ،تريد بِه: صوت زيدٍ.

حذف مفاعيل (أعلم) اقتصاراً

تحدثَ النحاةُ عن نوعين مِن الحَذْفِ هما الاقْتِصار والاختِصار ، والفَرق بينهمـا عِنـدهم أن

حذْف الاختِصار يكُونُ بِدليلٍ ،والاقْتِصار حذْف مِن غَير دليلٍ، وفي حذْفِ مفَاعِيل (أعلَـم) اقْتِصاراً خِلاف بين النحاةِ([١٣٤]) ،وفيه رأيان :

الأولُ : منع الحَذْفِ ، وهو الرأي الذي أخذَ بِهِ أبو الحَسن بن الباذِش([١٣٥])، وقد تابع فيه سِيبويه ، قالَ في الكِتابِ ([١٣٦]) : " ولا يجوز أنْ تقْتصِر على مفْعولٍ مِنهم واحِدٍ دونَ الثلاثةِ " ، وأخذَ كثير مِن النحاةِ بِهذا الرأي ، مِنهم المُبرد([١٣٧])،وابن بابشاذَ([١٣٨])،وابن عصفـور([١٣٩])، وابن طاهِر([١٤٠])، والسهيلي([١٤١])،قالَ في نتائِجِ الفِكْرِ([١٤٢]): " لأنكَ لا تريـد بِقَولِك:(أعلَمت زيداً) أي : جعلْته عالِماً على الإطلاق ، هذا محالٌ ، إنما تريد : أعلَمتـه بِهـذا الحَدِيثِ، فلا بد مِن ذِكْرِ الحَدِيثِ الذي أعلَمته به " .

الثاني : جواز الحَذْفِ ، وفيهِ آراءٌ كَثيرةٌ ، فَأكْثَر النحاةِ أجاز حذَف المَفْعول الأول بِشرطِ ذِكْرِ المَفْعولَين الآخِرين ، أو حذْف المَفْعولَين الآخِرين بِشرطِ ذِكْرِ الأول([١٤٣]) ، فيجوز أنْ تقُـولَ: (أعلَمت زيداً) ،ولا تذْكُر ما أعلَمته به ، وتقُولُ : (أعلَمت عمراً قائِماً) ،ولا تـذْكُر المَفْعـولَ الأولَ . ومِنهم من ذَهب إلى جواز حذْفِ المَفْعولَين الآخِرين فَقَط فتقولُ : (أعلَمـت زيـداً) ،ولا تذْكُر ما أعلَمته بِه([١٤٤]). وارتضى الشلوبين عكْس هذا المَذْهبِ ، فقد أجاز حـذْف المَفْعـول الأول فَقَط، ومنع حذْفِ المَفْعولَين الآخِرين ،فيجوز أنْ تقولَ : (أعلَمت عمراً قائِماً) ،ولا تذْكُر من أعلَمته ذا الخَبر([١٤٥]). وذَهب ابن مالِك في التسهيل إلى جواز حذْفِ المَفَاعِيل الثلاثةِ اقْتِصاراً واختِصاراً ([١٤٦]).

هذه آراءُ النحاةِ في هذه المَسألةِ ، والمُلاحظُ فيها وجود التناقُض في الآراءِ الكَثيرةِ التي أجازت الحذْف ، فهناك سبعة آراء ، وكل رأيٍ مِنها يتعارض مع الآخر ،والذي أراه أن العربي لا يرتضِي أنْ يكونَ كَلامه مبهماً ، فإذا حذَف كانَ هناك ما يدل على الحَذْفِ لَفْظاً أو معنى ،حيثُ يدرك أن السامِع قد أدرك ما يرمِي إليه المُتكَلم ، أما أنْ يحذِف دونَ تركِ دليلٍ على المَحذُوفِ فهذا ليس مِن سمت لُغةِ العربي ، فالذي يظْهر لي هو منع الحَذْفِ، وهذا ما اختاره ابن الباذِش

إفراد كافِ الخِطابِ

تلْحق بِأسماءِ الإشارةِ في العربيةِ كاف الخِطَابِ ، وهو حرف يبين أحوالَ المُخاطَبِ مِـن إفْـرادٍ وتثْنِيةٍ وجمعٍ وتذْكِيرٍ وتأنِيثٍ ، فتقولُ : (ذلك) (ذلكُما) (ذلكُم) (ذلكُن)...الخ ،وقـد جـاءَ في العربيةِ خِطَاب الجَمعِ بِكافِ الخِطَابِ للمفْردِ ،ومِن ذلك قولُه تعالى: ﴿ ذَلِك يوعظُ به ﴾{ البقـرة ٢٣٢} وفي آيـةٍ أخرى : ﴿ذلِكُم يوعظُ بِهِ ﴾{الطلاق ٢} والخِطَاب في الآيتين للجماعةِ.

وذَكَر أبو الحَسن بن الباذِش تأويلَين لإِفْرادِ كافِ الخِطَابِ عِند خِطـابِ الجَماعـةِ ([١٤٧]) ، أحدهما أنْ يكُونَ الخِطَاب خاصاً بِواحِدٍ مِن الجَماعةِ لجَلالتِه ، والمُراد الجَمِيع ، والثاني تقْدير اسمٍ مِن الأسماءِ (أسماءِ الجُموعِ) التي تقَع على الجَماعةِ ،والخِطَاب فيه للكُل ، ويقدره ابن الباذِش بقَوله : ذلك يوعظُ بِهِ يا فَريق ويا جمع .

وقد أشار العلماءُ إلى أن المُخاطَب في الآيةِ الأولى إما أنْ يكُونَ الرسولَ- صلى الله عليه وسلم- أو كُل سامِعٍ ، فَأفْردت الكاف ، وإما أنْ يكُونَ الخِطَاب للجماعةِ ، وهـذا هـو الظاهِـر عِندهم ؛ لأن الخِـطَاب في الآيةِ كُلها للجماعةِ ([١٤٨])، ولذلك احتاج الأمر عِنـدهم إلى تأويلٍ.

وما أراه أن اسم الإشارةِ تتصِلُ بِهِ كاف الخِطابِ لِتبين حالَ المُشارِ إليهِ لا لِتبين حالَ المُخاطَبِ فَقط ، فأنت تقُولُ : (ذلك رجلٌ) والمُخاطَب جماعةٌ مِن النساءِ ،وتقُولُ: (ذاك أمر عظيم) والمُخاطَب جماعةٌ مِن الرجال ، فَلو كانت الكاف تبين أحوالَ المُخاطَبِ فقط لَقُلت في الأولى : (ذلكُن رجلٌ)، وفي الثانِيةِ : (ذلكُم أمر عظيم) ،وكُل هذا جائِز ،ولكنك تقولُه لدلالةٍ معينةٍ في لُغةِ العربِ ، ولا أرى أمر هاتين الآيتين يختلِف عن قَوله تعالى :﴿ ذلِكَ ومن يعظم شعائِر اللهِ﴾ {الحج ٣٢ }، وقوله تعالى : ﴿ هذا فَلْيذُوقُوه حمِيم وغَساق ﴾ {ص ٥٧} ، فلا يوجد مشار إليه ظاهِر في هاتين الآيتين ؛ ولذلك ذَهب النحاةُ هنا إلى التأويلِ بِأنْ قالوا : خبر لمُبتدأ محذُوفٍ ،أو مبتدأ وخبره محذوف ، وقَدروا المَحذُوف بـ(الأمر) ،فالأغْلَب عِندي أنْ يكُونَ التقْدِير في الآيتين -موضِع الخِلافِ- :ذلك الأمر يوعظُ بِه ، وذلكُم الأمر يوعظُ بِه ،فكاف الخِطابِ لا تتعلق بحال المُخاطَبِ ، وإنما ببيان حال المُشارِ إليه ، أما السبب في الإفْرادِ في الأولى والجَمع في الثانِيةِ فهو يعود إلى قِيمةٍ بلاغِيةٍ، فإما أنْ يكُونَ لِتعظِيم المُشارِ إليهِ في موضِع دونَ الآخرِ ، وهو ما أشار إليه ابن الباذِش في تأويلِهِ الأول ،وأراه صواباً ، وإما أنْ يكُونَ وجود اسم الإشارةِ في هذِه الآياتِ للربطِ ،والمَقصود بِهِ ربطُ اللاحِقِ بالسابِق في ذِهن السامِع ،ولا أرى حاجةً إلى التأويل في هذا المَوضِع؛ لأن المَعنى مستغنٍ عن أي لَفْظٍ جدِيدٍ .

بدل الاشتمال

تابع أبو الحَسن بن الباذِش المُبرد في معنى بدل الاشتِمال ([١٤٩])، فالمُبرد يرى أن المَقْصود في بدل الاشتِمال هو الثانِي ،والاشتِمالُ عِنده إسناد الخَبر إلى الأول على إرادةِ غَيره مِما يتعلّق بِه ، قالَ في المُقْتضبِ ([١٥٠]) : " والضرب الثالثُ أنْ يكُونَ المَعنى محِيطاً بِغير الأول الذي سبق له الذكْر لالتِباسِه بِما بعده ، فَتبدِلُ مِنه الثانِي المَقْصود في الحَقِيقَةِ ".

وفي هذا الرأي لا يشتمِلُ البدلُ على المُبدل مِنه أو العكس ، وإنما الاشتِمالُ للخبرِ المُسندِ إلى الأول ، فإذا قُلت : (سلِب زيد ثوبه) أو (أعجبني زيد عِلْمه) فالمَسلُوب هو الثوب لا زيد ، والمُعجِب هو العِلْم لا زيد ، وبناءً على هذا يكُونُ إسناد المَعنى إلى الأول مجازاً وإلى الثانِي حقيقةً ([١٥١]).

وأخذَ بِهذا الرأي السيرافِي والرمانِي وابن ملْكون وغَيرهم مِن النحاةِ([١٥٢]) ، ورده ابن مالِك ([١٥٣]) ،وابن أبي الربيع ، قالَ في البسيطِ ([١٥٤]): " وينكَسِر هذا عليهم ببدل البعض مِن الكُل ؛ لأن بدلَ البعضِ مِن الكُل علق فيه الفِعلُ وهو في المَعنى طالِب بالثانِي " .

وفي هذه المَسألةِ آراءٌ أخرى ، مِنها أن المُبدلَ مِنه مشتمِلٌ على البدل، والمَقْصود بهذا الرأي أنه يجوز لك الاكْتِفاءُ بالأول لكَونه متضمناً للثانِي ، فيجوز أنْ تقُولَ : (سرق عبدالله) وأنت تريد : (سرق عبدالله ثَوبه)([١٥٥]).

ومِن هذه الآراءِ أن البدلَ مشتمِلٌ على المُبدل مِنه ،فالثوب في قَولك : (سرق عبدالله ثوبه) مشتمِلٌ على عبدِالله([١٥٦]).

وذَهب الجُرجانِي إلى أنه لا خصوصِيةَ لاشتِمال أحدِهما على الآخرِ([١٥٧]).

وذَهب الزجاج إلى تسمِيةِ هذا النوع مِن البدل بِبدل المَصدر([١٥٨]) .

وأرى أن هذا الخلاف ليس بذي فَائِدةٍ كَبيرةٍ ، فالنحاةُ لمْ يختلفوا في إعرابِ البـدل ، وإنمـا الخلاف في تحديدِ المقْصود ببدل الاشتِمال ،فهو خِلاف في حد المصطلح ،وأرى أن هذا التحديـد يدخلُ في الجانِبِ الفَلْسفِي للنحو، وأرى أنه يمكِن القَولُ : كُل مبدلٍ يشتمِلُ على البـدل ولكـن ليس كُل بدلٍ يشتمِلُ على المُبدل مِنه، ومِثالُ ذلك أنك إذا قلت : (أعجبتني الزهـرةُ رائِحتهـا) تستطِيع القَولَ إن الزهرةَ تشتمِلُ على الرائِحةِ ،ولكنك لا تستطِيع أنْ تقولَ إن الرائِحةَ تشتمِلُ على الزهرةِ ،فبينهما ما يشبِه العموم والخُصوص ، فالعام يشملُ الخاص ولكِن الخَاص لا يشملُ جميـع العام ،كما أنك إذا قلت : (سرق زيد ثوبه) جاز لك أنْ تقولَ إن البدلَ يشتمِلُ على المُبدل مِنه ، وجاز العكْس ، وهذا الذي أراه هو الذي دفَع النحاةُ إلى القول بأكثر من رأي .

إعراب المخصوص بالمدح

نسِب لسِيبويه في إعرابِ المَخصوص بالمَدح قَولان :

الأولُ : أنْ يكُونَ خبراً لمُبتدأ محذُوفٍ تقْدِيره (هو) ([١٥٩])،وتقْدِير الجُملةِ : نِعم الرجلُ هو زيد ، والمُبتدأ هاهنا محذُوف وجوباً ، وقد أخذَ بهذا الرأي جمهور النحـاةِ ، مِنهـم الجَرمِـي ([١٦٠])والمُبرد([١٦١]) وابن السراج([١٦٢]) والسيرافِي([١٦٣]) والفَارِسِي([١٦٤]) وابن جِني ، قالَ في اللمع ([١٦٥]):" و(زيد) مرفُوع ، لأنه خبر مبتدأ محذُوفٍ ، كأن قائِلاً قالَ : من هـذا المَمدوح ؟ فقُلْت : (زيد) ، أي : هو زيد " .

الثانِي : المَخصوص مرفُوع بالابتِداءِ ، والجُملةُ الفِعليةُ خبر عنه ([١٦٦])، وهذا هو الرأي الذي اختاره أبو الحَسن بن الباذِش ([١٦٧]) وغَيره مِن النحاةِ([١٦٨]).

ويرى ابن الباذِش أن الرأي الأولَ هو رأي من يسيءُ فَهم عِبـارةِ سِـيبويه([١٦٩])، ونقَـلَ الأشموني عن ابن الباذِش قَوله([١٧٠]) : " لا يجِيز سِيبويه أنْ يكُونَ المُختص بالمَـدح والـذم إلاّ مبتدأ " .

ويرى ابن خروف أن في عِبارةِ سِيبويه غُموضاً ([١٧١])، وهذا هو الحَاصِلُ ، فعِبارةُ سِـيبويه تحتمِلُ الرأيين، قالَ في كِتابِه ([١٧٢]): " وإذا قالَ : (عبد اللهِ نِعم الرجلُ) فهو بمنزِلةِ : (عبد اللهِ ذَهب أخوه)،كأنه قَالَ: (نِعم الرجلُ) فقِيلَ له : من هو ؟ فقالَ : (عبد اللهِ) ، وإذا قالَ : (عبـد اللهِ) فكأنه قيلَ له : ما شأنه ؟ فقالَ : نِعم الرجلُ ".

فإذا أردت المَعنى العام لِنص سِيبويه فرأيه ما ذَهب إليه ابن الباذِش ، وإذا أردت أنْ تفَسر كلام سِيبويه مقْطَعياً ، فالمَقْطَع الثانِي مِن كلامِه يدل على ما ذَهب إليه الجُمهور، وهو قَولُـه : " كأنـه قالَ : (نِعم الرجلُ) ،فقِيلَ له : من هو؟ فقالَ : عبد اللهِ "، فالمَعنى على أن التقْدير : هو عبد اللهِ .

ونقَلَ لنا أبو حيانَ استِدلالَ ابن الباذِش على مذْهبِه ، فذَكر أنه استدل بوجهين([١٧٣]) :

الأول : جواز حذْفِ المَخصوص كقَولِهِ تعالى : "نِعم العبد " فحذِف للعِلمِ، ولَو كـانَ مبتـدأ محذُوف الخَبر أو عكْسه للزِم مِن ذلك حذْف الجُملةِ بأسرِها ، والعرب لا تفْعلُ ذلك.

الثانِي : إن جعلَ جملةِ المَدح جملتين يؤدي إلى ارتباطِهما مِن غَير رابِطٍ ؛ لأن (نِعم الرجلُ) جملةٌ ، و(زيد) المَمدوح جملةٌ ، ولا تعلق بينهما بِخِلافِ المَذْهبِ الذي يجعلُ جملةَ المَدح جملـةً واحِدةً .

وفي هذه المَسألةِ رأيان آخران :

الأول : أنْ يكُونَ المَخصوص مبتدأ خبره محذُوف تقديره :نِعم الرجلُ زيد المَمدوح ، ذكَـره ابن عصفور في المُقرب([١٧٤]).

الثاني : المَخصوص بدلٌ مِن الفاعِل ، وهو رأي ابن كَيسان ([١٧٥])، ويرده أن المَخصـوص لازم ،وليس البدلُ بلازِمٍ في الكَلامِ، كَما يرده أنه لا يصلُح لمُباشرةِ "نِعم".

يلاحظُ في هذه المَسألةِ تعدد وجوه الإعرابِ ،وسـبب هـذا التعـددِ هـو عِبـارةُ سـيبويه الغامِضةُ،وأرى أن الاستِدلالَ الذي قَدمه ابن الباذِش استِدلالٌ يدل على فَهمٍ سديدٍ لِعبارةِ سِـيبويه ،ويضاف إلى استِدلالِه أن جملةَ المَدحِ تامةُ المَعنى،فلا تحتاج إلى التقْديرِ الذي ذَهب إليه أكْثر النحاةِ في الرأي الأول .

دلالة (رب)

استعملت العرب (رب) للدلالةِ على العددِ ،والمَقْصود بالعددِ هو القِيمةُ التي تدل عليه مِن حيث القلةِ والكَثرةِ، وهذا الاستِعمالُ ثابِت في أشعارِهم وأقوالِهم ، واختلف النحاةُ في القِيمةِ التي تـدل عليهِ (رب) ،واختِلافُهم محصور في دلالتِها على القَليل أو الكَثير([١٧٦]).

وذَهب ابن الباذِش إلى أنه لا يمكِن تحديد القِيمةِ التي تدل عليه سواء كانت قليلةً أو كثـيرةً ، فهي مجهولةٌ مبهمةٌ مِن هذه الناحِيةِ([١٧٧]) ،وتابعه في هذا الرأي ابن طاهِر([١٧٨]).

وبعد استِعراضِ مجموعةٍ مِن شواهِدِ النحاةِ الشعريةِ على الكَثرةِ أو القِلةِ رأيت أنها لا تدل على أن هناك قيمةً محدودةً يمكن قِياسها مِن خِلال السياق ، فحقِيقةُ هذه القِيمةِ مجهولـةٌ لا يمكِـن إدراكُها إلاّ بقَرينةٍ لفظية أو معنوية، ومِما يذْكر في هذا المَوضع أن كثيراً مِن الشواهِدِ التي استدلوا بِها على الكَثْرةِ قد ردت واستدلّوا ا على القِلةِ([١٧٩]) ، وهذا مِما يقَوي رأي أبي الحَسن بـن الباذِش .

اسم وخبر كان إذا كانا معرفتين

اختلف النحاةُ في تفْسِيرِ عِباراتِ سِيبويه ، ومِن تلك العِباراتِ التي اختلفُوا فيها عِبارتان تتعلّقان باسمِ وخبرِ (كانَ) إذا كانا معرِفَتين ،وكانَ لأبي الحَسن بن الباذِش رأي في تفْسِيرِ هاتين العِبارتين .

العِبارةُ الأولى : قَولُ سِيبويه([١٨٠]): " وإذا كانا معرفَةً فأنت بالخيارِ : أيهما ما جعلته فاعِـلاً رفَعته ونصبت الآخر كَما فَعلْت ذلك في ضرب ، وذلك قَولُك :كانَ أخـوك زيـداً،وكانَ زيـد صاحِبك،وكانَ هذا زيداً ، وكانَ المُتكلّم أخاك ".

نقِلَ عن أبي الحَسن بن الباذِش أنه اختار رأي السيرافِي في تعيين اسمِ وخبـرِ (كـان) ،وأخـذَ بِرأيِهما ابن الضائِع وابن خروف، فالوا : تنظُر إلى المُخاطَبِ،فإنْ كانَ يعرف أحد المَعرِفَتين ويجهلُ الآخر جعِلَ المَعلوم الاسم والمَجهولُ الخَبر ، نحو : (كانَ أخو بكْرٍ عمراً) إذا قَدرت أن المُخاطَـب يعلَم أن لِبكْرٍ أخاً ويجهلُ كَونه عمراً، و(كانَ عمرو أخا بكْرٍ)إذا كانَ يعلَم عمراً ويجهلُ كَونه أخا بكْرٍ([١٨١]).

وقد فُسر قَولُ سِيبويه أكْثر مِن تفْسِيرٍ ، ونتج عن ذلك أكْثر مِن رأيٍ ، فمِنهم من ذَهـب إلى تخيِير أيهما شِئْت اسماً والآخر خبراً ،وقَالوا :هذا ظاهِر كلامِ سِيبويه([١٨٢]) ،ومِنهم من رأى أنه إذا لَم يستوِيا في رتبةِ التعريفِ فالاختِيار جعلُ الأعرفِ اسماً والآخـر خبـراً ([١٨٣])، وذَهـب بعضهم إلى أن الخَبر ما تريد إثباته مطْلَقاً نحو : (كانت عزلَتك عقُوبتك) فالعزلَةُ هي الثابِتةُ، فهـي

الخَبر ([١٨٤])، ومِنهم من قالَ : ما صح مِنهما جواباً فهو الخَبر والآخر الاسم ([١٨٥]).

العِبارةُ الثانِيةُ : قالَ سِيبويه([١٨٦]) : " وتقولُ: من كانَ أخاك ، ومن كـانَ أخـوك ، كمـا تقولُ : من ضرب أباك ، إذا جعلْت (من) الفاعِلَ " .

لمْ تختِلف نظْرةُ ابن الباذِش وغيره مِن النحاةِ إلى هذه العِبارةِ عن نظْرتِه إلى العِبـارةِ السابِقَـةِ ، فَينطلِق في تفْسِيره مِن التركِيبِ مرتبِطاً بِواقِعِ الحَال ، فهو يربطُ بين المُسندِ والمُسندِ إليه كتركِيـبٍ وبين المُخاطَبِ مِن حيثُ عِلْمِه أو جهله ، قالَ أبو حيانَ في تفْسِير هذه العِبارةِ نقلاً عن السيرافِـي وابن الباذِش والشلوبين وابن الضائِع([١٨٧]): " مراد سِيبويه أنك لا تخبِر المُخاطَب فتجعلَ لـه الخَبر عن (كانَ) المَجهولَ عنده ، إنما مراده أنهما إذا كانا معرِفَتين والمُخاطَب يعرف كُـلاً علـى انفِرادِه لا التركيب ، فأردت أنْ تخبِر بانتِسابِ أحدِهِما إلى الآخر، فأنـت إذن بالخيـار ، وإنمـا جعلْت الاسم والخَبر[بالخيار] لأن كُلاً مِنهما عِنده في المَعرِفَةِ سواء، إذ مقْصودك هـو أنْ تعرفَـه تركِيبهما " .

(كان) التي فيها ضمير الشأن ناقصة

اختلف النحاةُ في (كانَ) التي يضمر فيها الأمر والشأنُ نحو قَول الشاعِر([١٨٨]):

إِذَا مِت كانَ الناس صِنفَان :شامِت وآخر مثْنٍ بالّذي كُنت أصنع

فقد نقَلَ لنا أبو جعفَر بن الإمامِ أبي الحَسن بن الباذِش عن أبي القاسِم الشنتريني أنـه قـال ([١٨٩]): " من زعم أن كانَ التي يضمر فيها الأمر والشأنُ هي الناقِصةُ فقد أخطأ ، وإنما هي غَيرها ،والمَقْصود بغيرها تمامها وإلْغاءُ عملِها في المُبتدأ والخَبر ، وهو رأي ابن الطراوةِ([١٩٠])."

وأخذَ أبو الحَسن بن الباذِش برأي الجُمهورِ ، فإن(كانَ) التي فيها الأمر والشأنُ هي الناقِصـةُ ، والجُملةُ في موضِع نصبٍ ، وقد نقَلَ لنا رأيـه في هذه المَسألةِ ولَده أبو جعفَر ، قالَ([١٩١]) : "قالَ أبي:والصحِيح أن (كانَ) المُضمر فيها الأمر والشأنُ هي (كـانَ) الناقِصـةُ، والجُملـةُ في موضِـع نصبٍ،يدل على ذلك أن الأمر والشأنَ يكُونُ مبتدأ ومضمراً في(إن)وأخواتِها و(ظَننت) وأخواتِهـا والجُملةُ المُفَسرةُ الواقِعةُ موقِع خبر هذه الأشياءِ ،وما ثبت أنه خبر المُبتدأ،ولما ذُكِر معه ثبت أنه خبر لِـ(كانَ). انتهى " .

وأرى أن الأقْرب إلى الصوابِ في هذِه المَسألةِ هو ما ذَهب إليه الشنتريني ، فإن ما ذَهب إليـه الجُمهور يناقِض المَعنى، فإضمار الشأن في هذا المَوضِع لا دلالةَ عليه، فلا حاجة تدعونا إلى إضـماره ،كما أن في اختِيار الشنتريني بعداً عن التكَلف .

العطف على اسم (أنّ)

لَن أخوض في الخِلافِ بين النحاةِ في مسألةِ العطْفِ على اسمِ (إن) وأخواتِها، فهذِه مسألةٌ طَويلةٌ أشبع البحثُ فيها ، وهي موجودةٌ في الكُتبِ حيثُ يكاد لا يخلو كِتاب مِن ذِكْرِها.

ينقُلُ ابن عطِيةَ الأندلُسي رأي أستاذِه أبي الحَسن بن الباذِش في إعرابِ قَولِه تعـالى: ﴿ أن اللّهَ بريءٌ مِن المُشركين ورسولُه ﴾ {التوبة ٣ } فيقولُ ([١٩٢]): " ومذْهب الأستاذِ ـ ـ يعـني ابـن الباذِش ـ على مقْتضى كَلامِ سِيبويه أن لا موضِع لِما دخلَت عليه (أن) إذْ هو معرب قد ظَهر فيه

عملُ العامِل ، وأنه لا فَرق بين (أن) وبين (ليت)،والإجماع على أنْ لا موضِع ِلما دخلت عليه هذه " هذا كلام ابن عطِيةَ نقْلاً لمَذْهبِ ابنِ الباذِش .

ويفْهم ِمن هذا الكَلام أن عالِمنا يأخذُ برأي سِيبويه في عدمِ جواز العطْفِ على موضِع اسمِ (أن) ، وأن ما جاءَ ِمنها مرفُوعاً كهذِه الآيةِ مبتدأً محذُوف الخَبر، كأنه قالَ : (ورسولُه كذِلك) .

ورفْعه لا يكُونُ إلاّ ِمن ثلاثةِ أوجهٍ : أولُها ما ذَكَرته ِمن كَونِه مبتدأً محذُوف الخَبر ،وثانِيها أنه معطُوف على الضمِير المُستتِر ، والثالثِ العطف على محل اسمِ أن ، وهذا ما لمْ يجِـزه سِـيبويه([١٩٣]) وغَيره ِمن المُحققِين ، ويرونَ أن العطف في هذِه المَواضِع على الجُمل لا على المُفْـرداتِ ، أي : العطف على جملةِ(أن) واسمِها وخبرها لا على اسمِ (أن)([١٩٤]).

ويرى أبو حيانَ أن العِلةَ التي ذَكَرها ابن الباذِش في أن لا موضِع ِلما دخلت عليـه (أن) غَـير صحيحةٍ ، فالعِلةُ ليست هي ظُهور عمل العامِل بدِليل : (ليس زيد بقائِمٍ) فقد ظَهر العامِلُ ، ولَهما موضِع ([١٩٥]).

ويعلق أيضاً على ما ذَكَره ِمن ِإجماع النحاةِ على (ليت) ،وأنه لا موضِع ِلما دخلت عليـه ، فهناك خِلاف في هذه المَسألةِ ، فقد ذَهب الفَراءُ إلى أن حكْم (ليت) حكْم غَيرها ِمـن أخواتِهـا ، فليس في هذا الرأي ِإجماع كما ذَكر ابن الباذِش([١٩٦]).

ورد السمين الحَلَبي قَولَ ابن الباذِش : (وأن لا فَرق بين أن وبين ليت) فقال ([١٩٧]) : "فإن الفَرق قائِم ، وذلك أن حكْم الابِتداءِ قد انتسخ مع (ليت)و(لعل) و(كأن) لفظاً ومعنى بخِلافه مـع (إن) و(أن) فإن معناه معهما باقٍ "

جواز نصب صفة (أي) في النداء

أجاز المَازني نصب صِفةِ (أي) في النداءِ ،وذلك في قَولك : (يا أيها الرجلُ) فأجاز النصب في (الرجل) ([١٩٨]) ،ووجه نصبِه عِند المَازني ِمن جِهةِ القِياس فيه قَولان:

أولُهما: الحَملُ على موضِع (أي)، فالأصلُ في النداءِ النصب([١٩٩])، ورد النحاةُ هذا القِياس بأن الحَملَ على المَوضِع حملٌ على التأويل ،ولا يحملُ على التأويل ما لمْ يتِم الكَلام([٢٠٠]) ،كما قالُوا : ِإن الحَملَ على المَعنى ِإنما يكُونُ في المُنادى المُستغِني عن الصفَةِ ، فأما (أي) فلا تستغِني عـن الصفَةِ ، فلا تحملُ صِفَتها على المَعنى([٢٠١]).

وثانِيها: القِياس على صِفةِ غَيره ِمن المُنادياتِ المَضمومةِ([٢٠٢])،ورده النحاةُ ، قالَ القواس ([٢٠٣]): " وهو ضعِيف ؛ لأن المَقْصود ِبصِفةِ العلمِ الإيضاح ، والمُنادى هناك هو العلَم ،وها هنـا الصفَةُ هي المُنادى ،و(أي) وصلةٌ إلى ِندائِه،ولذلك لا يوقَف على الوصـلةِ دونَ الصفَـةِ بخِـلافِ العلَمِ" .

أما وجه النصبِ ِمن جِهةِ السماعِ فقد أنكر النحاةُ وجود سماعٍ في هذا المَوضِع([٢٠٤]) ، قالَ ابن برهان([٢٠٥]) : " ولمْ يسمع في (الرجل) النصب ، كما قالوا: (يا زيد الفاضِلَ) ؛لأن (الرجلَ) وإنْ كانَ صِفَةً في اللفْظِ فِإنه المَقْصود بالنداءِ، فألزموا (الرجلَ) الرفْع ليدلوا على الفَرق بينهمـا، وسوى بينهما أبو عثمان ِقياساً ِمن غَير ِروايةٍ ".

ونقَلَ أبو حيانَ عن أبي الحَسن بن الباذِش أن النصب في هذا المَوضِع مسموع عن العـربِ ، ولمْ يذْكُر شاهِداً على ذلك([٢٠٦])،وذكر الصبانُ في حاشِيته على الأشموني سماع ابن الباذِش ، ونقَلَ

شاهداً على ذلك عن السندوبي وهو قراءةُ بعضِهم : " قُلْ يا أيها الكافِرين " {الكـافرون ١} بالنصب([٢٠٧]) ،ولمْ أجد في كُتبِ القِراءاتِ التي تيسر لي الاطلاع عليها هذه القراءَةَ ،ولا يعـني ذلك أن هذه القراءَةَ غَير موجودةٍ ، فأبو حيانَ يؤكد أن عِند ابن الباذِش شاهِداً على ذلك،والصبانُ ينقُلُ هذا الشاهِد القُرآني ،ونحن نعلم أن ابن الباذِش مِن أكابِر علماءِ القِراءاتِ في عصره ،ويشهد على ذلك كِتاب ولدِه الموسوم بـ(الإقناع)، فمِن الصعبِ الشك فيما ينقُلُ هذا العالِم مِن رواياتٍ عن الفراءِ.

والحَق أن هذه القِراءَة ـ إنْ صحت ـ دعامةٌ تقوي مِن رأي المازني ، وما نقِـلَ عـن ابـن الباذِش يدل على جواز نصبِ صِفةِ (أي) في النداءِ عِنده ، فلو كانَ هذا السماع غَير معتـدٍ بـه عِنده ما ذَكره .

الفصل بين نكرتين

نقَلَ أبو حيانَ وغَيره عن أبي الحَسن بن الباذِش أنه حكَى عن قَومٍ مِن الكُوفيين أنهـم أجـازوا الفَصلَ بين النكِراتِ ([٢٠٨])، ومِن ذلك قَولُه تعالى : "أنْ تكُونَ أمةٌ هي أربى مِن أمةٍ " {النحـل ٩٢} هذا ما نقلَه أبو حيانَ عن ابن الباذِش، ولا يدل هذا على متابعةِ ابن الباذِش للكُوفيين ،وقـد ذَكر رأيهم الزجاج في معانيه ورده ([٢٠٩]).

اشتقاق اسم الفاعل من العدد فوق العشرة

أجاز سِيبويه وجماعةٌ مِن المُتقدمين اشتِقاق اسم القاعِل المُختلفِ في المُركباتِ قِياساً لا سماعاً ، فيجيز : رابِع ثَلاثَةِ عشر وخامِس أربعةِ عشر بمعنى التصيير ،وقاس سِيبويه ذلك على متفق الألفاظِ ، قالَ ([٢١٠]) : "ونقُولُ : هو خامِس أربعٍ إذا أردت أنْ تصير أربع نِسـوةٍ خمسـةً ، ولا تكـاد العرب تكَلم بِه كما ذَكرت لك، وعلى هذا تقُولُ : رابِع ثَلاثَةِ عشر ".

ومنع هذا الاشتِقاق الجُمهور([٢١١])،وهو مذْهب الكُـوفيين([٢١٢]) والأخفَـش([٢١٣]) والمازني ([٢١٤])والمُبرد([٢١٥]) والفَارِسي ، قالَ الفَارِسي([٢١٦]) : " ومن قالَ : خامِس أربعةٍ لم يقلْ : رابِع ثلاثةِ عشر، ولا رابِع عشر ثلاثةَ عشر ؛ لأن اسم القاعِل الجَاري على الفِعل لا يكونُ هكذا " .

وتابع أبو الحَسن بن الباذِش الجُمهور في منعِهم مِثْلَ هذا الاشتِقاق ، قالَ أبو حيانَ([٢١٧]) : " وقد رد بعض المُتأخرين على هذا القَول بأن العرب إنما تشتق مِن العقدِ الأول فلا تركِيب ، ومنه اشتقت ثالِثَ عشر ثلاثةَ عشر ، اشتقت ثالِثاً مِن ثلاثةٍ ثم ركبته بعد مع (عشر) ، قالَ : والعـرب تقولُ : ربعت الثلاثةَ عشر ، أي: رددتهم أربعةَ عشر ، فاشتقت مِن الصدر ولمْ تركب ، فكَذ لك تشتق اسم القَاعِل مِن الصدر " ،ثمّ يعتذِر ابن الباذِش لسِيبويه فيقـول ([٢١٨]): " وإنمـا قـالَ سِيبويه : رابِع ثَلاثَةَ عشر ولمْ يعلم أنه محذُوف مِن تركِيبٍ ،واسم الفاعِل تابِع للفِعل " قـالَ أبـو حيانَ ([٢١٩]): " هكذا قالَ ابن الباذِش " ، ومقْصود ابن الباذِش أن (رابع) اسم فَاعِـلٍ ،وهـو مشتق في هذا المَوضِع (رابِع ثلاثةَ عشر) مِن التركِيبِ (أربعةَ عشر) ، واسم القَاعِل الـذي بمعنـى المُصير لا بد لَه مِن فِعلٍ ومصدرٍ ، ولمْ يثْبت فِعلٌ ولا مصدر مبنيان مِن عددٍ مركب فوق العشرة .

أمس

تستعملُ (أمس) في العربيةِ ظَرفاً وغَير ظَرفٍ ، وفي الاستِعمالين خِلاف ، وهو خِـلاف لهجِـي

يتعلق ببناءِ أو إعرابِ (أمس) في لُغةِ الحِجازِ وتميم .

أما الخِلاف عند استِعمالِها ظرفاً فهو في بنائِها أولاً، فالظّاهِر أن النحاةَ لمْ يتفِقوا على حركةِ البِناءِ ، فقد ذَهب الزجاج([٢٢٠]) والزجاجي في جملِهِ إلى أن بناءَ (أمس) على الفَتحِ لُغةٌ وردت عن العربِ([٢٢١])، والجُمهور يرى أنها مبنيةٌ على الكَسر في حال استِعمالِها ظرفاً([٢٢٢]) ، وحملَ ابن الباذِش على الزجاجي فقالَ([٢٢٣]) : "خرج الزجاجي عن إجماع النحاةِ بقولِهِ : ومِن العربِ من يبنيه على الفَتح " ،وتابع ابن الباذِش ابن مالِك في التسهيل([٢٢٤]).

ثُم إنهم اختلفُوا في هذِه الكَلِمةِ بين الإعرابِ والبناءِ ، فالجُمهور يرى بناءَها،والخَليلُ يرى أن الكَسرةَ كَسرةُ إعرابٍ على تقْدير : لَقيتك بالأمس بحذْفِ الباءِ وأل التعريفِ ، والكِسائي يرى أن (أمس) ليس معرباً ولا مبنياً ، وإنما هو اسم محكِي سمي بفِعل الأمر مِن الأمس كما لو سمي بـ (أصبح) مِن الإصباح([٢٢٥]).

أما إذا استعمِلَ (أمس) غَير ظَرفٍ فأهلُ الحِجازِ يبنونه على الكَسر في كُل حالٍ ، يقولونَ : (ذَهب أمس) و(كَرهت أمس)([٢٢٦]). أما بنو تميمٍ فاختلَف النحاةُ في ما ورد عنهم ، فقد ذَهب ابن الباذِش وابن عصفور وابن مالِك إلى أن بني تميم تعرب (أمس)، وتمنعه مِن الصرفِ للتعريفِ والعدل عن الألِفِ واللامِ في حال الرفْع خاصةً ،ويبنى على الكَسر في حال النصبِ والجَر ، تقولُ : (ذَهب أمس بما فيه) و(كَرهت أمس)([٢٢٧]).

وذَهب الشلوبين إلى أن بني تميمٍ يعربونه في الرفْع فَيقولون:(ذَهب أمس) ويبنونُ في النصبِ والجَر([٢٢٨]) ،فيقولون : (كَرهت أمساً) و(مررت بأمسٍ) ،وحكَى الكِسائي أن بعضِهم يمنعه الصرف رفْعاً ونصباً وجراً ، وبعضهم ينونه تنوين الصرفِ في الأحوال الثلاثةِ إلا في النصبِ على الظرفِ ([٢٢٩]) ،وحكَى الزجاج أن بعضهم ينونه، وهو مبني على الكَسر ([٢٣٠])، وذَكَر ابن مالِك والقَارِفي أن مِنهم من يعربه في الجَر بالفَتحة([٢٣١]) كَقول الراجز :

لَقَد رأيت عجباً مذْ أمسا ([٢٣٢])

وخص ابن أبي الربيع منعه مِن الصرفِ عِند تمِيمٍ إذا كَانَ مرفُوعاً أو مخفُوضاً بـ (مذ) أو (منذُ) ،فقالَ([٢٣٣]) : "وكَذلك (أمس) عِند بني تميمٍ إذا كَانَ مرفُوعاً أو مخفُوضاً بـ (مذ) أو (منذُ) ،وجعلوه في حال النصبِ أو الخَفْض بغيرِهما مبنياً على الكَسر" .

فالمُلاحظُ بعد كُل هذِه الآراءِ أن الخِلاف في النقْل والروايةِ عن تمِيم، وأرى أن كُل ما ذُكِر في (أمس) يقَع ضِمن الخِلافَاتِ اللهجِيةِ ، وتقْرير كَون (أمس) مبنياً أو معرباً يعتمِد على صِحةِ السماع عن تميم .

جواز (هما يفعلان) للمؤنث

أجاز أبو الحَسن بن الباذِش الإخبار عن المُؤنثِ إذا سبِق الفِعلُ بضمِيرٍ أنْ تقولَ : (هما يفْعلان) بالياءِ([٢٣٤])، وقد أجاز ذلك حملاً على اللفْظِ ، فالضمِير(هما) للمذَكّرين ، ونقِلَ عن ابن الباذِش أنه أجاز ذلك مِن جِهةِ القِياس، فقد ذَكَر النحاةُ أنه يجوز أنْ يحملَ المُذَكر الغائِب على المُؤنثِ فتقولُ : (تجِيءُ كِتابي) يريد الصحيفةَ ([٢٣٥]) ، ومِن ذلك قَوله تعالى : ﴿ تلْتقِطْه بعض السيارةِ ﴾{يوسف ١٠} ، ونقِلَ عن ابن الباذِش أيضاً أنه لمْ يعلَم سماعا مخصوصاً مِن العربِ في هذِه المَسألةِ([٢٣٦]).

وذَهب ابن أبي العافِيةِ إلى وجوبِ الحَمل على المَعنى،فلا يجيز إلاّ أنْ تقولَ:(هُما تفْعَلان)([٢٣٧])،وأخذَ بهذا الرأي أبو حيانَ([٢٣٨])،ورد رأي ابن البَاذِش بأن الضمير يرد الأشياءَ إلى أصولها([٢٣٩])، بمعنى أن الضمير ينبغي أنْ يدل على التثْنيةِ المُؤنثةِ ، ولا يجوز أنْ يناقِض ذلك .

كما ذُكِر أن السماع جاءَ بالتاءِ([٢٤٠]) ،وذلك في مِثْل قول عمر بن أبي ربيعةَ :

لَعلهما أنْ تبغِيا لَك حاجةً ....([٢٤١])

وهذا ما يؤيد قولَ ابن أبي العافِيةِ.

الاسم بعد حروف النفي في باب الاشتغال

يستوي الرفْع والنصب عِند أبي الحَسن بن البَاذِش في الاسم المَشغول عنه إذا ولي أحد حروفِ النفْي (ما ،لا ،إنْ) ،نحو قول الشاعِر :

فَلا حسباً فَخرت بِهِ لِتيمٍ ولا جداً إذا ازدحم الجُدود([٢٤٢])

وقد روي البيت بالوجهين ، ونحو قولك : (ما زيد ضربته) ، والعِلةُ في ذلك أن هذِه الحُروفِ تدخلُ على الأسماءِ والأفْعال ، أما غَيرها مِن أحرفِ النفْي المُختصةِ بدخولها على الأفْعال نحو : (لمْ ،لَما ، لن) فَلا يجوز فيها إلاّ النصب لاختِصاصِها بالأفْعال([٢٤٣]).

وتابع أبا الحَسن بن البَاذِش في هذا الرأي ابن أبي الربيع([٢٤٤]) وابن خروف ،ونسب هذا الرأي لسِيبويه ،قالَ([٢٤٥]) : " وهو الظاهر مِن كَلامِ سِيبويه" ، واعتل بأن المَوضِع لا يختص بالفِعل دونَ الاسم([٢٤٦]).

وهناك رأيان آخران في هذِه المَسألةِ ، فظَاهِر كَلامِ سِيبويه ترجِيح الرفْع مع جوازِ النصبِ([٢٤٧]) ، وتابعه في هذا الرأي ابن طَاهِرٍ([٢٤٨])، ويرى كَثير مِن النحاةِ أن النصب أرجح مِن الرفْع ، وهو اختِيار ابن مالِكٍ([٢٤٩]) وابن الحَاجِبِ([٢٥٠]) والرضِي([٢٥١]) والخَوارزمِي([٢٥٢]) والوراق ([٢٥٣])والنيلي([٢٥٤]) ،وهو مذْهب الجُمهور كَما ذَكَر أبو حيانَ ([٢٥٥])، والعِلةُ في هذا الاختِيارِ أن النفْي أولى بالفِعل .

وأرى أن ما اعتل بِهِ الجُمهور تعليلٌ عام يشملُ جميع حروفِ النفْي ،والنفْي باب واسِع ، فمِن حروفِه ما يدخلُ على الأفْعال ، ومِنه ما يختص بالأسماءِ،ومِنها ما يدخلُ على الأسماءِ والأفْعال على السواءِ ، فلا يجوز أنْ يعاملَ كُل النفْي معاملةً واحِدةً ، ولذا أرى أن رأي ابن البَاذِش أدق مِن غَيره مِن الآراءِ ، وبِهِ جاءَ السماع .

المشغول عنه بعد الاستفهام

يبدو لي أن السيوطِي قد خلَط بين الاستِفْهامِ والنفْي في نِسبةِ استِواءِ الرفْع والنصبِ بعد النفي لابن البَاذِش ، فقد نسب إليه في الهَمع استِواءَ الأمرين بعد الاستِفْهام نحو : (أ زيداً ضربته) ([٢٥٦]) ، ولمْ يذْكُر رأيه في النفي ، ولمْ أجِد هذا الرأي منسوباً له عِند غَير السيوطي .

(جمع) و(كُتع) وغيرها من ألفاظ التوكيد أعلام

يكاد النحاةُ يجمِعون على كَون (أجمع) وأخواتِه و(جمع)وأخواتِه مِن ألْفاظِ التوكِيدِ معارِف ، ولمْ يخرج عن هذا الإجماعِ إلاّ ابن الحاجِبِ ومن تبِعه حيثُ ذَهب إلى أن (جمع) منِع مِن الصرفِ لِعلتين هما العدلُ والوصف الأصلي([٢٥٧]).

واختلَفُوا في تعريفِه ، فرأى الخليلُ أن (جمع)و(أجمع) وأخواتِهما تعاملُ معاملَةَ (نفسِه) و(عينه)

المَعرِفَتين بالإضافةِ ، قالَ سِيبويه ([٢٥٨]): " وسألته عن (جمع) و(كُتع) ، فقالَ : هما معرفـةٌ بمنزلةِ (كُلهم) ، وهما معدولتان جمع (جمعاءَ) وجمع (كَتعاءَ) " ، فهو تعريف إضافي عِند الخَليل ، وتابعه جماعةٌ مِن النحاةِ .

ونسِب لأبي الحَسن بن الباذِش أن هذه الألفاظَ معارف بالعلمِيةِ ([٢٥٩])، وقد أسـعفَنا أبـو حيانَ فيما نقلَه مِن شرح الجُمل لابن الباذِش برأي عالِمنا في هذه المَسألةِ ، قالَ ابـن البـاذِش ([٢٦٠]): " وأسماءُ التوكيدِ التي للإحاطةِ أعلام التوكِيدِ المَعارِفِ، فهي تنزلُ منزلةَ سائِر الأعلامِ " ، ثُم يبين لنا أن هذه الألفاظَ أعلام مشتقةٌ في حال العلمِيةِ غَير منقولةٍ ، ثُم يقولُ: "هذا قَولُ سِـيبويه وكافةِ أصحابِه".

وقد وجدت هذا الرأي عِند ابن أبي الربيع في المُلخص، قالَ([٢٦١]):"وأما(أجمـع)فمعرفـةٌ بالعلمِيةِ ؛ لأنه اسم علمٍ لجملةٍ أجزاءِ ما تجري عليه ، وليس بنكِرةٍ "،وأخذَ بـهِ ابـن مالِـك في التسهيل([٢٦٢]) ورده في شرح عمدةِ الحَافِظِ،قالَ([٢٦٣]) : "وصار (جمع) لِتعريفِه بغير علامـةٍ ملفُوظٍ بها كأنه علم ،وليس علَماً؛ لأن العلم إما شخصِي وإما جِنسِي،فالشخصِي مخصوص ببعض الأشخاص،والجِنسِي مخصوص ببعض الأجناس،و(جمع) بِخِلافِ ذلك فالحُكْم بِعلمِيته باطِلٌ ".

ويؤيد ما ذَهب إليه ابن الباذِش أن هذِه الألفَاظ تأتي تأكِيداً للمعارِفِ ،فهي معارف،ويضـاف إلى ذلك دلالتها الثابِتةُ على مجموعةِ المُؤكدِ ،كما يؤيد رأيه أن (أجمع) يجمع بـالواو والنـون ، وهذا الجَمع خاص بالصفاتِ والأعلامِ، و(أجمع)وأخواتها ليست بِصِفَاتٍ ، فلم يبق إلا العلمِيةُ .

هل يجوز التعليق فيما لم يجز فيه الإلغاء ؟

تابع أبو الحَسن بن الباذِش ابن السراجِ وأبا علي الفَارِسِي في أنه لا يجوز التـعليق في مِثْـل قَولك : (عرفْت أيهم زيد)، وقَول الشاعر([٢٦٤]) :

حزق إذا ما القوم أبدوا فُكَاهةً تفكّر آإِياه يعنونَ أم قِردا

فابن الباذِش يرى أنه لا يكُونُ التعلِيق إلاّ فيما جاز إلغاؤه ،وهذِه الأفْعالُ لمْ يرد الإلغـاءُ فيهـا ،وأجاز هو وجماعةٌ مِن النحاةِ أنْ تحملَ هذِه الأفعالُ على غَيرها مما جاز فيها التعليق ، وبناءً على هذا الرأي يكونُ (تفكر) و(عرف) فِعلَين يتضمنان معنى ما يتعدى إلى اثنين ،وقد سدت الجُملـةُ مسد المَفْعولين ([٢٦٥]).

وذَهب السيرافِي وجماعةٌ إلى أنه يجوز التعليق في أفْعال القُلوبِ مطلقاً سواءً كانَ مما يلغى أو مما لا يلغى([٢٦٦]).

والذي أراه أن أمر الإلغاءِ والتعلِيق جائز في كُل فِعلٍ يدخلُ على الجُملةِ الاسمِية ، فـإذا جـاز الإلغاءُ والتعلِيق في نواسِخ الجُملةِ الاسمِية جاز في غَيرها مِن الأفْعال التي تحملُ عليها في دخولهـا على المُبتدأ والخَبر،وإذا كانت فِكْرةُ التعلِيق جائِزةٌ في الأفْعال النواسِخ والمَحمولةِ عليهـا فـلا أرى ضيراً مِن تعلِيق الأفْعال التي لمْ يرد فيها الإلغاءُ، وذلك بِحملِها على غَيرها مِن الأفْعال، وما ذَهـب إليه السيرافِي دعامةٌ لِرأي أبي الحَسن بن الباذش.

الأصل في واو المَفْعول معه

ذَهب الزجاجِي في الجُمل إلى منع رفْع ما بعد الواو في قولك : (استوى الماءُ والخَشبةَ) فأوجب النصب([٢٦٧])، وخالفَه أبو الحَسن بن الباذِش الغرناطي فهو يرى أن أصلَ الواو في هذا المَوضـع

هو العطف ، ونقلَ إجماع النحاةِ على هذا الأصل ([٢٦٨]) ، ويرى أنه لا يكونُ النصب على المَفْعوليةِ إلاّ في بعض المعطوفِ ، وكأن ابن الباذِش لَمح في كلامِ الزجاجي عدم إقْراره بأن أصلَ الواو العطف .

وقد نقلَ أبو حيانَ في التذييل نص رد ابن الباذِش على الزجاجي فقال([٢٦٩]) : " وقد ادعى الإجماع على ذلك أبو الحَسن بن الباذِش، قال : ويمتنِع بإجماعٍ أنْ يكونَ المَفْعولُ معه غيَر منقولٍ من العطفِ ،فلا يكونُ فيه إلاّ النصب في شيءٍ مِن الأفْعال كما زعم أبو القاسم – يعني الزجاجي – في قولهم : (استوى الماءُ والخَشبةَ) أنه لا يجوز فيه إلاّ النصب ؛ لأن المَعنى: ساوى الماءُ الخَشبةَ ، وهذا خِلاف ما الباب عليه مِن أن بعض المَعطوفِ هو الذي يجوز فيه النصب. انتهى " .

وأقر مع ابن الباذِش أن الأصلَ في هذه الواو هو العطف ،ولكنها في هذا البابِ تحملُ مدلولاً آخر يختلِف عن مدلولها في العطفِ ،كما أقِر معه أنه لا يجوز النصب على المَفْعوليةِ إلاّ في القَليل مِن الأفعال ،أما قوله :(استوى الماءُ والخَشبةَ) ففيه أمران: إنْ قصد المتكلم أن (استوى) بمعنى :ارتفع أو استقام ،فلا يجوز إلاّ النصب على المَعِيةِ، وإنْ أراد أنّ (استوى) بمعنى : تساوى جاز العطف ،فالأولُ ما أراده الزجاجي ،والثاني ما قصده ابن الباذِش.

ثانياً : العامل النحوي

العامل في المَفْعول معه

تابع ابن الباذِش سِيبويه وجمهور البصريين في العامِل في المَفْعول معه ، فهو يرى أن العامِلَ فيه الفِعلُ بتوسطِ الواو ، ويشبه ابن الباذِش هذا العملَ بعمل الفِعل في المُستثْنى بواسِطةِ أداةِ الاستِثناءِ ، ويرى أيضاً أنه لا يعملُ في المَفْعول معه إلاّ الفِعلُ ، وعزا ذلك إلى سِيبويه ([٢٧٠]) .

وقد نقلَ أبو حيانَ قولَ ابن الباذِش في التذييل فقال ([٢٧١]) : " وقال أبو الحَسن بن الباذِش : المَفْعولُ معه يعملُ فيه الفِعلُ بتوسطِ الواو بمنزلةِ حرفِ الاستثناءِ ، إلاّ أن حرف الاستِثناءِ يسلّطُ الفِعلُ ومعنى الفِعل ، ولا يسلّطُ الواو بمعنى مع إلاّ الفِعلُ عِند سِيبويه ، فهي متروكةٌ على العطفِ أبداً إلاّ في الفِعل فإنها تنقَلُ مِن العطفِ إلى التعدِيةِ وتسلطِ الفِعل .انتهى " .

وهذا هو رأي سِيبويه ، قال ([٢٧٢]): " والواو لمْ تغير المَعنى ، ولكنها تعمِلُ في الاسمِ ما قبلها " ، ولا يجِيز سِيبويه عملَ المَعنى ، وصرح بذلك في قوله([٢٧٣]): " وزعموا أن ناساً يقولون : كَيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً ، وهو قَليلٌ في كَلامِ العربِ ، ولمْ يحمِلُوا الكَلام على (ما) ولا (كَيف) ولكِنهم حملُوه على الفِعل ، على شيءٍ لو ظَهر حتى يلْفِظوا به لمْ ينقُض ما أرادوا مِن المَعنى " ، فأضمر سِيبويه فِعلاً ، فكأنك قلت : ما كُنت وزيداً .هذا هو رأي سِيبويه ، وتابعه فيه ابن الباذِش، وأخذَ بِه كثير مِن النحاةِ مِنهم ابن بابشاذ([٢٧٤]) والصيمري([٢٧٥]) وابن مالك([٢٧٦]).

أما الفَارِسِي فالمَنسوب إليه جواز عمل المَعنى([٢٧٧]) ، محتجاً بقول الشاعِر :

لا تحبِسنك أثْوابي فَقَد جمعت　　　هذا رِدائي مطْوياً وسِربالا([٢٧٨])

وفي هذه المَسألةِ آراءٌ أخرى ، مِنها رأي الكُوفيين ، فهم يرونَ أن العامِلَ معنوي ، وهو الخِلاف أو الصرف ([٢٧٩])، ومِنها رأي الأخفَش الأوسطِ حيثُ ذَهب إلى أن ما بعد الواو ينتصِب انتِصاب (مع)، فهو منصوب على الظرفيةِ([٢٨٠])، ومِنها ما نسِب إلى الزجاج وهو أن المَفْعولَ

معه منصوب بفعلٍ مقدرٍ بعد الواو ،تقْديره: (لابس)([٢٨١]) ،وذهب الجُرجـاني في جملـه وعوامِلِه إلى أنه منصوب بالواو نفْسِها ([٢٨٢]) ، ونسِب للصيمري أنه ينتصِب عن تمامِ الكـلامِ كما في التمييز([٢٨٣]) ،ولمْ أجِد هذا الرأي في كِتابِه ،وما نسِب إلى الخَليل أن الاسم بعد الـواو انتصب بنزع الخَافِض ،وهو (مع)([٢٨٤]) ، وآخِر هذه الآراءِ ما ذَهب إليه الخَوارزمِي في التخمِير فقد صرح فيه أن هذه الواو هي واو الحال ، وأن ما بعدها منصوب على الحَال([٢٨٥]).

هذه هي آراءُ النحاةِ في هذه المَسألَةِ ،وهي -كما يلاحظُ - كثـيرةٌ ، وكُلهـا آراءٌ محتمِلـةٌ للصوابِ ،وأخص مِن هذه الآراءِ رأي صاحِبِ التخمير، فالمَعنى يرشِد إلى الحَال ، فقولُك : (جـاءَ البرد والطيالِسةَ) معناه :جاءَ البرد مقْروناً مع الطيالِسةِ ، كما أن الحَالَ جاءَت في القُرآن الكـريم في معنى المَفْعول معه ، وذلك قَولُه تعالى : " فَما لَهم عن التذْكِرةِ معرِضِين " {المدثر ٤٩ }فالمَعنى : ما لَهم والإعراض عن التذْكِرةِ ،ومع كثْرةِ الإشاراتِ التي تدل على صِحةِ رأيِهِ إلاّ أن المَنطِق اللغوي يرفُضه ؛ فالقَولُ بأن الواو واو الحَال يستدعِي أنْ يكُونَ بعدها جملةٌ اسمِيةٌ صدرها مبتدأ مرفُوع ، والظاهر أمامنا أن ما بعدها منصوب ، ولذلك أرى أن أقْوى الآراءِ وأقْربها إلى الصوابِ ما ذَهـب إليه الفَارِسي مِن جوازِ عمل المَعنى مضافاً إلى عمل الفِعلِ بتوسطِ الواو.

عامل النصب في المُستثْنى

للنحاةِ في هذه المَسألَةِ آراء كثيرةٌ([٢٨٦]) ،ففي ناصِبِ المُستثْنى ثمانِيةُ آراءٍ ،نسِب أربعةٌ مِنها لِسيبويه ،وقد كانَ لِعبارةِ سِيبويه متعددةِ الوجوهِ دور رئيس في هذا الخِلافِ وتعددِ الآراءِ ، وكَانَ أبو الحَسن بن الباذِش أحد العلماءِ الذين حاولوا فهم عِبارةِ سِيبويه وأمعنوا النظَر فيها .

أما الآراءُ التي نسِبت إلى سِيبويه وفُهِمت مِن عِبارته فأولُها : النصب عن تمامِ الكَلامِ ،وهـو اختِيار ابن عصفُور([٢٨٧]) ،وهذا يفْهم من قَول سِيبويه ([٢٨٨]): "عامِلاً فيه ما قَبلَه كما تعملُ عِشرونَ فيما بعدها إذا قُلْت : عِشرونَ دِرهما " فعامِلُ النصبِ في التمييز عنده هو (عِشرونَ) ؛ لأن الدرهم مِن تتِمتِه ، وقد شبه سِيبويه انتِصاب التمييز في هذا المَوضِع بالمَنصوبِ في قولِك : (هو أحسن مِنك وجهاً) ،فالوجه مِن تتِمةِ (أحسن) كما أن الـدرهم كـذلك([٢٨٩]) ،وإذا كـانَ الدرهم ينتصِب بِهذا الشكْل فالمُستثْنى كذلك .

وثانيها: ما ذَهب إليه ابن خروف ، قالَ في شرح الجُمـل ([٢٩٠]): " والعامِـل في الاسـم المَنصوبِ في الصحِيح مِن الأقْوال وهو قولُ سِيبويه الفِعلُ الأولُ " ،وهذا يفْهم مِن قَول سِـيبويه ([٢٩١]): " عامِلاً فيهِ ما قَبلَه " وأبرز العوامِل المَوجودةِ قَبلَه هو الفِعلُ .

وثالثها : اختِيار ابن مالك([٢٩٢]) ،فالعامِلُ عنده هو (إلاّ) ، ونسبـه في شـرح التسهيـل لسِيبويه والمُبردِ والجُرجاني ،ويمكِن أنْ يفْهم هذا مِن عِبارةِ سِيبويه السابِقَةِ ، واحتج ابن مالك بـأن (إلاّ) مختصةٌ بدخولها على الاسمِ وليست جزءاً منه ، فعمِلت فيه كـ(إن) ولا التبرئَةِ .

ورابعها: اختِيار ابن الباذِش ([٢٩٣]) ، والعامِل عنده هو الفِعلُ المُتقَـدم بواسِـطةِ (إلاّ) ، وهو الرأي الذي أخذَ به الجُمهور ، ونسِب إلى سِيبويه([٢٩٤]) والسيرافِي والفَارِسِي وابن بابشاذ وابن الضائِع والرندي وغيرهم مِن النحاة([٢٩٥])، واستدل النحاةُ على ذلك بِعدةِ أمورٍ مِنهـا ([٢٩٦]) : ١ ـ القِياس على المَفْعول معه ، فالناصِب لَه الفِعلُ بتقْويةِ الواو . ٢ ـ التشبِيه بالمَفْعول، فقد جاءَ المُستثْنى بعد تمامِ الكَلامِ كما يأتي المَفْعولُ بعد تمامِ الكَلامِ . ٣ ـ العملُ بالأصالةِ للأفْعال

، فإذا وجِد الفِعلُ كانَ العملُ مضافاً إليه ، وها هنا وجِد الفِعلُ أو ما يشابِهه ، ولكنه لما كانَ لا يتعدى قُوي بإلاّ .

هذه هي آراءُ النحاةِ التي يمكِن فَهمها مِن عِبارةِ سِيبويه، والتي فَهمها النحاةُ منها،وللنحاةِ آراءٌ أخرى غير هذه الأربعةِ أوجِزها فيمايأتي :

ـ رأي المُبردِ ، قالَ في المُقْتضبِ ([٢٩٧]): "وذلك لأنك لما قُلت : (جاءَني القوم) وقَع عِنـد السامِع أن (زيداً) فيهم ،فلما قُلت : (إلاّ زيداً) كانت (إلاّ) بدلاً مِن قولك : أعني زيداً وأستثني في من جاءَني زيداً، فكانت بدلاً مِن الفِعل" .

واختلف النحاةُ في تفْسيرِ كَلامِ المُبردِ ، فمِنهم من نسب إليه أن العامِل هو معنـى الاسـتِثناءِ الموجود في (إلاّ) ([٢٩٨])،ومِنهم من نقلَ عنه أن المُستثْنى منصوب بِفِعلٍ مضمرٍ بعد (إلاّ) تقديره: أستثني أو أعني([٢٩٩]) ، ومِنهم من نسب إليه أن العامِل هو معنى (إلاّ) لِكَونِها بِمعنى أستثني ([٣٠٠])، وقد نسِبت جميع هذه الآراءِ إلى الزجاج أيضاً([٣٠١]) .

ـ رأي الفَراءِ ، يرى أن (إلاّ) مركبةٌ مِن (إنْ)و (لا) ، فالنصب بِـ (إنْ) والرفْع بِـ (لا)([٣٠٢]).

ـ رأي الكِسائي ، نسِب إليه أن المُستثْنى منصوب بِـ(أن) مقَدرةٍ بعد(إلاّ) محذُوفَةِ الخَبـرِ ([٣٠٣]).

ـ رأي آخر للكِسائي ، نسِب إليه أيضاً أن العامِلَ فيه عامِلٌ معنوي ،وهو المُخالفَـةُ ([٣٠٤]) ،وهذا العامِلُ هو نفسه مصطلح الخِلافِ أو الصرفِ أو الخُروجِ الذي يستعمِلُه الكوفيون كثـيراً في تسويغِ الحَركَةِ الإعرابِيةِ .

ـ نصب المُستثْنى بعد الجُملةِ الاسمِيةِ ، ذَكَر ابن خروفٍ في شرحِه على الجُمـل أن الابتِـداءَ بِتوسطِ (إلاّ) هو العامِلُ في المُستثْنى([٣٠٥]) ،ويرى ابن الحاجِبِ أن المُستثْنى منه بِتوسطِ (إلاّ)هو العامِلُ([٣٠٦]) .

هذه هي آراءُ النحاةِ في العامِل في المُستثنى ، ولَعله يلاحظُ ما في هذه الآراءِ مِـن اضـطِرابٍ ،ويلاحظُ أيضاً أن مِن أسبابِ هذا الاضطِرابِ العِبارةَ المُبهمةَ لسِيبويه أو المُبردِ وغيرهما مِن النحـاةِ ،ولو تتبعت هذه الآراءَ وجدت أنه قد تم الاعتِراض على جميعِها ،وأرى أن أقْرب هذه الآراءِ قُبولاً هو ما اختاره ابن الباذِش وهو رأي الجُمهور.

العامل في المضاف إليه

للنحاةِ في عامِلِ الجَر في المُضافِ إليه ثلاثةُ آراءٍ ، هي :

١ ـ المضاف.

٢ ـ الإضافَةُ.

٣ ـ الحَرف .

أما الأولُ فهو مذْهب سِيبويه([٣٠٧])، ولِهذا الرأي توجِيهان ،أحدهما أن العامِلَ هو الاسم المُضاف بنفْسِه ، وهو ما أخذَ به الرضي([٣٠٨]) ، والثاني أن العامِلَ هو الاسم المُضاف بِواسِـطَةِ نِيابِته عن حرفِ الجَر المُقدر ، وهو ما ذَهب إليه أبو الحَسن بن الباذِش الغرناطي حيثُ نسِب إليه أن العامِلَ في المُضافِ إليه حرف مقَدر ناب عـنه المُضاف ([٣٠٩]).

ويفْترض هنا أنْ يدل المُضاف على الحَرفِ المُقدر حتى ينوب عنه ، فلا يمكِن للاسمِ أنْ ينـوب عن الحَرفِ العامِل إلاّ إذا تضمن هذا الاسم معنى الحَرفِ وهو الإضافَةُ ، والذي أراه أن المُضاف لا يدل على الحَرفِ المُقدر ، فمعنى اللامِ أو (مِن) لمْ يحدثْ مِن المُضافِ، وإنما مِن النسبةِ الموجـودةِ بين المُضافِ والمُضافِ إليه .

واحتج الإمام يحيى بن حمزةَ لهذا الرأي فقال ([٣١٠]): " والحَق عندنا في هـذه المَسألـةِ أن العامِلَ في المُضافِ إليه ليس الحَرف نفْسه ،ولا الاسم نفْسه ؛لأنه يلزم ما ذكروه ، وإنما العمـلُ يكُونُ للاسمِ بواسِطةِ نيابته عن الحَرفِ ، فعلى هذا لا يلْزم إعمالُ الاسمِ ؛لأنه ليس عامِلاً بنفْسِه ، ولا يلزم عليه إعمالُ الحَرفِ وهو مضمر ،فإن الاسم قد ناب عنه ، ولا يلزم عليه أنْ يكُونَ العامِلُ معنوياً؛ فإن الاسم ها هنا لَفْظِي ،فهذا هو الذي يجمع المَذاهِب ولا يلزم منه فَساد " .

أما الرأي الثاني فهو مذْهب الأخفَش([٣١١]) والسهيلـي([٣١٢]) وأبي حيـانَ([٣١٣]) ، واحتجوا لهذا الرأي بأن النسبةَ المَوجودةَ بين المُضافِ والمُضافِ إليه هي المُعرفَةُ للمضافِ ، فهـو لا يقوم بعمل التعريفِ كما أن الحَرف المُقدر لا يقوم بذلك ([٣١٤]).

وأما الرأي الثالثُ فهو مذْهب الزجاج ([٣١٥]) ،واختلفُوا في العِبارةِ ، فقيلَ : حرف مقدر ، وحرف منوي ، وحرف مضمن معنى الإضافَةِ، ومعنى الحَرفِ ،ووجه هذا الرأي هو المَعنى، فلا يخلو في كُل إضافَةٍ حقيقِيةٍ مِن تقْدِير حرفِ جر مناسِبٍ ، والمَعروف عند النحاةِ أنه يقَـدر أحـد ثلاثـةِ حروفٍ ، هي : اللام و(مِن) و(في) ([٣١٦]).

والذي يراه الباحِثُ أن وظيفَةَ المُضافِ إليه هي تحديد وتخصيص الاسمِ الذي قَبله ،كما أن بين الاسمين علاقَةً تلازمِيةً بحيثُ يرتبطُ المُضاف إليه بالمُضافِ مِن حيثُ المَعنى، فلا يفْهم مِـن وجـودِ المُضافِ إليه شيئاً إلاّ بارتباطِه مع الاسمِ الذي خصصه ، وهذا يدفَعني إلى ترجيح رأي الأخفَـش ، فالعامِلُ فيه هو الإضافَةُ، وهو المَعنى المُستفاد مِن النسبةِ بين المُضافِ والمُضاف إليه.

العامل في (بينا) و (إذْ) الفجائية

ذَهب سِيبويه إلى أن (إذْ) في قَولِك : (بينا زيد قَائِم إذْ جاءَ عمرو) و (بينما زيد قَائِم إذْ جاءَ عمرو) للمفَاجأةِ ([٣١٧]) ، واختلف النحاةُ في (إذْ)، فرأى ابن جِني أنها ظَرفِيةٌ زمانِيةٌ([٣١٨]) ، ونسب الرضي هذا الرأي للزجاجِ([٣١٩]) ، وأخذَ ابن البَاذِش الغرناطي بِهِ([٣٢٠]).

وهناك تأويلات عِدةٌ للجملَةِ ، فَقدروها : جاءَ عمرو في زمن بين أوقاتِ قِيامِي ([٣٢١]) ،وعلى هذا التقْدير تكُونُ الجُملَةُ فِعلِيةً ، والعامِلُ في (إذْ) هو الفِعلُ الذي يليها ، أما العامِـلُ في (بين) فَفِعلٌ يفَسره الفِعلُ المَذْكُور ، وهذا هو رأي ابن جِني وابن البَاذِش ([٣٢٢]).

وقدروا الجُملَةَ أيضاً : وقْت مجيءِ عمروٍ حاصِلٌ بين أوقاتِ قِيامِي ،أو بين أوقاتِ قِيامِي مجيءُ زيدٍ ، وعلى هذا التقْدير تكُونُ الجُملَةُ اسمِيةً ، والعامِلُ في (إذْ) و (بينا) هو الابتِداءُ ([٣٢٣]) .

ويذْهب أبو علي الشلوبين إلى أن العامِلَ في (بينا) ما يفْهم مِن معنى الكَلامِ،و(إذْ) بدلٌ مِـن (بين) ([٣٢٤])، والتقدير :حِين زيد قَائِم حِين جاءَ عمرو([٣٢٥]) ، فلا يمكِن أنْ يكُونَ العامِلُ في (إذْ) هو الفِعلُ عِند الشلوبين .

وفي العامِل في(إذْ) و(بينا) آراءٌ أخرى لا تخرج عما ذكَرته([٣٢٦]) ، كما أن في(إذْ) آراءٌ

أخرى، فمِنهم من يرى أنها للظرفيةِ المكَانِيةِ كالمُبردِ([٣٢٧]) ،ومِنهم من يرى أنها حرف مفاجأةٍ، وهو رأي ابن بري([٣٢٨]) ،ويرى بعضهم أنها زائِدةٌ([٣٢٩]).

والحَق الذي أراه أن هذه التأويلاتِ لا تدل على واقِعِ المَعنى، ولا تخدمه،فجملةُ (بينما زيد قَائِم إِذْ جاءَ عمرو) لا يعادِلُها في المَعنى تأويلُ ابن جِني وابن البَاذِش الغرناطي الذي هو (جاءَ عمرو في زمن أوقاتِ قِيامِي) ،ولا يعادِلُها أيضاً تقْدير الجُملةِ الاسمِيةِ : (وقْت مجيءِ عمرٍو حاصِلٌ بين أوقاتِ قِيامِي)، ولا تقْدير الشلوبين : (حِين زيد قائِم حِين جاءَ عمرو) ،وأرى أن الجُملةَ لا تحتاج لِكُل هذه التأويلاتِ ، فالمَعنى : (جاءَ عمرو بينما زيد قائِم) فالجُملةُ فِعلِيةٌ ، كما أرى أن الزمانَ الذي رآه ابن جِني وابن البَاذِش الغرناطِي في (إِذْ) الفُجائِيةِ يفْهم مِن (بينما)والتي هي في هذا المَوضِع تدل على الزمان ،أما (إِذْ) الفُجائِيةُ فرأي المُبردِ فيها هو الصحيح ،فالمُفاجأةُ تكونُ في المَكان -غالباً- لا في الزمان ، سواءٌ كانت في (إِذْ) أو (إذا) ، فالمَعنى إِذَنْ هو : في الوقْتِ الذي كانَ فيه زيد قائِم فاجأه مجيءُ عمروٍ في المَكان المَوجودِ فيه ،وهذا الرأي موجود في (إذا) الفُجائِيةِ عِند كثيرٍ من النحاةِ، مِنهم الخَوارزمِي ، فهو يرى أنها مكَانِيةٌ، والتقدير عِنده : خرجت فِي الحَضرةِ السبع ([٣٣٠]).

ثالثاً :العلة النحوية في بعض المسائل

علّة بناء (ما) ونحوها

من المعروفِ عند النحاة أن علّةَ بناءِ (من) و(ما) ونحوِهما مشابهةُ الحرفِ([٣٣١])، وقد جزم بِذلك ابن مالك([٣٣٢])، أما ابن البَاذِش فيرى أنّ (ما)كبعض الاسمِ ، وبعض الاسمِ مبني؛ لأنّ الإعراب لا يكونُ إلاّ في أواخِرِ الأسماءِ،ولكون(ما)بعض الاسمِ أو جزءاً منه وجب بِناؤها ([٣٣٣]).

وهذه العلةُ التي ذكرها ابن البَاذِش أشار إليها غيره من النحاة ، قال الوراق في الحديثِ عن (ما)([٣٣٤]) :" وفي الخبر بمنزلةِ(الذي) فقد صارت كبعض اسمٍ، فوجب بناؤها في جميع المَواضع " .

علة امتناع نعت المَعرِفَة بالنكِرة والنكِرة بالمَعرِفَة

يرى ابن البَاذِش أن سبب امتناع نعتِ النكِرة بالمَعرِفَة هو أن من حق المَعرِفَة التقديم على النكِرةِ، وحق النعتِ التأخر عن المنعوتِ فهما مندافِعان ، أما امتناع نعتِ المَعرِفَةِ بالنكِرةِ فلأنّ نعت المَعرِفَةِ لإزالةِ التنكير العارض فيها ، والنكِرةُ يلزمها التنكير،فلا تزيلُ النكِرةُ عن غيرها ما لا يجوز أنْ يزولَ عنها ([٣٣٥]).

والظاهِر أن ابن البَاذِش تابع الربعي في هذه العلة، وقد نقلَ ابن برهان كلام الربعي فقالَ ([٣٣٦]): " وقال علي بن عيسى :لا توصف المَعرِفَةُ إلا بمعرِفَةٍ ؛ لأن صِفَةَ المَعرِفَةِ لإزالةِ الاشتراكِ العارِض على المَعرِفَةِ ، والنكِرةُ لا تزيلُ الاشتِراك العارِض.وحكْم النكِرةِ ألاّ توصف إلاّ بنكِرةٍ لأن المَعرِفَةَ أحق بالتقديم".

أما الجَرمِي فيرى أن المَعرِفةَ وصِفَت بالمَعرِفةِ ، والنكِرةُ وصِفت بالنكِرةِ لأن كُل واحِدٍ مِنهما جِنس على حِيالِهِ([٣٣٧])،وهذا ما أخذَ بِهِ الفارِسِي في الإيضاح والمَسائِل المَنثورةِ ([٣٣٨])، فقالَ في المَسائِل المَنثورةِ ([٣٣٩]): " وإنما امتنع ذلك لأن الوصف هو المَوصوف في الحَقيقةِ ، ولما

كانت النكرةُ تقع على أشخاصٍ كثيرةٍ ، فتدل على جنسٍ، وهو قولك : (ما جاءني أحـد) و (ما رأيت أحداً) ، فلو وصفْناه بمعرفةٍ لكُنا قد جعلنا الذي هو جمع واحِداً ، وكذلك لو وصـفنا المعرفةَ بالنكِرةِ لكُنا قد جعلنا ما هو واحِد جمعاً ، وهذا متناقِض" ،وسار على هذا النهج في التعليل كثير مِن النحاةِ([٣٤٠]).

ورد ابن خروف هذا التعلِيلَ بأنه يلزمهم ألاّ يبدلَ أحدهما مِن الآخر بدلَ الشيءِ مِن الشـيءِ وهما لشيءٍ واحِدٍ ؛ مِن حيثُ لا يكُونُ الواحِد جمعاً ،ولا فَرق في هذا بين النعتِ والبدل([٣٤١]).

وهناك مِن العلماءِ من أجاز ما منعه غَيرهم ،فالأخفش أجاز وصـف النكـرةِ بالمعرفـةِ عنـد تخصِيصِها مستدِلاً بقوله تعالى :" فَآخران يقُومان مقَامهما مِن الذين اسـتحق عليهـم الأوليـان " {المائدة ١٠٧ } فـ(الأوليان) صِفةٌ لـ(آخران)([٣٤٢])،وجوز بعضهم العكس مطْلقاً ،وذَهب ابن الطّراوةِ إلى جوازِ وصفِ المعرِفةِ بالنكِرةِ إذا كانَ الوصف خاصاً بالموصوفِ([٣٤٣]) .

وأرى أن أمر منع وصفِ النكِرةِ بالمعرِفةِ والعكس لا يتعلّق بِكون النكِرة تدل على جِنـس ، والمعرفةُ تدل على مفْردٍ ،فالطّبيعةُ العامةُ للنكِرةِ والمعرِفةِ لا علاقةَ لها بِعِلّةِ المنع؛ بدليل أن كثيراً مِـن النحاةِ قد أجاز ذلك ،كما أن تعميم المنع غير دقيق، فمتى صارت النكِرةُ بمنزِلةِ المعرِفةِ وكانَ نعتها بالمعرِفةِ يخصصها نعِتت،والعكس جائِز، والذي أراه أن الأمر يتعلق بطَبيعةِ المعرفةِ والنكِرةِ الموصوفةِ في النص،وما يدل على ذلك جواز وصفِ النكِرةِ المُخصصة عند بعضِهم .

أما إذا أردنا أنْ نذْهب إلى الأصول فهي تدل على صِحةِ بعض ما ذَهب إليه الربعي وابن الباذِش ،فالأصولُ النحويةُ تقولُ : إنّ الأصلَ في المَعارِفِ ألاّ توصف مطلقاً؛ لأنها موضوعةٌ على التخصيص ،لكن طَبيعةَ وضعِها ككَلِمةٍ موصوفةٍ جعلها تحتاج إلى الصفةِ ،وهذه الطبيعةُ هي أن هذِه المعرِفـةَ المُخصصةَ صارت تحتاج إلى تخصِيص جديدٍ ،فأشبهت النكرةَ مِن هذا الوجه،فوصِـفَت بمعرفـةٍ ، والأصلُ في النكِرةِ أنْ توصف لِكونها غير مخصصةٍ ،والمقصود مِن هذا الكَلامِ أن المعرفةَ لا توصف إلا لإزالةِ عارِض أثر على تخصِيصِها السابق ،أو تنعتها ثانياً وثالثاً لِتؤكِـد تخصيصهـا،والنكِرةُ لا تزيلُ العارِض الموجود، فلم تنعت ا المعرِفةَ، فقولك: (زيد المُجتهد غائب) ميزت بالمُجتهدِ زيـداً عن غيره من الزيودِ ، فأزلت الاشتِراك ،وإذا أخذْنا برأي الفارِسِي وهو أن الموصوف هو الصفةُ في المعنى لقلنا : إنّ زيداً هو المُجتهد ،والمُجتهد هو زيد ،وهذا غير دقيق ،ويرد عليه بالإضـافةِ إلى رد ابن خروفٍ أنه لو كانَ كذلك لما كانَ مِن الصفةِ فائِدةٌ ، فهما واحد ،ولما حدثَ تبيين وتخصيص ، وقد تحدث النحاة كثيراً عن الخصوص والعموم بين النعت والمنعوت ،فالأصل في "النعـت أن يكون تعريفُه أنقص تعريفاً مِن المنعوت ، ولا يجوز أن تنعت الاسم بالأخص " ([٣٤٤]) ولهذا كُلّه أرى أن ما ذَهب إليه الربعي وابن الباذِش صواباً ، وهو رأي جملةٍ مِن النحاةِ ، مِنهـم الـوراق([٣٤٥])وابن خروفٍ([٣٤٦]) والقواس([٣٤٧]).

العلة الرافعة للاسم

استعملَ النحاة للدلالةِ على عمل الفِعل في الفاعل عباراتٍ عِدةً ، فـابن السـراج يستعمـلُ مصطلح (البناءِ) ،ويرى أن الفاعِلَ مبني على الفِعل ، وأنّ هذا البناءَ هو العلةُ الرافِعـةُ للفاعِـل ،ويوضح ابن السراجِ مراده ذه العِلةِ فيقولُ([٣٤٨]): " ومعنى قَولي : بنيته على الفِعل الذي بِني للفاعِل ، أي : ذَكَرت الفِعل قبلَ الاسمِ ؛ لأنك لو أتيت بالفِعل بعد الاسمِ لارتفع الاسم بالابتداء "

فظاهر عبارتِه يدل على أنّ الرفع في الفاعِل حصلَ من الفِعل لكَونه قد أتى بعده، ويدل كلامُه على أنه ليس للمعنى دور في الرفْع ، فالبناءُ عنده تركيب ألفاظٍ مرتبةٍ بطريقةٍ معينةٍ ، فإذا انتقض هذا الترتيب بطُلَ الرفع بِعلةِ البناءِ ، فالعلّةُ في رفع الاسمِ في : (حضر محمد)ليست هي العلّةَ في رفع الاسم في : (محمد حضر) ،وهذا الرأي على خِلاف ما يقْتضيه المَعنى .

واستعملَ القَارِسي وغيره مصطلح (الإسنادِ)، فالفاعِلُ مرفوع لكون الفِعل مسنداً إليه ، قال([٣٤٩]) : " وصِفَته أنْ يسند الفِعل إليه مقدماً عليه ، ومثاله: (جرى الفرس) و (غَنِم الجيش) و (يطيب الخَبر) و (يخرج عبد الله) و ذا المَعنى الذي ذَكَرت ارتفَع الفاعِلُ لا بأنه أحدثَ شيئاً على الحقيقةِ " ، والظاهر أنّ مصطلح البناءِ كَما استعمله ابن السراج يختِلف عن مصطلَح الإسنادِ عند القَارِسي ،فالترتيب عند ابن السراج يتعلّق بعمليةِ البناءِ ،بينما قد يكونُ الإسناد صحيحاً من غير ترتيبٍ ،وإنما يكونُ التقديم شرطاً في عمل الفِعل في الفاعِل .

ويرفُض ابن الباذِش هذين التفْسيرين ِلعمل الفِعل في الفاعِل ، فهو يرى أنّ استِحقاق الفاعِل للرفْع بسببِ تفَرغ الفِعل له ، وأن المَعنى الذي ينتصِب به المَفْعول هو اشتغالُ الفِعل عنه بالفاعِل قبلَ وصوله إليه ، قال([٣٥٠]) :" فِبالتفرغ والاشِتغال يكونُ الرفع والنصب لجَميع الأفعال لا بإسنادِ الفِعل ِلما يعمل فيه ولا ِببنائِه له ولا لأنه وقَع موقع الفِعل من الاسم أو رفِع به " وعزا هذا الرأي إلى الخليل وسِيبويه ، قال ([٣٥١]): "هذا مذهب الخَليل وسِيبويه " .

والظاهر أن مصطلح التفرغ والاشتِغال يرتِبطُ بالمَعنى أكْثَر من ارتباطِه بتركيبِ الألفاظِ وترتِيبها ،فابن الباذِش يرى أنّ تقَدم المَفْعول على الفاعِل لا يخرج الفِعل عن أن يكونَ مفرغاً للفاعِل ، فالتقدم لفظي ، والأصلُ تقديم الفاعِل وتأخير المَفْعول .

ويستدل ابن الباذِش على ذلك برفع الاسمِ ونصبِه في بابِ ما لم يسم فاعلُه نحو : (أُعطِي محمد ثوباً) ،فكلاهما مبني له الفِعل ، كما استدل في باب كانَ وأخواتِها ،فالمَرفوع والمَنصوب في قولك : (كانَ زيد مجتهداً) لم يتعلقا بالفِعل من خلال عمليةِ الإسنادِ أو البناءِ ، فالإسناد موجود بين الاسمين (اسم كان وخبرها) وليس بين الاسمِ والفِعل ،لكن تفرغَ الفِعل لهذا الاسمِ هو الذي رفَعه كما أن اشتِغالَ الفِعل ذا المَرفوع أدى إلى نصبِ المَفْعول([٣٥٢]).

ويرى ابن الباذِش أنّ من قالَ : إن العِلةَ الرافِعةَ لذلك بناءُ الفِعل للاسم ليس بمصيبٍ ، قالَ([٣٥٣]) : "لأنا إذا قلنا : (أُعطِي زيد درهماً) فإنّ هذا البناءَ صالِح لكُل واحِدٍ من الاسمين ، فإذا كانَ الأمر كذلك فالفِعلُ في ذلك مبني للدرهِم ،وهو لم يرفَعه ، فدل ذلك على أنّ ِبناءَ الفِعل للاسمِ ليس رافِعاً له ، وإنما الرافِع له الاشتِغالُ والتفْريغُ لا البناءُ " .

ورد الشلوبين رأي أبي الحَسن بن الباذِش فقالَ ([٣٥٤]): "ولكن هذا الذي قاله أبو الحَسن ليس بصحيحٍ ؛ لأنه ليس صلاحِيةُ الاسمِ أنْ يكونَ الفِعلُ مبنياً له هو بناءُ الفِعل له ، بل بناءُ الفِعل للاسمِ أمر آخر غير صلاحِيته لأنْ يبنى الفِعلُ له ، فإذا قلنا : (أُعطِي زيد دِرهماً) وإنْ كانَ كل واحِدٍ من الاسمين صالِحاً أنْ يبنى له (أُعطِي) فإنه لم يبن مِنهما إلا ِلزيدٍ ، والدرهم داخِلٌ في حديثه كَما أنا إذا قلنا: (أُعطِي زيداً دِرهم) فإنه لم يبن مِنهما إلاّ للدرهِم ،وزيد داخلٌ في حديثِه، فبطُلَ بذلك قولُه : إن الفِعلَ مبني لكُل واحِدٍ مِنهما، ولم يرفَع إلاّ أحدهما،وإنما غَلطُه في ذلك صلاحِيةُ كُل واحِدٍ ِمنهما ِلبناءِ الفِعل له " .

وأرى أنّ جميع هذه المُصطلحاتِ مِن مصطلحاتِ سِيبويه إلاّ أنّ عدم تحديدِ سِيبويه لِماهِيتها سبب هذا الخِلاف بين النحاة ، أما مصطلحا الإسنادِ والبِناءِ فذَكَرهما في أول كِتابِه ، قالَ في بابِ المُسنِدِ والمُسنِدِ إليه ([٣٥٥]): " وهما ما لا يغني واحِد مِنهما عن الآخر ، ولا يجِد المُتكلم منه بداً ، فمن ذلك الاسم المُبتدأ والمَبني عليه وهو قولك : (عبدالله أخوك) و (هذا أخوك)، ومثلُ ذلك : (يذْهب عبدالله)،فلا بد للفِعل من الاسم كما لم يكُن للاسم الأول بد مِن الآخر في الابتِداءِ " .

فالمُلاحظُ في نصِهِ أن الإسناد والبناءَ بمعنى واحِدٍ ، ويقْصِد بِما ارتباطُ اسمٍ بآخر أو كلِمةٍ بأخرى ، ولا يستغني أحدهما عن الآخر ، وهذا ينطبق على المُبتدأ والخبر ، والفِعل والفاعِل .

أما ما فَهمه ابن الباذِش فهو ما جاءَ في قول سِيبويه([٣٥٦]) : "هذا باب الفاعِل الذي لم يتعده فِعلُه إلى مفْعولٍ ، والمَفْعول الذي لم يتعد إليه فِعلُ فاعِلٍ ،ولم يتعده فِعلُه إلى مفْعولٍ آخر ، والفاعِلُ والمَفْعولُ في هذا سواءٌ ، يرتفِع المَفْعولُ كما يرتفِع الفاعِلُ؛ لأنك لم تشغِلْ الفِعلَ بغيره ، وفَرغْته له كما فَعلت ذلك بالفاعِل " ،فالفاعِلُ ونائِبه رفِعا لأنك قد فَرغْت الفِعلَ لهُما ، ونصِب المَفْعول لأنك قد شغلت الفِعلَ بالفاعِل .

والمُلاحظُ أن هناك كثيراً مِن العلماءِ يفَرقونَ بين هذه المُصطلَحاتِ ،ويرونَ أنّ لِكلِ مصطلحٍ معنى خاصاً به واستعمالاً محددا يختلِف عن غيره مِن المُصطلحاتِ ، وهناك من لم يفَرق بينهما ، ومنهم ابن أبي الربيع فقد صرح في البسيطِ أنّ هذه الألفاظَ مترادِفَةٌ ، قالَ ([٣٥٧]) : "فما ذَكَرته مِن الإسنادِ إليه وتفْريغ الفِعل له وبناءِ الفِعل للإسنادِ إليه ،وهذه الألفاظُ كُلها مترادِفَةٌ لمَعنى واحِدٍ ، وقد أتى بِها سِيبويه في مواضِع فدل ذلك على أنها على معنى واحِدٍ " .

وأرى أن خِلاف ابن الباذِش مع غيرِهِ مِن النحاة في هذه المَسألةِ مرده إلى عبارةِ سِيبويه المُبهمةِ ، فقد ذَكَر سِيبويه المُصطلحاتِ الثلاثَةِ ولم يحدد معنى أي منها ،ولم يعتمِد مفْهوماً أو مصطلحاً واحِداً، وهذا التنوع في الاصطِلاحِ أو التعبير المُبهم سبب مِن أسبابِ الخِلافِ ، وهذا ما سنراه في جملةٍ مِن المَسائِل .

علة منع عمل اسم الفاعل مصغراً

في إعمال اسمِ الفاعِل مصغراً أو موصوفاً خِلاف بين البصريين والكُوفيين ، فالبصريون والفَراءُ يمنعونَ إعمالَه مصغراً أو موصوفاً ،ويجيز ذلك الكِسائي وجمهور الكُوفيين، ووافَقَهم في إعمالِه النحاس([٣٥٨]).

ونسب الأزهري إلى ابن الباذِش أن عِلةَ المَنع كونُ التصغِير وصفاً في المَعنى، فمنعوه مِن العمل كما منعوا إعمالَه موصوفاً([٣٥٩]).

والحَق أن هذه العِلةَ لمَن سبقَه مِن النحاة وليست له ، قال الفارِسي في التكْمِلةِ ([٣٦٠]): " تصغير الاسمِ بمنزِلةِ وصفِهِ بالصغر ، فقولُنا : (حجير) كقولنا: (حجر صغير) ، ويدل على ذلك أن من أعملَ اسم الفاعِل نحو: (هذا ضارِب زيداً) إذا صغر فقال : (ضويرب) لم يستحسِن إعمالَه في المَفْعولِ بِهِ كما لا يستحسِن إذا وصفَه فقال : هذا ضارِب ظَريف زيداً " ،فالواضِح مِن هذا النص أن الوصفِيةَ عِلةٌ للمنع عند الفارِسي .

ويبدو لي أن هذا اختِيار لابن الباذِش ، وليس رأياً له ، وهو اختِيار جمهور البصريين في التعليل لمَنع عمل اسمِ الفاعِل مصغراً أو موصوفاً ([٣٦١]) .

أما العِلةُ الثانِيةُ وهي عِلةُ منع المَوصوفِ أو الصفَةِ عن العمل فيرى النحاة أنّ الأسماءَ العامِلةَ إذا وصِفَت انعزلت عن العمل ؛ وذلك لبعدِها عن مشابهة الفِعل ([٣٦٢]) ،قال الرضـي ([٣٦٣]) : "إنما لم يصغر الاسم العامِلُ عملَ الفِعل لغلبةِ شبهِ الفِعل عليه، إذن فكما لا يصغر الفِعلُ لا يصغـر مشبِهه " .

علّة مجيء (أي) الموصولة بعد المستقبل

ذَكَر الكِسائي أن (أي) المَوصولةَ لا يجوز أنْ يكونَ عامِلُها إلاّ مستقبلاً ، وقد جـ ـ ـَرت بين الكِسائي ومروانَ بن سـ ـعيدٍ المُهـ ـ ـَلبي منازعةً في هذه المَسألةِ ([٣٦٤])،وفيها قالَ مـروانُ للكِسائي : فَكيف تقولُ : (ضربت أيهم في الدار)؟ قالَ: لا يجوز ، قال :ِلم ؟ قالَ : (أي) كـذا خلِقَت . فلم يذْكُر الكِسائي علةً ِلوجوبِ كون عامِل (أي) مستقبلاً .

وتابع رأي الكِسائي أبو الحَسن بن الباذِش حيثُ ذَهب إلى أنه لا يجوز أنْ تكُونَ (أي) هـذه أبداً مع الماضي ،وإنما تكونُ بعد المُستقبل، وزاد ابن الباذِش على ذلك بأنْ ذَكَر عِلةَ مجيئها بعـد المُستقبل فقالَ([٣٦٥]) : "(أي) موضوعةٌ للإبهامِ، والإبهام لايتحقق إلاّ في المُستقْبل الذي لا يدرى مقْطَعه ولا مبدؤه ِبخِلافِ الماضي والحال فإنهما محصوران ، فلما كانَ الإبهام في المُستقْبل أكْثَر ِمنه في غَيره استعمِلت معه (أي)المَوضوعةُ على الإبهامِ " .

ورد الشلوبين هذه العِلةَ بأنْ قالَ ([٣٦٦]): " وهذا لا معنى له "، كما ردها الرضي بقولـه ([٣٦٧]): " وليس بشيءٍ؛ لاختِلافِ الإبهامين ولا تعلق لأحدِهِما بالآخر " والمَقْصـود بالإبهامين الإبهام المَوجود في (أي) والإبهام المَوجود في المُستقبل .

رابعاً :توجيهات قرآنية

توجيه قوله تعالى : ﴿ ولا يحسبن الذين كفَروا أنما نملي لَهم ﴾ {آل عمران ١٧٨}

في هذِه الآيةِ ِقراءات عِدةٌ ، واضطَربت أقوالُ النحاةِ في توجِيهِ ِقـراءَةِ حمزةَ،وأنكـر ِقراءَتـه جمهرةٌ ِمن النحاةِ حتى عدها أبو حاِتم لحْناً([٣٦٨]) ، قالَ النحاس([٣٦٩]) : " وتابعه على ذلك خلْق كَثِير ".

أما ِقراءَته فهي : "ولا تحسبن الذين كفَروا " بالخِطَابِ وفَتحِ الباءِ والسـين([٣٧٠]) ، قـالَ الأزهري ([٣٧١]): " ومن قَرأ ﴿ولا تحسبن الذين كفَروا ﴾ لمْ يجز عِند البصريين إلاّ كسـر أَلِفِ (إن) المَعنى : لا تحسبن الذين كفَروا إملاؤنا خير لَهم، ودخلَت (إن) مؤكّدةً ، وإذا فَتحـت صار المَعنى :ولا تحسبن الذين كفَروا ِإملاءَنا ".

هذا هو رأي البصريين ، فهم لا يجِيزونَ في ِقراءَةِ حمزةَ إلا كسر همزةِ (إن)، قالَ القَارِسي ([٣٧٢]): " قَوله (الذين كفَروا) في موضِع نصبٍ بأَنه المَفْعولُ الأولُ ،والمَفْعولُ الثانِي في هذا البابِ هو المَفْعولُ الأولُ في المَعنى، فلا يجوز فَتح (إن) ".

وذَهب كَثير ِمن النحاةِ إلى جوازِ فَتحِ (أن) ،ومنهم ابن الباذِش([٣٧٣]) ،فهو يرى أن قَولَـه (أنما نملِي لَهم خير لأنفُسِهم) بدلٌ ِمن (الذين) ،والمَفْعولُ الثانِي عِنده محذُوف ،قالَ ([٣٧٤]): "ويكُونُ المَفْعولُ الثانِي حذِف ِلدلالَةِ الكَلامِ عليه ، ويكُونُ التقْدير : ولا تحسبن الـذين كفَـروا خيريةُ ِإملائنا لَهم كَائنةٌ أو واِقعةٌ " .

وقد رد هذا الرأي بأن حذْف المَفْعول الثاني في هذِه الأفْعال لا يجوز عِند أحد، قالَ السمين([٣٧٥]): " وهذا الرد ليس بِشيءٍ" .

إعراب قوله تعالى : ﴿ ثُم أنتم هؤلاءِ تقْتلونَ أنفُسكُم ﴾{البقرة ٨٥}

للعلماءِ في إعرابِ هذِه الآيةِ آراءٌ عِدةٌ ([٣٧٦])،ومنها رأي لأبي الحَسن بن البَاذِش نقلَـه عنـه تِلْمِيذُه ابن عطِيةَ الأندلسي ،قال ([٣٧٧]): "قالَ الأستاذُ الأجل أبو الحَسن بن أحمـد شـيخنا : (هؤلاءِ) رفْع بالابتِداءِ ، و(أنتم) خبر مقّدم ، و(تقْتلُونَ) حالٌ بِها تم المَعنى ،وهي كانت المَقْصودةَ ،فهي غَير مستغنى عنها ،وإنما جاءَت بعد أنْ تم الكَلام في المُسندِ والمُسندِ إليه كما تقُولُ : (هـذا زيد منطَلِقاً) ، وأنـت قد قَصـدت الإخبار بانطِلاقِه لا الإخبار بأن هذا هو زيد " .

وقد خالَف ابن الباذِش في هذا الرأيِ سِيبويه وغَيره مِن نحاةِ البصرة حيثُ يذْهب سِيبويه إلى أنّ(أنتم) مبتدأ و(هؤلاءِ) خبر و(تقْتلُونَ) في موضِعِ الحَال([٣٧٨]).

ويتعجب أبو حيانَ مِن رأيِ ابن الباذِش فيقولُ ([٣٧٩]): " ولا أدري ما العِلةُ في عدولِه عـن جعل (أنتم)مبتدأ و(هؤلاءِ) الخَبر إلى عكْسِه " ، ولعل في رأيِ ابن البَاذِش شيئاً مِن الصوابِ إذ لَم يرد اللهُ ـ سبحانه وتعالى ـ الإشارةَ إليهم،إنما أراد الإخبار عن ماهِيتهم وتصرفَاتِهم مِـن قَتـل النفْس وسفْكِ الدماءِ وغَيرِ ذلك ،فالمَعنى المُراد مِن الآيةِ : أنتم تقْتلُونَ أنفَسكم وتسفِكُون دِماءَكُم ،ولتوضِيح المَعنى نفَرق في المَعنى بين (هؤلاءِ أنتم) و(أنتم هؤلاءِ) ، ففي الجُملةِ الأولى الإخبار عـن اسمِ الإشارةِ ، أي :الإخبار عن المُشارِ إليه بضمِيره ، أي :بِذَاتِه ، وليس هذا هو المُراد في الآيـةِ ، وإنما المُراد الإخبار عن ذَاتِهم أنهم يفْعلُونَ كذا وكذا ، كقَولي لَك : أنت هذا تأكُـلُ وتشـرب ، والمَعنى يوحِي أن اسم الإشارةِ توكيد للضميرِ، وهذا المَعنى هو الّذي دفَع ابن الباذِش إلى القول بهذا الرأي ، وأراه صواباً ، والله أعلم .

ويرى بعض الكُوفيين أن(هؤلاءِ)منادى حذِف مِنه الأداةُ ،وقد نسب الرضِي هذا الـرأي لهـم معلِلين بأن اسم الإشارةِ معرِفَةٌ قَبلَ النداءِ ، فلِذلك جاز حذْف الأداةِ قبلَ اسمِ الإشارةِ ([٣٨٠])، وبعضهم يجِيز أنْ تكُونَ أسماءُ الإشارةِ بمعنى الأسماءِ المَوصولةِ ، فيصِبح معنى الآيةِ :أنتـم الذيـن تقْتلونَ([٣٨١]).

وقيلَ في الآيةِ :إن (هؤلاءِ) منصوب على الاختِصاص ([٣٨٢]).

وقيلَ : (تقْتلونَ) جملةٌ مستأنفَةٌ([٣٨٣]).

وقيلَ:(هؤلاءِ) خبر، ولكن بتأويل حذْفِ المُضافِ، أي:مِثلَ هؤلاءِ ([٣٨٤]).

توجيه قوله تعالى : "تِلْك عشرةٌ كاملةٌ " {البقرة ١٩٦}

نقلَ لنا أبو حيانَ في تفْسِيره رأياً لابن البَاذِش في توجِيه قوله تعالى : "تِلْك عشرةٌ كَامِلةٌ " فقالَ([٣٨٥]): " فقالَ الأستاذُ أبو الحَسن علي بن أحمد البَاذِش ما معناه : أتى بعشرةٍ توطِئةً للخبر بعدها، لا أنها هي الخَبر المُستقِلّ به فَائِدةَ الإسنادِ، فجِيءَ بِها للتوكِيدِ كما تقُولُ : زيد رجلٌ صالِح " يعـني في هذا الكَلامِ أن المَقْصود هو الإخبار بالصلاح ، وجِيءَ برجلٍ توطِئةً ،إذْ عِلم أنه رجلٌ ، وفي هذِه الآيةِ عِلم أنها عشرةٌ حيثُ قالَ : " فَمن لَم يجِد فَصِيام ثَلاثَةِ أيامٍ في الحَج وسبعةٍ إذا رجِعتم "، فهو لمْ يرد الإخبار أنها عشرةُ أيامٍ ،إنما أراد الإخبار بكَمالِها.

وفي هذِه الآيةِ آراءٌ أخرى ([٣٨٦])، فمِنهم من ذَهب إلى أن المَقْصود بِقَوله (كَامِلـةٌ) إزالـةُ

التوهم ورفْع اللبس ،إذْ قد يظُن القارئُ أن الواو في (وسبعةٍ) للتخيير ، فأزالَ هذا الاحتِمالَ ، وهذا رأي الزجاج([٣٨٧]).

وذَهب الأخفَش إلى أن (كامِلة) جِيءَ بِها للتوكِيدِ([٣٨٨]) ، وأخذَ ذا ابن جِني في خاطِرياته([٣٨٩]).

ويلاحظُ في رأيِ ابن الباذِش في هذه الآيةِ وما سبقها بالمعنى ، فتوجِيهه للآيةِ كانَ معتمِداً على فَهمِه للآيةِ بِكمالِها لا نظْرةً مقْتصِرةً على التركِيبِ ، فإعرابه لِهذا التركِيبِ كانَ ضِمن نص كامِلٍ ، فاللهُ ـ سبحانه وتعالى ـ لم يرد أنْ يخبِرهم أنها عشرةُ أيامٍ ، فهم يعرِفُونَ أنها عشرةُ أيامٍ ، ولا حاجةَ لإخبارِهم عنها ، وإنما أراد أنْ يخبِرهم عن كمالِها ،فلا أرى رأياً مِن هذِه الآراءِ أقْـرب إلى المعنى مِن رأيِ أبي الحَسن بن الباذِش.

الفصل الثالث : خلافه مع ابن الطراوة

خِلافُه مع ابن الطراوةِ

قيلَ : إن لابن الطراوةِ مؤلفاً خصه بمسألةٍ نحويةٍ جرت بينه وبين ابن الباذِش([٣٩٠])، ولا نعلم حقيقةَ هذِه المَسألةِ ، فلم يشر إلى فَحواها من ترجم لابن الطراوةِ أو لابن الباذِش ، ويبدو أن بين العالِمين خِلافاً لا يقف عند حدودِ مسالةٍ نحويةٍ .

ويمكِن أنْ نتعرف على أبرزِ نقاطِ الاختِلافِ بين الشخصِيتين مِن خِلال نهج الحَياةِ العِلميـةِ في ذلك العصر ،فقد كانَ اهتِمام نحاةِ الأندلس بجملةٍ مِن كتبِ أهل المَشرق ، منها كتـاب سِـيبويه والمقتضب للمبردِ وأصولُ ابن السراج وجمل الزجاجِي الذي زادت شروحه الأندلسية عن خمسين شرحاً ، كما ذاعت كُتب الفَارِسي كالإيضاح وكتب ابن جني كاللمع الـذي اهتِمام علمـاءِ الأندلس ، ومِن الكتبِ التي نالت اهتِمام العلماءِ كتاب الكافي لأبي جعفر النحاس .

أما الخِلاف بين العالِمين فيمكن تبينه مِن خِلال موقِفهِما مِن هذِه الكتبِ ، فابن الباذِش عالِـم ملتزم بِعلمِ القدماءِ ،معجب بجهودِهم، ولا يحاولُ الخُروج عن النهج الذي رسموه، فهـو يتابِـع سِيبويه في كُل مسألةٍ ،وقد قيلَ عنه ([٣٩١]): " كانَ مِن أحفظِ الناس لِكِتابِ سِيبويه وأرفَقِهم به " ، وكانَ ابن الباذِش أكثر الناس إعجاباً بالفَارِسي وإيضاحِه حتى قالَ فيه:

أضِع الكَرى لِتحفظِ الإيضاح وصِلْ الغدو لفَهمِه برواح

ومن كانَ معجباً بالفَارِسي وكتِبه أعجِب بابن جِني وكتِبه، فلابن الباذِش شرح لأحدِ كُتبِه، وهو المُقتضب مِن كلامِ العربِ ، وهو كتاب صغير مختصر في اسمِ المَفْعول معتل العين ،كما شرح ابـن الباذِش جمل الزجاجِي ،ولمست في هذا الشرح عِدةَ انتِقاداتٍ لآراءِ الزجاجِي ،أما موقـف ابـن الباذِش مِن كتابِ الكافي لأبي جعفر النحاس فهو مختلف عن موقفِه مِن بقِيةِ الكُتبِ، فلابن الباذِش نقد على هذا الكتابِ يبين فيه وهم أبي جعفر النحاس في أكثَر مِن مئةِ موضع .

أما ابن الطراوةِ فقد اختلف في نهجِه عن نهج ابن الباذِش ، فقام بنقدِ كِتابِ سِيبويه الذي يعده ابن الباذِش حجةً ، وذلك مِن خِلال كتابِه "المُقدمات" فقد حفلَ هذا الكتاب " وبصورةٍ واضِـحةٍ بنقدِ سِيبويه ، فأثارت هذِه الصورةُ معاصِريه عليه" ([٣٩٢]) .

أما كتب أبي علي الفَارِسي وابن جِني فهو يرى أنها " كتب لا تتضمن جديداً ، وأنها لا تعدو أنْ تكونَ أسماءً خالية مِن المَضمون، وأنّ الأجدر صرف هِممِ الناشِئين إلى كتابِ سِيبويه والجُمـل

للزجاجي والكافي لابن النحاس، فهذه ـ كما يقولُ ـ تواليف مسندةٌ ذات فوائد مفيدةٍ ، وأما هذا السيلُ الجَارِف المنسوب إلى الفَارِسِي وابنِ جِني فهو ـ إلى أنه لا يفيد جديداً ـ قد خلا مِن شرطِ النقل عن الثقةِ "([٣٩٣]).

ويبدو واضِحاً أن بين العالِمين نديةٌ شديدةٌ ، فابن البَاذِش يؤلّف كتاباً ينتقد فيه كتاب الكافي، ويخطِّىءُ النحاس في نحو مئةِ مسألةٍ ، وابن الطراوةِ معجب بكتابِ الكافي ،ونجِده يؤلف كتاباً ينتقد فيه كتاب الإيضاح الذي يدافِع عنه ابن البَاذِش ، والسبب في تأليفِ ابن الطراوةِ لِكِتابِهِ " الإفصاح " هو في الحقيقةِ ما ظهر في عصره من إعجابٍ بهذا الكتابِ والمَقصود مِن ذلك كله أبو الحَسن بن البَاذِش ، يقولُ ابن الطراوةِ في الإفْصاح ([٣٩٤]) : "وكَانَ الذي حدا إلى النظرِ في هذا الكتابِ افتناً في تفضيله على غيره من المُختصراتِ المَروية ، وتظاهر المُصحفين لتقديمه على التواليفِ المُسندةِ خروجاً مِن شرطِ النقل عن أهل الثقَةِ والإسنادِ إلى الأئمةِ ".

ويقولُ في موضعٍ آخر مفضلاً كتاب سِيبويه والجُمل والكافي ومعرضاً بكتبِ الفَارِسِي وابن جِني ([٣٩٥]) : " وغَبن رأيه من عدلَ عن التواليفِ المُسندةِ والفوائدِ المُفيدةِ كالجُمل والكافي وكتاب سِيبويه الشافي ، وفَرغَ للإيضاحِ والشيرازياتِ والخصائص والحلبياتِ ، ترجمةٌ تروق بلا معنى ، واسم يهولُ بلا جسمٍ إلا تشدقاً بالكتبِ وإحالةٍ على الصحفِ ، وإن هذا لهو الخسرانُ المبين " وهذا هو التنافس والنديةُ.

وخلاصةُ القول في الخِلافِ النحوي بينهما أن ابن البَاذِش لا يرى في كتابِ الكافي للنحاس شيئا يمكن أنْ يقدمه على كتابِ الإيضاحِ ،والأمر ضِد هذا عند ابن الطراوةِ ،أما كتاب سِيبويه فالذي أراه أنه خِلاف في فهمِ عِبارةِ الكتابِ لا في تقديرِ الكتابِ نفسِه ، فكِلاهما يجِل سِيبويه ويقدر كتابه .

وهناك قضيةٌ أخرى لها أكبر الأثر في الخِلافِ النحوي الذي دار بينهما ، وهذه القضيةُ تتعلق في نشأتهما ، فابن البَاذِش نشأ في أسرةٍ متدينةٍ ،وبقِي محافِظاً على هذا النهجِ حتى بلغَ درجةً عاليةً بين علماءِ الدين ، فأصبح إمام الفَريضةِ في جامِعِ غَرناطةَ ،وقد ذَكَرت سابقاً أن لابن البَاذِش مشاركةٌ في علومِ الحديثِ والقرآن ، فهذِه النشأةُ تجعلُ مِن ابن البَاذِش عالِماً ملتزماً مقدراً لجُهودِ القُدماءِ العلميةِ .

أما ابن الطراوةِ فلم تكُن له أي مشاركةٍ في المَعارِفِ الإسلاميةِ ، وتجاوز ابن الطَراوةِ هذا الأمر بأنْ كانَ " لا يحولُ بينه وبين أنْ يأخذَ مِن الحَياةِ بشيءٍ مِن المُتعةِ وأنْ يكون له مجالس شربٍ وندامى ، وأنْ يحمِله الطرب على أنْ يقولَ الشعر فيمن يهوى ويحِب ، وكانَ قد جاوز الشباب والكهولةَ"([٣٩٦]) .

وأرى أنه لا اتفاق بينهما في النشأةِ ،وهذا ولّد عندهما شيئاً من التنافُس والنديةِ ،وقد تكون وصلت إلى درجةِ الكَراهيةِ ، وهذا ظاهِر مِن الكَلامِ الذي بدأ به ابن الطراوةِ كتابه الإفصاح ، ولذلك أرى أنّ هذه النشأةَ كانَ لها الأثر الكبير في الخِلافِ بينهما .

نتائِج البحثِ وخاتمته

يتضِح مِن عنوانِ هذا البحثِ (أبو الحَسن بن البَاذِش الغرناطي وأثره النحوي) أنّ الباحِث يهدِف إلى التعرفِ على شخصيةِ هذا العالِمِ مِن خِلال دِراسةِ آرائه واختِياراتِه النحوية ، فتحدثَ في

البداية عن عصر هذه الشخصية والحَياةِ التي عاشتها ،ثمّ تناولَ مـا نسِب إليه مِن آراء واختياراتٍ وتوجيهاتٍ نحويةٍ ،وتحدثت في الختام عن خلافِ ابن الباذش مع ابن الطراوةِ.

ويود الباحثُ هنا أنْ يشير إلى ما استطاع التوصلَ إليه مِن نتائج يجدر به أنْ يوجز أهمها:

أولاً: لا يتفق واقِع الحَياةِ السياسيةِ في الأندلُس في القَرن الخامس وبدايةِ القرن السادِس الهجري مع ما شهدته البِلاد مِن ازدِهارٍ في الحَياةِ العِلميةِ ،فالأندلس كانت تعاني مِن فوضى واضطِرابٍ سِياسِي ،وهذا الواقع السياسي لا يسمح بالتفرغ لطلبِ العِلمِ ، فهناك نقيضان :اضطراب سياسـي متمثلٌ بتمزق الأندلس ،وازدهار علمي.

ثانياً:عاش ابن الباذِش في أسرةٍ محبةٍ للعلم،والظاهر أنّ لقب الباذِش لقَب للأسرةِ لا لهذا العالم وحده ،فالأصل في اسمه :"أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الباذِش" ، وعرف ابن الباذِش بورعه وحبه للعلم ، فأخذَ من العلوم كافة،ويشهد على ذلك شيوخه وتلامِيذه ، وعرف منها بعلمي النحو والقراءات،أما علم القِراءاتِ فأخذَه عنه ولده أبو جعفر، وصنف كتاب الإقناع في القراءاتِ السبع فكانَ مِنْ أحسن الكتبِ في هذا العلمِ ـ كما يقول أبو حيان في تفسيره ـ ،وفي هذا الكتاب وضع أبو جعفر جميع ما أخذه عن والده، فعرضه عليه واستنار برأيه ،كما ذكره في هذا الكتاب ما يزيد على خمسين مرة.

ثالثاً:أما علمه في النحو فكانَ له الجُهد الكبير فيه ،فقد نسب إليه جملة من الشروح ، منها شرح كتاب سيبويه والأصول وإيضاح الفارسي وجمل الزجاجي وغيرها ،ولم يصلنا شيء من هذه الكتب، وعرف بحبه لإيضاح الفارسي الذي امتدحه بأبيات عِدة.

رابعاً :كانت منزلةُ أبي الحَسن بن الباذِش عند الناس منزلةً رفيعة ؛ وذلك بسببِ ورعِه وزهدِه ، فكانَ إمام الفريضةِ بجامع غَرناطة ،ومِن حب الناس له ازدحامهم عند وفاتِه حتى كسروا النعش ،وكانت وفاته سنة ثمانٍ وعشرين وخمسمائة هجرية ، ومولده سنة أربع وأربعين وأربعمائة.

خامساً : منهجه النحوي : مِن الصعبِ تحديد و تبين جميع عناصِر المَنهج النحوي لشخصيةٍ نحويةٍ مِن خِلال ما تقَدم مِن آرائِه القليلةِ ، فلا يمكن الحُكم على موقِفه مِن القِياس أو السماع أو العِلل وغيرها بدِقةٍ،وأحاولُ في هذا الموضع تلمس بعض عناصِر هذا المنهج ، فاتضحت بعض المَعالِم مِن منهج ابن الباذِش أوردها فيما يأتي :

١ ـ إن مِن أهم المَلامِح التي وضحت في منهج ابن الباذِش موقفَه مِن بعض النحاةِ ، فقد ظهر جلياً أن ابن الباذِش يسير على خطى سيبويه لا يتجاوزه إلى غيره من العلماءِ ، ولمْ أجد في هذه الآراءِ ما يخالف فيه سِيبويه ،فتابعه في كل مسألةٍ ، ولم يقف الحَد عند متابعتِه لآراءِ سِيبويه بل تجاوز الأمر إلى تلمس تفسيرٍ وفهمٍ خاص لعبارةِ سِيبويه المبهمةِ ، وقد وضح ذلك مِن خِلال حديثِه حول العِلةِ الرافِعةِ للاسمِ وإيضاح معنى المُضارعة والقول في علاماتِ الإعرابِ، وغيرها من المَواضِع ، ويحاولُ دوماً إيجاد تسويغ لحُكمِ سِيبويه النحوي ، ويكثر ابن الباذِش مِن نقل آرائِه والأخذِ بِها،وهذا الأمر نجِده منثوراً فيما نقَله أبو حيانَ مِن شرح ابن الباذِش للجمل في تذكِرته .

٢ ـ خالف ابن الباذِش الفَارِسِي في عِدةِ مواضِع ، ولا يعني مدح ابن الباذِش للفارِسِي وكتابِه متابعته له في كُل آرائِه ، والظاهِر لي أن الفَارِسِي لمْ يصِلْ إلى مرتبةِ سِيبويه عند ابن الباذِش ، فلا شك أنه معجب بالإيضاح ، وقد عبر عن هذا الإعجابِ في القصيدةِ السابقةِ ،وانتقد ابن الباذِش

الزجاجي في شرحه للجمل في عِدةِ مواضِع ، وهذا يدل على أن هذه الشخصيةَ لهـا تميزهـا واستقلاليتها ، أما ما نسمِّيه من متابعته لسيبويه فهو في الحقيقةِ إضافةُ فَهمٍ جديدٍ ونظرةٍ مستقلـةٍ جديدةٍ لعبارةِ سيبويه .

٣ ـ يتضح مما سبق أن ابن الباذش بصري المذهب، ولمْ أجد للكوفيين نصيباً كبيراً في تفكـير ابن الباذش النحوي ، ومع ذلك وجدته يعرض كثيراً مِن آرائهم دونَ نقدٍ أو تعليق ،فما هو يعرض آراءهم في الحُروفِ التي تنصِب المُضارع ، ولا أجده يصرح في متابعتهِ لرأي مِن آرائهم ، ولعـل هذه القضيةَ مِن قضايا الخلافِ بينه وبين ابن الطراوةِ الذي تابع الكوفيين في مجموعةٍ كبـيرةٍ مِـن آرائهم .

٤ ـ لمْ يتضح موقف ابن الباذش مِن السماع أو القياس ، ولكن هناك إشارات تدل على أنـه كانَ يأخذُ بمروياتِ الكوفيين ([٣٩٧]) ،وهو يأخذُ بالقِراءاتِ الشاذةِ ،ويعتد ا ،فيجعلُ منها أصلاً في السماع ، وذلك كما في قِراءَةِ "قُلْ يا أيها الكافِرين " ، فأجاز ذه القِراءَةِ نصـب التـابِع في النداءِ حملاً على الموضِع،وهو رأي المازني .

٥ ـ يهتم ابن الباذش بالعِلل الأولى ، ولا يأخذُ بالثواني وما يليها مِن عِللٍ ، فهو كبقيةِ النحاةِ في الأخذِ بالعِلةِ ،وقد ذكرت له جملةً مِن العِلل ، مِنها عِللٌ خاصةٌ بابن البـاذِش كعِلـةِ مجـيءِ (أي) الموصولةِ بعد المُستقبل ، فالكِسائي ترك الأمر دونَ تعليلٍ وتصدى لتعليلِها ابـن البـاذِش محاولاً إيجاد تفسيرٍ لهذا الحُكمِ أو ذاك ،ومِنها عِللٌ قديمةٌ بثوبٍ جديدٍ ، وهي ضِمن المُحاولاتِ لفَهمِ أو تفسير الأحكامِ الموجودةِ في كتابِ سيبويه ، ومن ذلك العِلةُ الرافِعة للاسمِ وغيرها ، ومنها مـا هو متابعةٌ لغيره في التعليل.

٦ ـ وجدت ابن الباذش ينفرد في بعض الأحكامِ النحويةِ، ويقوم بترجيح الـرأي المناسـب معتمداً على الأصول النحوية وقوة البرهان ، وأذكُر في هذا الموضع بعض الأحكام التي تفرد ا ابن الباذش :

- توجيه رأي سيبويه في العِلةِ الرافِعةِ للاسمِ .
- عِلة مجيء(أي) الموصولة بعد المستقبل.
- العامل في المضاف إليه.
- تعلّق لام المستغاثِ له .
- جواز التنازع إذا كان المتنازع فيه سببياً مرفوعاً.
- تأويله لإفراد كاف الخطاب عند خطاب الجماعة.
- دلالة رب.
- جواز (هما يفعلان) للمؤنث.
- علمية جمع وكُتع.

سادساً : هناك خِلاف بين ابن الباذِش وابن الطراوةِ يتمثّلُ في أنّ ابن الباذِش معجب بالفارسـي وإيضاحِه وكتبه الأخرى ، وينقد كِتاب الكافي للنحاس ،أما ابن الطّراوةِ فهو معجب بكُل الكتـبِ النحويةِ ، وقام بمدح كتابِ سيبويه والمقتضبِ والأصول والجُمل والكافي في كِتابِه الإفصـاح ، وذَم كتب الفارِسي وابن جِني ، هذا هو الخِلاف النحوي الظاهري الموجود بين الشخصِيتين ،والذي أراه

أن الخِلاف بينهما في النشأةِ ،فابن الباذِش كانَ عالماً ورعاً ملتزماً ،وكانَ إمام الفَريضةِ في جامِع غرناطةَ ، أما ابن الطراوةِ فلم ينشأ هذه النشأةَ التي نشأها ابن الباذِش ،والذي يروى عنه أنه كانَ له مجلس شربٍ ، وكانَ يقولُ الشعر فيمن يهوى ، وهذه النشأةُ ولّدت عندهما شيئاً مِن التنافُـس والنديةِ ، وأرى أنّ لها الأثر الكبير في الخِلافِ بينهما.

الحواشي والتعليقات

([١]) راجع تاريخ الأندلس في هذه الفترة في دول الطوائف لمحمد عبدالله عنان وكتاب عصر المرابطين والموحدين لمحمد عبدالله عنان

([٢]) انظر ترجمته في الصلة ٤١٥/٢

([٣]) انظر ترجمته في الإحاطة ١٩٤/١ والبلغة ٦٠ والمعجم لابن الأبار ٢٩وبغية الوعاة ٢٣٨/١

([٤]) انظر ترجمته في الإحاطة ٥٣٩/٣

([٥]) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٩٧/٢٠

([٦]) انظر ترجمته في المعجم في أ صحاب القاضي أبي علي الصدفي لابن الأبار ٣٠٦

([٧]) انظر ترجمته في الإحاطة١٠٨/٢

([٨])انظر ترجمته في جذوة المقتبس ١٣٠

([٩]) انظر وفيات الأعيان ٥٦/١

([١٠]) انظر وفيات الأعيان ٢١٢/٣

([١١]) انظر الحياة العلمية في الأندلس في عصر الموحدين ٣٣٢

([١٢]) انظر ترجمته في البلغة١٤٨

([١٣]) انظر ترجمته في إنباه الرواة٥٩/٤ والبلغة٢٤٦ وبغية الوعاة٣٥٦/٢

([١٤]) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٧٣/٣ والصلة ٥١٣/٢

([١٥]) انظر ترجمته في شيوخ ابن الباذِش من هذا البحث

([١٦]) انظر ترجمته في شيوخ ابن الباذِش من هذا البحث

([١٧]) انظر ترجمته في البلغة ١٢٦ وبغية الوعاة٥٥/٢

([١٨]) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٥٥٧/١

([١٩]) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢٨٨/٢وبغية الوعاة ١٧٤/٢

([٢٠]) انظر ترجمته في البلغة١٠٨ وبغية الوعاة ٦٠٢/١ وانظر كتاب ابن الطراوة النحوي -د.عياد عيد الثبيتي ، وكتاب أبو الحسين ابن الطراوة وأثره في النحو-د.محمد إبراهيم البنا

([٢١]) ترجمته في بغية الملتمس للضبي ٤١٩ والصلة لابن بشكوال ٤٢٥/٢ والديباج المذهب لابن فَرحون ٢٠٥ـ٢٠٦ وإنباه الرواة٢٢٧/٢والبحر المحيط٢٩٠/١ والمعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي لابن الأبار ٢٨٦ـ٢٨٨ والإحاطة ١٠٠٠/٤وبغية الوعاة ١٤٢/٢وشجرة النور الزكية ١٣١/١ وهدية العارفين ١/ ٦٩٦ وكشف الظنون ١٧٩٣/٢

([٢٢]) انظر الديباج المذهب ٢٠٥

([٢٣]) انظر الإحاطة١٩٣/١

([٢٤]) انظر المعجم لابن الأبار ٢٨٦

([٢٥]) انظر بغية الملتمس ٤١٩ والمعجم لابن الأبار ٢٨٦

([٢٦]) الإحاطة ١٩٣/١
([٢٧]) انظر بغية الملتمس ٤١٩
([٢٨]) انظر الديباج المذهب ٢٠٥/١
([٢٩]) المعجم لابن الأبار٢٨٧
([٣٠]) الصلة لابن بشكوال ٤٢٥/٢
([٣١]) الإقناع في القراءات السبع ٥٠
([٣٢]) الإقناع في القراءات السبع ٥١
([٣٣]) المعجم لابن الأبار ٢٨٦
([٣٤]) بغية الملتمس ٤١٩
([٣٥]) المعجم لابن الأبار ٢٨٧
([٣٦]) انظر المعجم لابن الأبار ٢٨٦
([٣٧]) انظر فهرسة ابن خير ٤٣٧
([٣٨]) انظر ترجمته في الصلة لابن بشكوال ٥٥٦/٢
([٣٩]) انظر ترجمته في أنباه الرواة ٢٠٧/٢ وبغية الوعاة ١١٠/٢
([٤٠]) انظر المعجم لابن الأبار ٢٨٧
([٤١]) انظر ترجمته في المعجم لابن الأبار٧٩ والصلة ٢/ ٤٢٥
([٤٢]) انظر ترجمة المحقق له في مقدمة كتاب المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي لابن الأبار
([٤٣]) انظر المعجم لابن الأبار ٣١٨
([٤٤]) انظر الإحاطة ٤/ ١٠٠ والديباج المذهب ٢٠٥وبغية الوعاة١٤٢/٢
([٤٥]) انظر الصلة ٤٢٥/٢
([٤٦]) انظر بغية الوعاة٥٥٧/١
([٤٧]) انظر ترجمته في الإحاطة٥٢١/٢
([٤٨]) انظر ترجمته في الإحاطة ١/ ١٩٤ والبلغة ٦٠
([٤٩]) انظر ترجمته في المعجم لابن الأبار ١٤٩
([٥٠]) انظر ترجمته في الإحاطة ٣١٥/٢
([٥١]) انظر البلغة ١٢٩والمعجم لابن الأبار ٢٦٩والإحاطة٥٣٩/٣
([٥٢]) انظر ترجمته في المعجم لابن الأبار ٨٥
([٥٣]) انظر ترجمته في المعجم لابن الأبار ٣٠٦ والإحاطة ٤/ ٢٢٢
([٥٤]) انظر ترجمته في الإحاطة٤/ ١٧٧
([٥٥]) انظر الصلة ٤٢٥/٢
([٥٦]) انظر الصلة٤٢٥/٢
([٥٧]) انظر الديباج المذهب ٢٠٦ وشجرة النور الزكية ١٣١
([٥٨]) انظر الصلة ٤٢٥/٢
([٥٩]) انظر الديباج المذهب ٢٠٦
([٦٠]) انظر المعجم لابن الأبار٢٨٧
([٦١]) انظر المعجم لابن الأبار ٢٨٧
([٦٢]) انظر تذكرة النحاة ٥٥١
([٦٣]) انظر ترجمته في المعجم لابن الأبار ١٨٧
([٦٤]) انظر الديباج المذهب ٢٠٦ وبغية الوعاة ١٤٢/٢وشجرة النور الزكية١٣١ وهدية العارفين ٦٩٦/١

([٦٥]) انظر الديباج المذهب ٢٠٦ وبغية الوعاة ١٤٢/٢ وشجرة النور الزكية ١٣١ وهدية العارفين ٦٩٦/١
([٦٦]) انظر كشف الظنون ١٧٩٣ وهدية العارفين ٦٩٦/١
([٦٧]) انظر الديباج المذهب ٢٠٦ وبغية الوعاة ١٤٢/٢
([٦٨]) انظر الديباج المذهب ٢٠٦وبغية الوعاة ١٤٢/٢ وهدية العارفين٦٩٦/١
([٦٩]) انظر تذكرة النحاة ٥٥١
([٧٠]) انظر الديباج المذهب ٢٠٦ وهدية العارفين ٦٩٦/١
([٧١]) انظر الديباج المذهب ٢٠٦وبغية الوعاة١٤٢/٢ وهدية العارفين ٦٩٦/١
([٧٢]) انظر الديباج المذهب ٢٠٦
([٧٣]) انظر المعجم لابن الأبار ٢٨٦
([٧٤]) انظر الأبيات في إنباه الرواة ٢٢٧/٢
([٧٥]) الكرى : النعاس ، الرواح : الرجوع
([٧٦]) رت : ظهرت بقوة ، فوى الأمداح : فوى الشعراء المادحين
([٧٧]) غبها : قليلها
([٧٨]) انظرها في بغية الملتمس ٤١٩ والإحاطة١٠١/٤وبغية الوعاة ١٤٢/٢
([٧٩]) تذيم : تبيع
([٨٠]) في الإحاطة ١٠١/٤ (إنني بغير السقام سقيم) وهذا خطأ
([٨١]) المعجم لابن الأبار ٢٨٧
([٨٢]) انظر المعجم لابن الأبار ٢٩١
([٨٣]) انظر تذكرة النحاة ٥٥٢
([٨٤]) انظر تذكرة النحاة ٥٥٢
([٨٥]) انظر تذكرة النحاة ٥٥٢ ـ ٥٥٣
([٨٦]) انظر تذكرة النحاة ٥٥٢ ـ ٥٥٣
([٨٧]) سيبويه ١٤/١
([٨٨]) الجمل ٧
([٨٩]) الجمل ٧
([٩٠]) انظر التذكرة ٥٥٣
([٩١]) سيبويه٢٥/١
([٩٢]) التذكرة ٥٥٣
([٩٣]) انظر التذكرة ٥٥٣
([٩٤]) انظر الجمل ٧
([٩٥]) التذكرة ٥٥٤
([٩٦]) انظر هذا الرأي في شرح الجمل لابن عصفور٢٥٣/٢ ،والتذييل والتكميل ٣/لوحة ١٨، ٤٥ ، وارتشاف الضرب ٣٢٢/٢، ومغني اللبيب١٥٩/١ ،والأشموني ١٥٧/٢،والهمع ٢٧٨/٣ ،وشرح التصريح١٥/١ .
([٩٧]) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ ،ومغني اللبيب ١٥٩/١ ،والأشموني ١٥٧/٢،والهمع ٣/ ٢٧٨.
([٩٨]) انظر شرح التسهيل ٣١٢/٢.
([٩٩]) انظر حاشية الصبان ١٥٧/٢، وشرح التصريح ٣٦١/١.
([١٠٠]) انظر شرح التصريح ٣٦١/١.

([١٠١]) انظر ارتشاف الضرب ٣٢٢/٢ ،ومغني اللبيب ١٥٩/١، والهمع ٢٧٨/٣ ،وشرح التصريح ١/ ٣٦١.

([١٠٢]) انظر المسألة في ارتشاف الضرب ٢ /٢٣٦ ،والهمع ٣/ ٢٠٢.

([١٠٣]) البيت لقيس بن ذريح العامري في شرح الجمل لابن خروف ٧٤٦، وانظر البيت في الكتاب ٢/ ٢١٦، و الجمل ١٦٦، وابن السيرافي ٥٣١/١ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١١٢/٢،وابن يعيش ١٣١/١.

([١٠٤]) انظر الخلاف في شرح الرضي ٣٥٢/١، والصفوة الصفية ٢١٨/٢،و ارتشاف الضرب ١٤٠/٣.

([١٠٥]) الإيضاح العضدي ٢٥١ (هامش).

([١٠٦]) انظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٠.

([١٠٧]) انظر ارتشاف الضرب ١٤٠/٣ ، وشرح اللمحة البدرية ١٤٣/٢.

([١٠٨]) انظر الصفوة الصفية٢١٨/٢.

([١٠٩]) انظر شرح الرضي٣٥٣/١.

([١١٠]) انظر ارتشاف الضرب ١٤٠/٣ ،والمغني ٢٢٠/١.

([١١١]) شرح التسهيل ١٦٦/٢.

([١١٢]) البيت لكثير عزة في ديوانه١٧٦/١،١٠ ،وشرح التسهيل ١٦٦/٢، وشرح الكافية الشافية٦٤٢ ،وأوضح المسالك ٢٥/٢،وشرح التصريح٣١٨/١ ،والدرر ١٤٦/٢.

([١١٣]) انظر شرح الكافية الشافية ٦٤٢.

([١١٤]) الأشباه والنظائر ٢٥٧/٧.

([١١٥]) انظر شرح التسهيل ١٦٦/٢.

([١١٦]) تذكرة النحاة ٧٢٢.

([١١٧]) الإيضاح العضدي ١٩٧.

([١١٨]) انظر شرح التسهيل ٨٤/٢.

([١١٩]) انظر اللباب ٢٦٨/١.

([١٢٠]) انظر شرح ألفية ابن معط ٤٨٩/١.

([١٢١]) انظر النكت الحسان ٩٠.

([١٢٢]) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٢/١ ،وشرح التسهيل ٨٤/٢ ،وشرح ألفية ابن معط ٤٨٩/١.

([١٢٣]) انظر رأيه في النكت الحسان ٩٠.

([١٢٤]) انظر شرح الجمل ٣٠٣/١،والنكت الحسان ٩٠ .

([١٢٥]) انظر النكت الحسان ٩٠.

([١٢٦]) انظر شرح الجمل ٣٠٣/١ ،والنكت الحسان ٩٠.

([١٢٧]) البيت لذي الرمة في ديوانه ٤٤٢ ،وانظر المقتضب ١٠/٤، والجمل٣٢٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور٣٠٣/١ ،وشرح التسهيل لابن مالك٨٤/٢،والملخص ٢٦٤، وشرح الرضي ١٧٤/٤، والإفصاح٣٣٠، وترشيح العلل٣٥٣ .

([١٢٨])انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٣/١.

([١٢٩]) انظرها في شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٣/١ ،والنكت الحسان ٩٠.

([١٣٠]) انظر المقتصد ٥٩٨.

([١٣١]) انظر شرح ألفية ابن معط ٤٨٩/١.

([١٣٢]) انظر النكت الحسان ٩٠ .

([١٣٣]) انظر شرح الجمل ٣٠٣/١.

([١٣٤]) انظر هذه المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ٣١٣/١، وشرح المقدمة المحسبة ٣٦٤ ،والبسيط

٤٥٠، وشرح المقدمة الجزولية ٧٠٦ ،وابن يعيش ٦٨/٧ ،وشرح ألفية ابن معط٥٢٠، و ارتشاف الضرب ٣/ ٨٤، والهمع ٢٥٠/٢ ،وشرح التصريح ٢٦٥/١.

([١٣٥]) انظر ارتشاف الضرب ٨٥/٣ ،والهمع ٢٥٠/٢ ،وشرح التصريح ٢٦٥/١.

([١٣٦]) الكتاب٤١/١.

([١٣٧]) انظر المقتضب ٣/ ١٢٢.

([١٣٨]) انظر شرح المقدمة المحسبة٣٦٤.

([١٣٩]) انظر شرح الجمل٣١٣/١.

([١٤٠]) انظر الهمع ٢٥٠/٢ ،وشرح التصريح ٢٦٥/١.

([١٤١]) انظر نتائج الفكر٣٥٠.

([١٤٢]) نتائج الفكر ٣٥٠.

([١٤٣]) انظر هذا الرأي في البسيط ٤٥٠، وارتشاف الضرب ٨٤/٣.

([١٤٤]) انظر هذا الرأي في ارتشاف الضرب ٨٤/٣ ،وشرح ألفية ابن معط ٥٢٠،والهمع ٢٥٠/٢.

([١٤٥]) انظر شرح المقدمة الجزولية٧٠٦.

([١٤٦]) انظر التسهيل٧٤.

([١٤٧]) انظر الهمع ٢٦٤/١.

([١٤٨]) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٨٤/١ ،والدر المصون ٤٦١/٢ .

([١٤٩]) انظر رأي ابن الباذش في ارتشاف الضرب ٦٢٤/٢.

([١٥٠]) المقتضب ٢٩٧/٤.

([١٥١]) انظر تفصيل هذا الرأي في شرح التسهيل ٣٣٨/٣، وشرح المقدمة الجزولية٦٩٠ ،والبسيط٣٩١ ،وارتشاف الضرب ٦٢٤/٢، وشرح ألفية ابن معط٨٠٩ ،والهمع ٢١٤/٥.

([١٥٢]) انظر ارتشاف الضرب ٦٢٤/٢ ،والهمع ٥ /٢١٤.

([١٥٣]) انظر شرح التسهيل٣٣٨/٣.

([١٥٤]) البسيط ٣٩١.

([١٥٥]) انظر هذا الرأي في شرح الجمل ٢٨٢/١ ،وشرح التسهيل ٣٣٨/٣ ،واللباب ٤٣١/١، والبسيط ٣٩٢،و ارتشاف الضرب ٦٢٤/٢ ،والهمع ٢١٣/٥ ،وشرح التصريح ١٥٧/٢ .

([١٥٦]) انظر هذا الرأي في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/١ ،والبسيط ٣٩٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٤.

([١٥٧]) انظر المقتصد٩٣٥.

([١٥٨]) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/١ ،ونتائج الفكر ٣٠٧.

([١٥٩]) انظر ارتشاف الضرب٢٥/٣.

([١٦٠]) انظر ارتشاف الضرب ٢٥/٣، وشرح التصريح ٩٧/٢.

([١٦١]) انظر المقتضب ١٤٢/٢.

([١٦٢]) انظر الأصول ١١٢/١.

([١٦٣]) انظر ارتشاف الضرب ٣/ ٢٥ ،والأشموني ٣٧/٣.

([١٦٤]) انظر الإيضاح العضدي ٨٧.

([١٦٥]) اللمع ١٤٠.

([١٦٦]) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٩٤ ،وشرح التصريح ٩٧/٢.

([١٦٧]) انظر مغني اللبيب ٦٠٢، والنكت الحسان ١٣٤ ،والأشموني ٣/ ٣٧، وشرح التصريح ٩٧/٢.

([١٦٨]) انظر التبصرة والتذكرة ٢٧٥/١ ،وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٩٤ ،وشرح الرضي ٢/

.318

([١٦٩]) انظر النكت الحسان ١٣٤.

([١٧٠]) انظر الأشموني ٣٧/٣.

([١٧١]) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف٥٩٤.

([١٧٢]) الكتاب ١٧٦/٢.

([١٧٣]) انظر النكت الحسان ١٣٤.

([١٧٤]) انظر المقرب ٧٣.

([١٧٥]) انظر الأشموني ٣٧/٣، وشرح التصريح ٩٧/٢.

([١٧٦]) انظر ارتشاف الضرب ٢ /٤٥٦ ،والهمع ١٧٥/٤،والمسائل والأجوبة (ضمن كتاب رسائل ونصوص في اللغة والأدب)٢٣٣.

([١٧٧]) انظر ارتشاف الضرب ٤٥٦/٢ ،والهمع ١٧٥/٤.

([١٧٨]) انظر ارتشاف الضرب ٤٥٦/٢ ،والهمع ١٧٥/٤.

([١٧٩]) انظر المسائل والأجوبة (ضمن كتاب رسائل ونصوص في اللغة والأدب) ٢٣٣ وما بعدها.

([١٨٠]) الكتاب ٤٩/١ ـ ٥٠.

([١٨١]) انظر شرح جمل الزجاجي ٤٢٥ ،و التذييل ٢/لوحة١٣٩، والهمع٩٣/٢ ـ ٩٤.

([١٨٢]) انظر ارتشاف الضرب ٨٩/٢ ،والهمع ٩٣/٢.

([١٨٣]) انظر الهمع ٢٨/٢ ،وارتشاف الضرب ٨٩/٢ .

([١٨٤]) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٨٩ .

([١٨٥]) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٨٩.

([١٨٦]) الكتاب ١/ ٥٠.

([١٨٧]) التذييل ٢/لوحة١٣٩.

([١٨٨]) البيت للعجير عمر بن عبدالله بن سلول في شرح الجمل لابن خروف ٤٤٧ ،وانظر البيت في الكتاب ٧١/١، وابن السيرافي ١٤٤/١، والجمل ٥٠ ،والبسيط ٧٦٠ .

([١٨٩]) الأشباه والنظائر ٣٤/٤.

([١٩٠]) انظر ابن الطراوة النحوي ١٦٦.

([١٩١]) الأشباه والنظائر ٣٥/٤.

([١٩٢]) المحرر الوجيز ٤٠٨/٦.

([١٩٣]) انظر الكتاب ٢٣٨/١، ١٤٤/٢.

([١٩٤]) انظر شرح الجمل لابن خروف ٤٦٣/١ ،واللمع ١٢٦ ،وشرح الكافية الشافية٥١٣/١ ،والصفوة ١٠١/٢.

([١٩٥]) انظر البحر المحيط ٦/٥.

([١٩٦]) انظر البحر المحيط ٦/٥.

([١٩٧]) الدر المصون ٨/٦.

([١٩٨]) انظر هذه المسألة في معاني القرآن للزجاج ٩٨/١ ،وإعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ ،وشرح الكافية الشافية١٣١٨ ،والدر المصون١٨٥/١ ،وشرح اللمع للواسطي ١٤٦ ،وشرح اللمع لابن برهان٢٨٠/١ ،والمقتصد٧٧٧/٢ ،والأشموني١٥٠/٣ ،وشرح ألفية ابن معط للقواس ١٠٤٤ ،والصفوة الصفية٢٠٠/٢ ،وارتشاف الضرب١٢٧/٣،وا يد في إعراب القرآن ١٤٧.

([١٩٩]) انظر شرح اللمع للواسطي١٤٥ ،والدر المصون ١٨٥/١، والصفوة الصفية ٢٠٠/٢، وا يد ١٤٧ .

([٢٠٠]) انظر شرح اللمع للواسطي ١٤٦، والصفوة الصفية ٢/٢٠٠.
([٢٠١]) انظر الصفوة الصفية ٢/٢٠٠.
([٢٠٢]) انظر شرح الكافية الشافية١٣١٨، وشرح ألفية ابن معط للفواس١٠٤٤، والأشموني ٣/١٥٠.
([٢٠٣]) شرح ألفية ابن معط للفواس ١٠٤٤.
([٢٠٤]) انظر المقتصد ٢/٧٧٧ـ ٧٧٨ ،وشرح اللمع لابن برهان١/٢٨٠.
([٢٠٥]) شرح اللمع لابن برهان١/٢٨٠.
([٢٠٦]) انظر ارتشاف الضرب ٣/١٢٧.
([٢٠٧]) انظر حاشية الصبان ٣/١٥٠.
([٢٠٨]) انظر التذييل١/لوحة١٨٨ ، وارتشاف الضرب١/٤٩٣، ونتائج التحصيل ٢/٦٥٥.
([٢٠٩]) انظر معاني القرآن للزجاج ٢/١٤٢.
([٢١٠]) الكتاب ٣/٥٦١.
([٢١١]) انظر ارتشاف الضرب ١/٣٧٤.
([٢١٢]) انظر ارتشاف الضرب ١/٣٧٤.
([٢١٣]) انظر ارتشاف الضرب ١/٣٧٤،والرضي ٣/٣١٦ ،وشرح ألفية ابن معط للفواس ١١١٣.
([٢١٤]) انظر المقتضب ٢/١٨١، والكناش ١/٣٠٥.
([٢١٥]) انظر المقتضب ٢/.١٨١
([٢١٦]) التكملة٢٨١.
([٢١٧]) التذييل ٣/لوحة١٣٦.
([٢١٨]) التذييل ٣/لوحة١٣٦ ، وارتشاف الضرب ١/٣٧٤.
([٢١٩]) التذييل ٣/لوحة١٣٦ ، وارتشاف الضرب١/٣٧٤.
([٢٢٠]) انظر ارتشاف الضرب ٢/٢٤٩.
([٢٢١]) انظر الجمل٢٩٩.
([٢٢٢]) انظر التسهيل ٩٥.
([٢٢٣]) التسهيل ٩٥هامش .
([٢٢٤]) انظر التسهيل ٩٥.
([٢٢٥]) انظر هذين الرأيين في ارتشاف الضرب٢/٢٤٩.
([٢٢٦]) انظر ارتشاف الضرب ٢/٢٤٩.
([٢٢٧]) انظر التسهيل ٩٥،وشرح الكافية الشافية ١٤٨٠، وارتشاف الضرب ٢/٢٤٩،والخزانة٧/١٧١.
([٢٢٨]) انظر ارتشاف الضرب ٢/٢٤٩ ،والخزانة ٧/١٧١.
([٢٢٩]) انظر ارتشاف الضرب ٢/٢٤٩ ،ولباب الإعراب ٢٠٩.
([٢٣٠]) انظر ارتشاف الضرب ٢/٢٤٩.
([٢٣١]) انظر الإفصاح ٢٣٨، وشرح الكافية الشافية ١٤٨٠.
([٢٣٢]) الشاهد في البيت وقوع أمس مجرورة وعلامة جرها الفتحة لمنعها من الصرف ،وهو بلا نسبة في الكتاب٢/٤٤ ،والأمالي الشجرية ٢/٢٦٠ ،وابن يعيش ٤/١٠٦، ولباب الإعراب ٢٠٩ ،وشرح الكافية الشافية ١٤٨١، والإفصاح٢٣٨.
([٢٣٣]) الملخص ٦٢٠.
([٢٣٤]) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ٣/٣ـ ٤ ،والهمع ٦/٦٧ ،وحاشية الصبان ١/٩٨.
([٢٣٥]) انظر ارتشاف الضرب ٣/٤.
([٢٣٦]) انظر الهمع٦/٦٧.

([٢٣٧]) انظر ارتشاف الضرب٤/٣ ،والهمع ٦٧/٦، وحاشية الصبان ٩٨/١.
([٢٣٨]) انظر ارتشاف الضرب٤/٣.
([٢٣٩]) انظر الهمع ٦٧/٦.
([٢٤٠]) انظر الهمع٦٧/٦.
([٢٤١]) كذا رواه السيوطي في الهمع ٦٧/٦ ،وهو في ديوانه ٢٠٣ برواية :
لعلهما أن تطلبا لك مخرجاً وأن ترحبا صدراً بما كنت أحصر
([٢٤٢]) البيت لجرير في ديوانه٣٣٢، وانظر الكتاب٧٣/١، والنكت للأعلم٢٦٩/١.
([٢٤٣]) انظر رأي ابن البَاذِش في ارتشاف الضرب١٠٨/٣ ،وا يد في إعراب القرآن٣٣٠ ،وأوضح المسالك١٠/٢، وشرح التصريح٣١٠/١، وحاشية الصبان ٧٨/٢ـ٧٩.
([٢٤٤]) انظر الملخص٢٠٢.
([٢٤٥]) انظر شرح الجمل لابن خروف ٤١٠.
([٢٤٦]) انظر شرح الجمل لابن خروف ٤١٠ .
([٢٤٧]) انظر الكتاب ١٤٥/١ـ١٤٦.
([٢٤٨]) انظر ا يد ٣٣٠ .
([٢٤٩]) انظر شرح الكافية الشافية٦١٩/٢.
([٢٥٠]) انظر شرح المقدمة الكافية ٤٦٧/٢.
([٢٥١]) انظر شرح الرضي٤٥٧/١.
([٢٥٢]) انظر التخمير ٣٩٢/١.
([٢٥٣]) انظر علل النحو ٣١٣.
([٢٥٤]) انظر الصفوة الصفية٨٣٣.
([٢٥٥]) انظر ارتشاف الضرب١٠٨/٣.
([٢٥٦]) انظر الهمع 155/5.
([٢٥٧]) انظر شرح المقدمة الكافية٢٧٢/١.
([٢٥٨]) الكتاب١٤/٢.
([٢٥٩]) انظر شرح التصريح٢٢٢/٢ .
([٢٦٠]) تذكرة النحاة557.
([٢٦١]) الملخص ٥٤٦.
([٢٦٢]) انظر التسهيل ٢٢٢.
([٢٦٣]) انظر عمدة الحافظ٨٦٧.
([٢٦٤]) البيت لجامع بن عمرو بن مرخية الكلابي في شرح شواهد الشافية٣٤٩، وهو لرجل من بني كلاب في اللسان (حزق) ،وبلا نسبة في سر الصناعة٧٢٣، وابن يعيش١١٨/٩، وارتشاف الضرب٧٤/٣ ، والحزق :الضيق الرأي من الرجال أو النساء ، وقيل : القصير .
([٢٦٥]) انظر هذه المسألة في ارتشاف الضرب ٧٤/٣.
([٢٦٦]) انظر ارتشاف الضرب ٧٤/٣.
([٢٦٧]) انظر الجمل ٣١٧.
([٢٦٨]) انظر ارتشاف الضرب ٢٨٦/٢،والتذييل ٣/لوحة٢٠١.
([٢٦٩]) التذييل ٣/لوحة٢٠١.
([٢٧٠]) انظر رأيه في التذييل ٣/لوحة٢٠١ ،وارتشاف الضرب ٢٨٦/٢.
([٢٧١]) التذييل ٣/لوحة٢٠١.

([٢٧٢]) الكتاب١/٢٩٧.

([٢٧٣]) الكتاب ١/٣٠٣.

([٢٧٤]) انظر شرح المقدمة المحسبة ٣١٠.

([٢٧٥]) انظر التبصرة والتذكرة٢٥٦.

([٢٧٦]) انظر التسهيل ٩٩، وشرح التسهيل٢/٢٤٨.

([٢٧٧]) انظر شرح التسهيل٢/٢٤٨، وتوضيح المقاصد ٢/٩٧، وارتشاف الضرب ٢/٢٨٥ ،والأشموني ٢/ ١٣٦، والهمع ٣/٢٣٨، وشرح التصريح١/٣٤٣،ولم أجده في كتبه التي تيسر لي الاطلاع عليها.

([٢٧٨]) لم أعثر على قائله ،والشاهد فيه نصب (سربالا)على أنه مفعول معه ، وهو منصوب باسم الإشارة عند الفارسي ، وقد ورد الشاهد بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٢٤٨، وابن الناظم ١١٠ ،وارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٦ ،والأشموني ٢/١٣٦ ،والهمع ٣/٢٣٨، وشرح التصريح ١/٣٤٣.

([٢٧٩]) انظر رأيهم في معاني القرآن للفراء ١/٣٣ ،والإنصاف ٢٤٨ ،وشرح الرضي ١/ ١٩٥،وائتلاف النصرة٣٦.

([٢٨٠]) انظر الإنصاف ٢٤٨ ،وشرح الرضي ١/١٩٥، وارتشاف الضرب ٢/٢٨٦.

([٢٨١]) انظر الإنصاف٢٤٨، وشرح الرضي ١/١٩٥ ،وشفاء العليل ٤٨٩ ،وارتشاف الضرب ٢/٢٨٦ ،والهمع ٣/٢٣٧.

([٢٨٢]) انظر الجمل للجرجاني٧٦ ، وشرح العوامل للأزهري ١٨٧.

([٢٨٣]) انظر ارتشاف الضرب ٢/٢٨٥ ،والهمع ٣/٢٣٩.

([٢٨٤]) انظر كشف المشكل ١٤٥١ ،والتهذيب الوسيط١٨١.

([٢٨٥]) انظر التخمير ١/ ٤٠٨.

([٢٨٦]) انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف١/٢٦٠ وأسرار العربية٢٠١ وشرح التسهيل٢/٢٧١ والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦١ وشرح الرضي ١/٢٢٦ وابن يعيش ٢/٧٦ وشرح الجمل لابن خروف ٩٥٨ وشرح الجمل لابن عصفور٢/٢٥٢ والمساعد١/٥٥٥ والأشموني٢/١٤٣ وارتشاف الضرب٢/٣٠٠ وشفاء العليل ٤٩٩ والهمع ٣/٢٥٢ وشرح التصريح ١/٣٤٩

([٢٨٧]) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٤

([٢٨٨]) الكتاب ٢/٣١٠

([٢٨٩]) انظر شرح التصريح ١/٣٤٩

([٢٩٠]) شرح الجمل لابن خروف ٩٥٨

([٢٩١]) الكتاب ٢/ ٣١٠

([٢٩٢]) انظر رأي ابن مالك في التسهيل ١٠١ وشرح التسهيل ٢/٢٧١

([٢٩٣]) انظر الهمع ٣/٢٥٢، وشرح التصريح ١/٣٤٩.

([٢٩٤]) انظر ارتشاف الضرب٢/ ٣٠٠.

([٢٩٥]) انظر الهمع ٣/٢٥٢ ،وشرح التصريح ١/٣٤٩.

([٢٩٦]) انظر الهمع ٣/ ٢٥٢ـ ٢٥٣.

([٢٩٧]) المقتضب ٤/٣٩٠.

([٢٩٨]) انظر شرح الرضي١/٢٢٦.

([٢٩٩]) انظر ارتشاف الضرب ٢/٣٠٠ ، والأشموني ٢/١٤٣، وشرح الرضي ١/٢٢٧، والهمع ٣/٢٥٣.

([٣٠٠]) انظر شرح التصريح ١/٣٤٩.

([٣٠١]) انظر ارتشاف الضرب ٢/٣٠٠ ، وشرح الرضي ١/٢٢٧، والهمع ٣/ ٢٥٣،وشرح التصريح ١/ ٣٤٩.

([٣٠٢]) انظر معاني القرآن للفراء٢/٢٤.

([٣٠٣]) انظر الإنصاف ٢٦٥،والهمع ٣/٢٥٢.

([٣٠٤]) انظر الهمع ٣/٢٥٢.

([٣٠٥]) انظر شرح الجمل لابن خروف ٩٥٨.

([٣٠٦]) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦٣ ،وشرح الرضي ١/٢٢٧.

([٣٠٧]) انظر الكتاب ١/١٧٧.

([٣٠٨]) انظر شرح الرضي ١/٢٥.

([٣٠٩]) انظر شرح التصريح٢/٢٥.

([٣١٠]) المحصل ٢/لوحة٧١.

([٣١١]) انظر الهمع ٤/٢٦٥.

([٣١٢]) انظر شرح التصريح ٢/٢٥.

([٣١٣]) انظر النكت الحسان ١١٧.

([٣١٤]) انظر النكت الحسان ١١٧.

([٣١٥]) انظر الأشموني ٢/٢٣٧ ،والهمع ٤/٢٦٥ ،وشرح التصريح ٢/٢٥.

([٣١٦]) انظر ابن يعيش ٢/١١٧،وارتشاف الضرب ٢/٥٠١ ،والهمع٤/٢٦٦ .

([٣١٧]) انظر سيبويه ٤/٢٣٢.

([٣١٨]) انظر سر صناعة الإعراب٢٥٥.

([٣١٩]) انظر شرح الرضي١/٢٧٣.

([٣٢٠]) انظر ارتشاف الضرب٢/٢٣٥ ،والهمع ٣/١٧١ ،وحاشية الصبان ٢/٢٥٣.

([٣٢١]) انظر حاشية الصبان ٢/٢٥٣.

([٣٢٢]) انظر مغني اللبيب ١/٨٤، والجنى الداني١٩٠ ،وارتشاف الضرب٢ /٢٣٥، وحاشية الصبان ٢/ ٢٥٣.

([٣٢٣]) انظر مغني البيب١/٨٤.

([٣٢٤]) انظرمغني اللبيب ١/٨٤ ،والجنى الداني ١٩٠، وارتشاف الضرب ٢ /٢٣٥.

([٣٢٥]) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٢٣٥.

([٣٢٦]) انظرالجنى الداني ١٩٠، ومغني اللبيب ١/٨٤.

([٣٢٧]) انظر شرح الرضي١/٢٧٢.

([٣٢٨]) انظر شرح الرضي ١/٢٧٢.

([٣٢٩]) انظر شرح الرضي ١/٢٧٢ ،والجنى الداني ١٩٠،ومغني اللبيب ١/٨٤.

([٣٣٠]) انظر التخمير ١/ ٢٦٨.

([٣٣١]) انظر الهمع ١/٤٨ وشرح الجمل لابن خروف ١٠٥٧

([٣٣٢]) انظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ا /١١١

([٣٣٣]) انظر التذكرة 555

([٣٣٤]) علل النحو٤٢٦

([٣٣٥]) انظر التذكرة 556

([٣٣٦]) شرح اللمع لابن برهان ١/٢٠٣

([٣٣٧]) انظر المسائل المنثورة٤٣

([٣٣٨]) انظر الإيضاح٢٨٦ والمسائل المنثورة ٤٣

([٣٣٩]) المسائل المنثورة ٤٣

([٣٤٠]) انظر شرح اللمع لابن برهان ٢٠٢/١ وشرح التسهيل ٣٠٧/٣وابن يعيش٥٨/٣
([٣٤١]) انظر شرح الجمل لابن خروف٣٠٣/١
([٣٤٢]) انظر معاني القرآن٢٦٦/١
([٣٤٣]) انظر المسألة في الهمع ١٧٢/٥، ١٧٣
([٣٤٤]) علل النحو٣٨١
([٣٤٥]) انظر علل النحو٣٨٠
([٣٤٦]) انظر شرح الجمل لابن خروف٣٠٠/١
([٣٤٧]) انظر شرح ألفية ابن معطٍ ٧٥٠
([٣٤٨]) الأصول ٧٢/١
([٣٤٩]) الإيضاح العضدي ١٠٦
([٣٥٠]) تذكرة النحاة ٥٥٤ وانظر شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢٣٥
([٣٥١]) تذكرة النحاة ٥٥٤
([٣٥٢]) انظر حججه في تذكرة النحاة ٥٥٤ وشرح المقدمة الجزولية ٢٣٥ـ٢٣٦
([٣٥٣]) شرح المقدمة الجزولية ٢٣٥ـ٢٣٦
([٣٥٤]) شرح المقدمة الجزولية ٢٣٦
([٣٥٥]) سيبويه ٢٣/١
([٣٥٦]) سيبويه ٣٣/١
([٣٥٧]) البسيط٢٦١
([٣٥٨]) انظر هذه المسألة في شرح التسهيل ٧٤/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٤٢ وارتشاف الضرب ٣/ ١٨١ والهمع ٥/ ٨١
([٣٥٩]) انظر شرح التصريح ٣٢٦/٢ـ٣٢٧
([٣٦٠]) التكملة ٤٩٦
([٣٦١]) انظر الملخص ٢٩٥ وشرح ألفية ابن معط ١٢٠١ وشرح الشافية للرضي ٢٩٢/١ وشرح اللمع لابن برهان٦٣٩ والصفوة الصفية ٣٨٢/٢
([٣٦٢]) انظر شرح ألفية ابن معط ١٢٠١ وشرح الشافية للرضي ٢٩٢/١
([٣٦٣]) شرح الشافية للرضي ٢٩٢/١
([٣٦٤]) انظر مجالس العلماء١٨٦
([٣٦٥]) شرح الرضي ٢٢/٣ وانظر الحدائق الندية لوحة ١٣٣
([٣٦٦]) شرح المقدمة الجزولية ٦٠٧
([٣٦٧]) شرح الرضي ٢٢/٣ وانظر الحدائق الندية لوحة١٣٣
([٣٦٨]) انظر أقوال النحاة في الحجة١٠٠/٣ ،والتبيان ٣١٢/١، وإعراب القراءات السبع١٢٣/١، والبحر المحيط ١٢٢/٣، والدر المصون ٤٩٦/٣.
([٣٦٩]) إعراب القرآن للنحاس ٣٧٩/١.
([٣٧٠]) انظرها في الحجة١٠٠/٣، والبحر١٢٢/٣، ومعاني القراءات١١٤ ،وإعراب القراءات السبع١/ ١٢٣ ،وإعراب القرآن للنحاس٣٧٩/١.
([٣٧١]) معاني القراءات ١١٤.
([٣٧٢]) الحجة ١٠٧/٣.
([٣٧٣]) انظر رأي ابن الباذِش والزمخشري وغيرهما في معاني القرآن للفراء ٢٤٨/١، والكشاف٤٨٢/١ ،وكشف المشكلات٢٧٦/١، والبحر المحيط١٢٢/٣ ،والدر المصون ٤٩٦/٣.

([٣٧٤]) البحر المحيط٣/١٢٢.

([٣٧٥]) الدر المصون٣/ ٤٩٨.

([٣٧٦]) انظر آراءهم في البحر١/٢٩٠ ،والدر المصون ١/٤٧٥، وا يد في إعراب القرآن ا يد ٣٢١ ،والتبيان ١/٨٦ ،وكشف المشكلات ١/٦٥ ،وإعراب القرآن للنحاس ١/١٩٢ ـ١٩.

([٣٧٧]) المحرر الوجيز ١/٣٧٩.

([٣٧٨]) انظر الكتاب ١/٣٧٩، وابن يعيش ٢/٤،١٦/٢٤.

([٣٧٩]) البحر ١/٢٩٠.

([٣٨٠]) شرح الرضي ١/٤٢٦ .

([٣٨١]) انظر الرضي ٣/٢٣ ،ونتائج التحصيل ٢/٧٣٤ ،وشرح ألفية ابن معط ١٠٤١، والدر المصون ١/ ٤٧٧.

([٣٨٢]) انظر الدر المصون ١/٤٧٧ ،وا يد ٣٢٣.

([٣٨٣]) انظر الدر المصون ١/٤٧٨.

([٣٨٤]) انظر الدر المصون ١/٤٧٦ .

([٣٨٥]) البحر المحيط ٢/٧٩ ،وانظر الدر المصون ٢/٣٢٠.

([٣٨٦]) انظر المسألة في معاني القرآن للأخفش ١٦٣ ،ومعاني القرآن للزجاج ١/٢٥٨، و الخاطريات ٥٠ ،البحر المحيط ٢/٧٩ ،والدر المصون ٢/٣٢٠ ،وكشف المشكلات ١/١٤٥.

([٣٨٧]) انظر معاني القرآن للزجاج ١/٢٥٨.

([٣٨٨]) انظر معاني القرآن للأخفش ١٦٣.

([٣٨٩]) انظر الخاطريات ٥٠.

([٣٩٠]) انظر أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ٥١ وابن الطراوة النحوي ١٠٧

([٣٩١]) انظر بغية الملتمس٤١٩

([٣٩٢]) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ٤٩

([٣٩٣]) أبو الحسين بن الطراوة وأثره النحوي ١٧

([٣٩٤]) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح١٦

([٣٩٥]) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح٣٧

([٣٩٦]) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ٣٨

([٣٩٧]) انظر البحر المحيط ١/٢٢٠

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للشرجي الزبيدي ، تحقيق د.طارق الجنابي ، عالم الكتب ، ط١، ١٩٨٧.

الإحاطة في أخبار غرناطة ـ لسان الدين بن الخطيب ،حققه محمد عبدالله عنان ،مكتبة الخانجي ،ط٢ ، القاهرة ١٩٧٣ .

ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيانَ الأندلسي ـ تحقيق : مصطفى النماس ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، القاهرة ١٩٨٤.

أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد جة البيطار ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٩٥٧.

الأشباه والنظائر في النحو ـ الإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة

، ط١ ، بيروت ١٩٨٥.

الأصول في النحو لابن السراج – تحقيق :عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٥.

إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين ،ط١ ، مكتبة الخانجي ١٩٩٢.

إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق زهير غازي زاهد ،عالم الكتب ، ط١٩٨٥،٢.

الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح – ابن الطراوة النحوي ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط١ ، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩٠.

الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ، حققه سعيد الأفغاني ، ط٢ بنغازي ١٩٧٤

الإقناع في القراءات السبع – أبو جعفر أحمد بن علي المعروف بابن البَاذِش ، حققه د. عبد ا يد قطامش ، مطبوعات جامعة أم القرى ، ط١ ،١٤٠٣ هـ.

الأمالي الشجرية لابن الشجري ،دار المَعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي علي بن يوسف – تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية 1986.

الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٦ ، دار إحياء التراث العربي، بيروت١٩٦٦.

الإيضاح العضدي لأبي علي الفَارِسي ، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، ط١ ،مصر ١٩٦٩ .

الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٢ .

البحر المحيط = تفسير البحر المحيط

البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٩٨٦.

بغية الملتمس – أحمد بن يحيى الضبي ، دار الكاتب العربي ١٩٦٧.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار الفكر ١٩٧٩.

البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز أبادي – حققه محمد المصري ، منشورات مركز المخطوطات والتراث ، ط١ ، الكويت ، ١٩٨٧.

التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى ،منشورات مركز البحث العلمي ، ط١ ، مكة المكرمة ،١٩٨٢.

التبيان في إعراب القرآن للعكبري ، تحقيق علي البجاوي ، عيسى البابي الحلبي .

تذكرة النحاة – أبو حيانَ محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق :د.عفيف عبد الرحمن ، ط١، مؤسسة الرسالة ،بيروت ١٩٨٦ .

التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيانَ الأندلسي ، نسخة مصورة من المخطوط بحوزة د. طارق نجم عبدالله .

ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي ، إعداد عادل محسن سالم العميري ، مطبوعات جامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤١٩هـ.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ،تحقيق محمد كامل بركات ،دار الكتاب العربي ١٩٦٧.

تفسير البحر المحيط – أبو حيانَ الأندلسي ، دار الفكر ، بيروت.

التكملة للفارسي – تحقيق د.كاظم المرجان ، ط٢ ،عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩٩.

التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني ، تحقيق د.فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، ط١ ، بيروت ١٩٩٤.

توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان ، ط٢ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة.

جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس لأبي عبدالله الحميدي ، الدار المصرية للتأليف ، ١٩٦٦.

الجمل في النحو للزجاجي ـ تحقيق : د. علي الحمد ، مؤسسة الرسالة ودار الأمل ، ط١ ، ١٩٨٤.

الجمل في النحو للجرجاني ، تحقيق يسرى عبد الغني عطية ، دار الكتب العلمية ، ط١،بيروت ١٩٨٥.

الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٩٨٣.

حاشية الصبان على شرح الأشموني ،محمد بن علي الصبان ،دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي .

الحجة للقراء السبعة للفارسي، حققه بدر الدين قهوجي وزميله ،ط٢ ، دار المأمون للتراث ١٩٩٣.

الحدائق الندية في شرح الفوئد الصمدية لابن معصوم ، نسخة مصورة بحوزة د.سمير استيتية.

الحياة العلمية في الأندلس في عصر الموحدين ـ د. يوسف علي بن إبراهيم العريني ، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، ط١ ، الرياض ١٤١٦ هـ .

أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ـ د.محمد إبراهيم البنا ، ط١ ، دار الإعتصام ، القاهرة ١٩٨٠.

الخاطريات ـ الإمام أبو الفتح عثمان بن جني ، حققه علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، بيروت ١٩٨٨.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٨٣

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، ط١ ، دار القلم ، دمشق ١٩٨٦

الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، بيروت ١٩٩٤.

دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي ـ محمد عبدالله عنان، مكتبة الخانجي القاهرة ط٢، ١٩٦٩.

الديباج المذهب في معرفـ ـ ـ ـ ـة أعيان المذهب لابن فرحون المالكي ـ تحقيق محمد أبو النور ، دار التراث ، القاهرة.

ديوان جرير ، دار صادر ،بيروت ١٩٦٠.

ديوان ذي الرمة شرح الإمام أبي نصر الباهلي ، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، ط٢ ، بيروت ١٩٨٢.

ديوان عمر بن أبي ربيعة ، ط الهيئة المصرية العمة للكتاب ١٩٧٨.

ديوان كثير عزة ، تحقيق د.إحسان عباس ، نشر وتوزيع دار الثقافة ١٩٧١.

رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ ـ حققها وقدم لها : إبراهيم السامرائي ،مكتبة المنار ،ط١ ، الزرقاء، الأردن ١٩٨٨.

سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق د.حسن هنداوي ، دار القلم ،ط١، دمشق ١٩٨٥.

سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وزملائه ، مؤسسة الرســ ـ ـ ـ ـالة ، ١٤٠٤هـ .

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ـ محمد مخلوف ، دار الكتاب العربي .

شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، تحقيق محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ١٩٧٩.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد الأشموني ،بأعلى حاشية الصبان ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي .

شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، اعتنى به محمد بن سليم اللبابيدي ، انتشارات ناصر خسرو ، طهران ،إيران.

شرح ألفية ابن معط، للقواس عبد العزيز بن جمعة ـ تحقيق د. علي الشوملي ، ط١ ،مكتبة الخريجي ، الرياض ، ١٩٨٥.

شرح التسهيل لابن مالك ـ تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون ،هجر للطباعة والنشر ، ط ١ ،١٩٩٠.

شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، دار أحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي .

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف ، بغداد ١٩٨٢.

شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي ـ تحقيق : سلوى محمد عمر عرب ، منشورات جامعة أم القرى ، ١٤١٩هـ.

شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، وطبعة دار الكتب العلمية ، ط٣ ، بيروت ١٩٨٢.

شرح شافية ابن الحاجب،الرضي الإستراباذي ، تحقيـــــق محمد نور الحســــن وزميليه، دار الكتب العلمية ،بيروت ١٩٨٢.

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ـ تحقيق عدنان الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧.

شرح العوامل المائة النحوية في أصول العربية للأزهري ، تحقيق د. البدراوي زهران ،ط٢ ، دار المعارف ، مصر .

شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق د. عبدالمنعم هريدي ، منشورات جامعة أم القرى ، دار المأمون للتراث.

شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د.صلاح رواى ، ط٢، بدون.

شرح اللمع لابن برهان ـ حققه د.فائز فارس ،ط١ ، الكويت ، ١٩٨٤.

شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير ، تحقيق د.رجب عثمان ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ٢٠٠٠.

شرح المفصل لابن يعيش الحلبي ، عالم الكتب ، بيروت .

شرح المفصل الموسوم بالتخمير للخوارزمي ،تحقيق د.عبدالرحمن العثيمين ،الطبعة الأولى الخاصة بمكتبة العبيكان ، الرياض ١٤٢١هـ .

شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين عمر بن محمد ، تحقيق د.تركي بن سهو ، مؤسسة الرسالة، ط٢ ، بيروت ١٩٩٤.

شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجـــب ، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر ، ط١ ، مكتبة نزار الباز ، الرياض ١٩٩٧.

شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، تحقيق خالد عبد الكريم،ط١ ، الكويت ١٩٨٤.

شفاء العليل في إيضاح التسهيل لمحمد بن عيسى السلسيلي ، تحقيق د.الشريف عبد الله الحسيني ، ط١ ، المكتبة الفيصلية ١٩٨٦.

الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ، تحقيق د. محسن بن سالم العميري ، منشورات جامعة أم القرى ، ١٤١٩هـ.

الصلة ـ ابن بشكوال ،خلف بن عبد الملك ،االدار المصرية للتأليف ١٩٦٦.

ابن الطراوة النحوي ـ عياد عيد الثبيتي ، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ط١ ، ١٩٨٣.

عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس ـ محمد عبدالله عنان ، لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ط١ ، ١٩٦٤.

علل النحو لأبي الحسن الوراق ـ تحقيق د.محمود الدرويش ،مكتبة الرشد ،ط١ ، الرياض، ١٩٩٩.

فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين ، لأبي بكر محمد بن خير الأشبيلي، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة

.١٩٩٧

كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان – تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة – مكتبة المثنى ، بغداد.

كشف المشكلات وإيضاح المبهمات لجامع العلوم الباقولي ، تحقيق د. محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

كشف المشكل في النحو للحيدرة ، تحقيق هادي عطية ، مطبعة الإرشاد ، ط١،بغداد ،١٩٨٤.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري ،رتبه مصطفى حسين أحمد ، دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي ، ط٣ ، ١٩٧٨

الكناش في فني النحو والصرف للملك المؤيد الأيوبي صاحب حماة ، تحقيق د. رياض الخوام ،ط١ ، المكتبة العصرية ، بيروت ٢٠٠٠.

لباب الإعراب للإسفراييني ، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب ، ط١، دار الرفاعي ، الرياض ١٩٨٤.

اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، تحقيق غازي طليمات وزميله ، مطبوعات مركز جمعة الماجد ، دار الفكر ، ط١ ، ١٩٩٥.

اللمع في العربية لابن جني ، تحقيق د.فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت .

مجالس العلماء للزجاجي ،تحقيق عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، دار الفاعي ،ط٢، القاهرة ١٩٨٣.

المجيد في إعراب القرآن المجيد للصفاقسي ، تحقيق موسى محمد زنين ، ط١ ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ١٩٩٢.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – ابن عطية الأندلسي ، تحقيق عبدالله الأنصاري وزميليه ، ط١ ، الدوحة ١٩٨٤ .

المحصل في كشف أسرار المفصل للإمام يحيى بن حمزة العلوي ، مخطوط محفوظ في صنعاء ، الجامع الكبير ، مكتبة الأوقاف رقم ١٧٣١ ، ١٧٣٢ نحو .

المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ، منشورات مركز البحث العلمي ، مكة المكرمة ١٩٨٤.

معاني القراءات لأبي منصور الأزهري ،حققه الشيخ أحمد فريد المزيدي ،منشورات محمد علي بيضون ،ط١ ،دار الكتب العلمية ١٩٩٩.

معاني القرآن للفراء ، تحقيق محمد علي النجار وأحمد نجاتي ، ط٣، بيروت ١٩٨٣.

معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب بيروت ١٩٨٣.

المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي – ابن الأبار ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ،تحقيق كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد ، ١٩٨٢.

المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

المقرب لابن عصفور ، تحقيق : أحمد الجواري وعبد الله الجبوري ،وزارة الأوقاف ، لجنة إحياءالتراث الإسلامي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧١ .

الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع ،تحقيق د. علي بن سلطان الحكمي ، ط ١،١٩٨٥.

نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للدلائي ، تحقيق د. مصطفى الصادق العربي ، بدون .

نتائج الفكر في النحو للسهيلي ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ١٩٨٤.

النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيانَ الأندلسي ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، بيروت ١٩٨٨.

النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ،منشورات معهد المخطوطات العربية ،ط١ ،الكويت١٩٨٧.

هدية العارفين في أسماء المؤلفين ـ وآثار المصنفين ـ إسماعيل باشا البغدادي ، مكتبة المثنى ـ بغداد.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ـ تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط٢، بيروت ١٩٨٧.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ـ تحقيق د.إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت.